أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
14 سبتمبر 2026م
3 ربيع الثاني 1448هـ
97

الاختناق

صار الغلاء في السودان حاضراً في تفاصيل الحياة اليومية للأسر؛ أمّ تختار بين الطعام والدواء، وأب يعود من السوق بما يكفي ليوم واحد، وتاجر ينتظر زبوناً يسأل عن السعر ثم يغادر.

ومع تراجع قيمة الجنيه وارتفاع الدولار، تتقلص قدرة السودانيين على شراء احتياجاتهم، بينما يواصل الركود خنق الأسواق، وفي بلد أنهكته الحرب وفقد فيه كثيرون مصادر دخلهم، أصبح كل ارتفاع جديد في الأسعار يعني احتياجاً يُحذف من قائمة الأسرة، وفاتورة أخرى يدفعها المواطن من قوته وحياته اليومية.

قد لا تُقاس كلفة هذه الأزمة بما ترتفع إليه الأسعار فقط، بل بما تضطر الأسر إلى التخلي عنه كل يوم؛ وجبة أقل، ودواء مؤجل، وحلم صغير يتأخر. وبينما تتغير أرقام الأسواق من يوم إلى آخر، يبقى الإنسان السوداني هو الثابت الوحيد في مواجهة هذه القسوة، يحاول أن يحمي ما تبقى من حياة أسرته وسط حرب أنهكت حاضره وتهدد مستقبله.

كردفان.. الكارثة تمشي بين الناس

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب في السودان، لم تعد الكارثة الإنسانية تقاس فقط بعدد القتلى والنازحين والمنازل التي دُمرت والأسواق التي أغلقت، وإنما بما تركته الحرب في حياة ملايين السودانيين من انهيار متدرج لمصادر الرزق، وفقدان للقدرة على شراء الغذاء، وتراجع للخدمات الصحية، وتآكل للمدخرات، وانهيار للعملة الوطنية جعل الأجر الذي كان يكفي الأسرة في السابق بالكاد يوفر وجبة واحدة في الوقت الراهن، وفي كردفان تبدو هذه الصورة أكثر قسوة، لأن الحرب لم تكتف بإغلاق الطرق وتعطيل الأسواق وإفقار الناس، وإنما ضربت أيضاً قاعدة الحياة الاقتصادية لسكان يعتمدون بصورة أساسية على الزراعة والرعي والعمل اليومي والأنشطة التجارية الصغيرة.

هنا، لا يأتي شبح المجاعة من انعدام المواد الغذائية في الأسواق وحده، وإنما من العجز المتزايد عن شراء ما هو موجود فيها، وهي معادلة أكثر خطورة لأنها تجعل وجود الغذاء على أرفف المتاجر أمراً لا يعني شيئاً بالنسبة إلى أسرة لا تملك المال لشرائه، وتجعل من انهيار القدرة الشرائية أحد أخطر وجوه الحرب التي امتدت آثارها من ساحات القتال إلى البيوت والأسواق والقرى والمزارع، حتى أصبح الجوع نتيجة مباشرة لتراكم ثلاث سنوات من فقدان مصادر الدخل، وتوقف الأعمال، وخسارة المواسم الزراعية، ونفوق أو فقدان الماشية، وارتفاع الأسعار، وتراجع قيمة الجنيه السوداني إلى مستويات لم يعد معها راتب الموظف قادراً على مواكبة أبسط الاحتياجات اليومية.

في شمال كردفان، التي ظلت مسرحاً للعمليات العسكرية منذ اندلاع الحرب، عاش سكان القرى والمناطق الريفية سلسلة متواصلة من الخسائر التي لم تتوقف عند حدود ما أحدثته المعارك، فقد خسر كثير من المزارعين ثلاثة مواسم زراعية متتالية بدرجات متفاوتة، بينما فقد الرعاة جزءاً من قطعانهم التي كانت تمثل بالنسبة إليهم مدخراتهم ومصدر دخلهم الأساسي، في الوقت الذي أدى فيه شح الأمطار خلال الموسم الحالي إلى تقليص المساحات المزروعة وحرمان آلاف المزارعين وعمال الزراعة من فرص العمل التي كانوا يعتمدون عليها في هذا الوقت من العام، ولذلك فإن الأزمة الحالية لا يمكن فصلها عن أزمة الإنتاج نفسها، لأن كردفان التي كانت تنتج الغذاء وتوفر فرص العمل لسكانها أصبحت تواجه وضعاً يجد فيه المنتج نفسه عاجزاً عن الإنتاج، والعامل عاجزاً عن الحصول على عمل، والأسرة عاجزة عن شراء الغذاء.

ولعل أكثر ما يكشف عمق الأزمة أن الناس في كردفان لا يتحدثون عن غياب السلع من الأسواق بقدر ما يتحدثون عن غياب القدرة على شرائها، ففي أم روابة، إحدى أهم الأسواق التي يرتادها سكان القرى والبلدات الريفية، ارتفعت أسعار الذرة والعدس والزيت واللحوم واللبن والدقيق إلى مستويات تفوق قدرة غالبية الأسر، بينما أصبح الجنيه السوداني يفقد قيمته بصورة متواصلة، في الوقت الذي ظلت فيه دخول المواطنين تراوح مكانها أو تتراجع نتيجة فقدان الوظائف والأعمال الصغيرة والأنشطة الزراعية والرعوية، وهو ما دفع بعض الأسر إلى تقليص استهلاكها الغذائي إلى وجبة واحدة في اليوم، بينما تغيرت طبيعة الوجبة نفسها من طعام كان يوفر الحد الأدنى من التنوع إلى غذاء شديد البساطة يعتمد على العدس والكسرة المصنوعة من الذرة.

هذه ليست مجرد أزمة ارتفاع أسعار، وإنما انهيار تدريجي لنمط الحياة الذي عرفه سكان كردفان لعقود، لأن المزارع الذي كان ينتظر موسم الخريف ليزرع أرضه ثم يحصد محصوله ويبيع جزءاً منه ويحتفظ بجزء آخر لغذاء أسرته، لم يعد يملك اليوم ضمانة أن الأمطار ستأتي في موعدها أو أن الأرض ستنتج أو أن السوق سيمنحه سعراً عادلاً لمحصوله، والعامل الذي كان يعتمد على العمل اليومي في الزراعة أصبح بلا مورد مع تقلص المساحات المزروعة، والموظف الذي كان يتقاضى راتباً محدوداً أصلاً وجد نفسه أمام أسعار تتضاعف بينما بقي دخله عاجزاً عن اللحاق بها، والأسرة التي كانت تعتمد على الماشية باعتبارها احتياطاً مالياً وغذائياً وجدت نفسها تفقد هذا الاحتياط تحت ضغط الحرب والجفاف وارتفاع تكاليف المعيشة.

الأخطر أن شهري سبتمبر وأكتوبر، وهما من أكثر أشهر السنة صعوبة بالنسبة إلى سكان كردفان، يأتيان هذه المرة من دون الأمل المعتاد في اقتراب موسم الحصاد، لأن شح الأمطار وتقطعها أضعفا الموسم الزراعي قبل أن يبدأ بصورة فعلية، وهو ما يعني أن آلاف الأسر التي اعتادت أن تتحمل قسوة نهاية الخريف وهي تنتظر محصول نوفمبر، تجد نفسها اليوم أمام فراغ غذائي واقتصادي لا تملك ما يكفي لتجاوزه، ولذلك فإن استمرار الأزمة خلال الأشهر المقبلة قد ينقل المنطقة من حالة الجوع المتزايد إلى مرحلة أكثر خطورة إذا لم تصل إليها مساعدات إنسانية عاجلة ولم تتوفر وسائل حقيقية لحماية المدنيين ومصادر رزقهم.

وفي هذا المشهد، يبدو غياب المنظمات الإنسانية والمبادرات الخيرية عن كثير من قرى ومدن كردفان الصغيرة واحداً من أكثر جوانب الأزمة إيلاماً، لأن مناطق أخرى من السودان شهدت توسعاً في نشاط التكايا والمطابخ الجماعية والمبادرات التي تحاول توفير الطعام للأسر الفقيرة والنازحين، بينما ظل سكان قرى واسعة في كردفان يواجهون مصيرهم بموارد محلية مستنزفة أصلاً، رغم أن كثيراً منهم نزحوا أكثر من مرة وفقدوا ممتلكاتهم وأعمالهم، وأصبحوا يعيشون وسط مجتمعات محلية لا تملك هي الأخرى فائضاً يمكنها من مساعدة الآخرين.

إن الخطر الذي يتهدد كردفان لا يتمثل في الجوع وحده، لأن الجوع حين يطول أمده يفتح الطريق أمام سلسلة أخرى من الكوارث تبدأ بسوء التغذية ولا تنتهي عند انتشار الأمراض وتراجع قدرة الأسر على العلاج، خصوصاً في مناطق تعاني أصلاً من ضعف الخدمات الصحية وانقطاع الأدوية وارتفاع أسعارها، ولذلك فإن المواطن الذي نجا من القصف والاشتباكات والنزوح قد يجد نفسه أمام خطر آخر لا يقل فتكاً، يتمثل في المرض الذي لا يستطيع علاجه، والجوع الذي لا يستطيع دفع ثمنه، والدواء الذي لا يستطيع الوصول إليه.

كردفان ليست منطقة هامشية في معادلة الأمن الغذائي السوداني، ولذلك فإن انهيار الإنتاج الزراعي والرعوي فيها لا يعني فقط اتساع دائرة الفقر بين سكانها، وإنما يحمل تداعيات أوسع على الأمن الغذائي في البلاد، خصوصاً إذا تزامن مع استمرار الحرب وانهيار العملة وتراجع الإنتاج وارتفاع تكاليف النقل وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية، وعندما تصبح المناطق المنتجة للغذاء نفسها عاجزة عن إطعام سكانها، فإن الأزمة تكون قد تجاوزت حدود الأزمة الاقتصادية العادية ودخلت مرحلة تهدد أساس قدرة المجتمع على البقاء.

من هنا، فإن الحديث عن المجاعة في كردفان لا ينبغي أن يتحول إلى انتظار لوصول الأزمة إلى مرحلة لا يستطيع أحد إنكارها، لأن وظيفة التحذير من المجاعة هي منع وقوعها قبل أن تصبح واقعاً، وليس انتظار موت الناس جوعاً حتى تبدأ الاستجابة، وما تقوله شهادات السكان عن تقلص الوجبات، وارتفاع أسعار الذرة، وانعدام فرص العمل، وفشل الموسم الزراعي، وانهيار الدخول، يجب أن يُقرأ باعتباره إنذاراً مبكراً يستوجب التحرك قبل أن تتسع دائرة الجوع بصورة يصعب احتواؤها.

وفي النهاية، فإن كردفان تقدم واحدة من أكثر الصور وضوحاً للوجه الآخر للحرب السودانية، ذلك الوجه الذي لا يظهر دائماً في صور المعارك وتحركات القوات، وإنما يظهر في مطبخ أسرة لم تعد قادرة على توفير وجبتها، وفي مزارع أنفق ما يملك على موسم لم تأت أمطاره، وفي موظف لا يكفي راتبه لشراء احتياجات أسرته، وفي طفل ينام جائعاً لأن الطعام موجود في السوق لكنه خارج قدرة أسرته، وفي مريض يعرف أن الدواء متوفر في الصيدلية لكنه لا يملك ثمنه.

ولهذا فإن وقف الحرب في السودان لا يمثل فقط مدخلاً لإنهاء القتال واستعادة الاستقرار السياسي، وإنما يمثل أيضاً شرطاً أساسياً لإنقاذ الاقتصاد الريفي، وإعادة فتح الأسواق والطرق، واستعادة النشاط الزراعي والرعوي، وتمكين الناس من العودة إلى مصادر رزقهم، ومنع الجوع من التحول إلى كارثة أوسع، لأن الرصاصة التي تقتل إنساناً في لحظة ليست وحدها ما يهدد حياة السودانيين، فهناك جوع يتقدم ببطء، ومرض ينتظر فرصة العلاج، وفقر يتسع كل يوم، وإذا استمرت الحرب على هذا النحو فإن الذين نجوا من سنوات القتال قد يجدون أنفسهم أمام معركة أخرى عنوانها البقاء على قيد الحياة.

الغلاف

وجهات نظر

تيك توك واقتصاد الانتباه
د. وجدي كامل 19

«بنكك» يتعثر: كيف تحوّل تطبيق مصرفي إلى رهان السودان الاقتصادي الوحيد
عمر سيد احمد 29

هل تحوّل استمرار الحرب إلى مشروع سلطة
حيدر المكاشفي 37

ويل للمختلفين!
عبد الله النعيم، صديق الزيلعي والمحبوب عبد السلام
عبدالعزيز حسن علي 47

وقف الحرب ليس صناعة السلام
حاتم أيوب أبوالحسن 51

حين تنقسم الشهادة وينكسر المستقبل
عاطف خليل 56

حوار حول وطن.. الإطار العام والمحاور
أ. د. أبوبكر حمد 58

إعادة إنتاج السلطوية في السودان
تشريح أدوات الهيمنة.. من التفكيك إلى صناعة الحواضن
الهادي الشواف 62

حكاية من بيئتي (40)
السُّدانيـــون
محمد أحمد الفيلابي 80

خزان جديد..
حين يحاول المزارعون إنقاذ موسمهم بأيديهم
04

ثلاث سنوات من العجز والخوف والانتظار
جواهر تبحث عن أبيها
08

مجلس حقوق الإنسان يفتح اليوم ملفات حرب السودان
3 مآزق و3 مسارات للخروج من شبكة العنكبوت
14

ما الذي حدث ويحدث؟
الجنيه .. التهاوي المتسارع
25

في انتظار إعلانها منطقة مجاعة
كردفان بلا زراعة ولا قطعان
40

العطش يهدد مشروع الرهد الزراعي..
44

الشهادة السودانية.. خلف النتيجة أسئلة أخرى
53

النيل الأزرق..
أكثر من 35 ألف أسرة تهرب من القتال وسط تحذيرات من المجاعة
65

بين الحرب والكوليرا..
سكان غرب كردفان يواجهون الموت بلا دواء
68

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

خزان جديد.. حين يحاول المزارعون إنقاذ موسمهم بأيديهم

ملخص

في أقصى شرق دارفور، تحاول منطقة خزان جديد مواجهة آثار الحرب عبر مبادرات محلية تركز على الزراعة، باعتبارها المورد الأساسي لسكان المنطقة. وفي هذا السياق تأسست جمعية الفلاح الزراعية بمبادرة من صغار المزارعين، وتسعى لدعم نحو 100 مزارع ومزارعة رغم محدودية التمويل.

يواجه الموسم الزراعي تحديات كبيرة بسبب تغير مواعيد الأمطار وارتفاع أسعار التقاوي والأسمدة والوقود. ووصل سعر برميل الجاز إلى نحو 3–3,6 ملايين جنيه، ما دفع بعض المزارعين للعودة إلى الحرث اليدوي والآليات التقليدية، مع محاولة اختيار محاصيل تتناسب مع احتمالات غزارة الأمطار أو شحها.

تسعى الجمعية إلى تنفيذ مشروع لتوفير تقاوي ذرة محسنة لنحو 100 مزارع، بهدف زيادة إنتاجية الفدان بنسبة لا تقل عن 20%، وتقدر تكلفة المشروع بنحو 10 آلاف دولار. كما تعمل على إشراك النساء في النشاط الزراعي، وتبحث عن دعم من المنظمات والجهات المختصة، في ظل محدودية الموارد المحلية.

يؤكد المزارعون أن الوضع تغير جذريًا مقارنة بما قبل الحرب، حين كان الإنتاج وفيرًا وكان المزارع يحتفظ بأفضل محصول كتقاوي للموسم التالي. أما الآن، فقد أصبح توفير رأس المال والتقاوي تحديًا كبيرًا، بينما تراجعت الإنتاجية وارتفعت تكاليف الزراعة، لتتحول الزراعة إلى معركة يومية للحفاظ على الغذاء والدخل.

«مشكلة التمويل تظل العقبة الأكبر، في وقت يصعب فيه حتى تحديد العدد الفعلي للمزارعين، في ظل ظروف الحرب وسيطرة الأمر الواقع».

نمارق الجاك

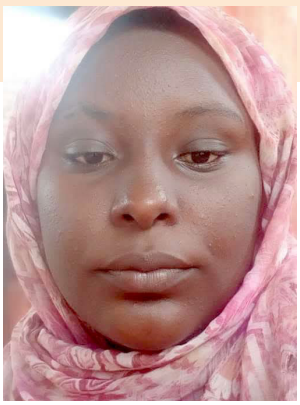

في أقصى شرق دارفور، تبدو منطقة خزان جديد بولاية شرق دارفور وكأنها تعيش على هامش الحرب، لكنها في الواقع تواجه واحدة من أكثر صور الحرب قسوة: معركة يومية من أجل البقاء، تبدأ من الأرض ولا تنتهي عند توفير الطعام والوقود والبذور.

تقع خزان جديد ضمن محلية شعيرية الإدارية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وتفصل بحيرة المنطقة إلى نصفين، في مشهد يعود إلى سنوات الإدارة البريطانية، حين ابتكر الأهالي قوارب من الزنك المجوف لتسهيل العبور بين الضفتين. ومن الشمال تحدها عديلة، ومن الجنوب بحر العرب، ومن الشرق الضعين، فيما ظل النشاط الاقتصادي فيها يعتمد بصورة أساسية على الرعي والزراعة.

لكن الحرب غيّرت طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومع اتساع دائرة الاحتياجات وتراجع الموارد، بدأ المجتمع المحلي يبحث عن وسائل جديدة لتنظيم قدرته على الصمود. ظهرت غرف الطوارئ، والمطابخ، والسلاسل الغذائية، والمبادرات المجتمعية، بينما يحاول الشباب والشابات توفير احتياجات أسرهم ومجتمعهم في بيئة يزداد فيها سعر الوقود، وتشح التقاوي، وتتغير فيها مواسم الأمطار.

وسط هذا الواقع ظهرت جمعية الفلاح الزراعية بخزان جديد، كمحاولة لتنظيم الجهد المحلي حول الزراعة، باعتبارها المورد الأكثر أهمية بالنسبة إلى سكان المنطقة.

مبادرة المزارعين

يقول مسؤول الإعلام بالجمعية هاشم إبراهيم إن الجمعية تكونت في أبريل 2026 بمبادرة من صغار المزارعين، ولم يتم تسجيلها لدى المفوضية حتى الآن.

ويضيف أن الفكرة بدأت من الحاجة إلى تدريب صغار المزارعين، لكن وضع خطة العمل كشف عن احتياجات أكبر من مجرد التدريب، الأمر الذي دفع الجمعية إلى التركيز على دعم مئة مزارع ومزارعة.

ويقول هاشم إن مشكلة التمويل تظل العقبة الأكبر، في وقت يصعب فيه حتى تحديد العدد الفعلي للمزارعين، في ظل ظروف الحرب وسيطرة الأمر الواقع.

ورغم محدودية الإمكانات، بدأت الجمعية في بناء هيكلها الداخلي وتنظيم عملها. فهي تعقد اجتماعات رسمية وجلسات أسبوعية للتفاكر، تُقام كل يوم سبت، فيما شهدت الفترة الماضية تشكيل المكتب وتنفيذ ورشتين لصغار المزارعين في 27 يونيو، استهدفتا مئة مزارع ومزارعة.

ولا تقتصر هذه الاجتماعات على الجوانب التنظيمية، بل تتحول إلى مساحة لقراءة الموسم الزراعي ومحاولة استباق مشكلاته.

موسم مختلف

الموسم الزراعي المقبل يأتي في ظروف مختلفة عن السنوات السابقة. فالتغيرات المناخية جعلت المزارعين غير قادرين على الاعتماد على التوقيتات المعتادة للخريف، بينما تشير التقديرات المحلية إلى أن الأمطار قد تأتي متأخرة، الأمر الذي يفرض البحث عن بدائل عملية.

ويقول هاشم إن جلسات الجمعية التفاكرية تبحث في شكل الموسم الزراعي وكيفية التعامل مع تأخر الخريف، ومن بين الحلول المطروحة الزراعة المبكرة، والبدء في عمليات النظافة الزراعية في وقت مبكر.

لكن المشكلة لا تبدأ بالمطر وحده.

التقاوي أصبحت أزمة قائمة بذاتها. ويقول هاشم إن إنتاج العام الماضي كان ضعيفاً، بينما ارتفعت أسعار البذور والأسمدة والوقود بصورة كبيرة.

ويصل سعر برميل الجاز إلى ما بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين وستمئة ألف جنيه، مع توقعات بزيادته، وهو ما دفع المزارعين إلى

«إنتاج العام الماضي كان ضعيفاً، بينما ارتفعت أسعار البذور والأسمدة والوقود بصورة كبيرة».

«التغيرات المناخية جعلت المزارعين غير قادرين على الاعتماد على التوقيتات المعتادة للخريف».

الاتجاه نحو الحرث اليدوي والآليات التقليدية بدلاً من الاعتماد الكامل على الميكنة الزراعية.

وبحسب تقديرات الجمعية، يبدأ الموسم في 15 نوفمبر، على أن تبدأ زراعة الفول في 22 نوفمبر، ويُستكمل حصاده في حدود 20 ديسمبر، فيما تمتد زراعة الذرة حتى العاشر من أغسطس.

هذه الحسابات الزمنية تبدو بسيطة على الورق، لكنها في الواقع تمثل معركة مع المطر والمال والبذور.

المطر والمخاطرة

المزارع في خزان جديد لا يواجه فقط احتمال ضعف المطر، وإنما يخشى أيضاً غزارته.

يقول هاشم إن الجمعية تتوقع احتمال أن تأتي الأمطار بكميات هائلة أو شحيحة، وفي كلتا الحالتين يمكن أن يكون الموسم كارثياً.

إذا كانت الأمطار غزيرة، ستزيد الجمعية من زراعة الماريق، أي الذرة، وتقلل المساحات المخصصة للفول، لأن الفترة الافتراضية لنضج الفول تبلغ نحو تسعين يوماً، بينما يمتد الموسم المطري في أقصى تقدير حتى العاشر من أكتوبر.

وبالتالي فإن زراعة محصول يحتاج إلى فترة أطول تصبح مخاطرة أكبر.

أما تعويض النقص المتوقع في الفول، فتراه الجمعية ممكناً من خلال التوسع في الخضروات والفواكه، مثل البطيخ والشمام والعجور والطماطم، إلى جانب ما يعرف محلياً بالحقول

«المزارعون إلى الاتجاه نحو الحرث اليدوي والآليات التقليدية بدلاً من الاعتماد الكامل على الميكنة الزراعية».

«الجمعية تتوقع احتمال أن تأتي الأمطار بكميات هائلة أو شحيحة، وفي كلتا الحالتين يمكن أن يكون الموسم كارثياً».

الأرضية أو الشتوية.

الفكرة في جوهرها هي تقليل الخسارة، لا البحث عن موسم مثالي.

فالمزارع الذي يعمل وسط حرب لا يستطيع أن يراهن بكل ما يملك على محصول واحد أو على توقعات مناخية غير مؤكدة.

التقاوي أولاً

تستعد جمعية الفلاح لتنفيذ مشروع لخريف 2026، تسعى من خلاله إلى توفير تقاوي الذرة المحسنة عالية الجودة للمزارعين قبل بداية موسم الخريف.

ويستهدف المشروع دعم مئة مزارع صغير، بهدف رفع إنتاجية الفدان بنسبة لا تقل عن عشرين في المئة، إلى جانب تعزيز الوعي بالممارسات الزراعية الجيدة وإدارة التقاوي.

وتقدر الجمعية احتياجات تنفيذ المشروع بعشرة آلاف دولار أمريكي، من دون احتياطي للطوارئ.

هذا الرقم، رغم أنه يبدو محدوداً مقارنة بحجم أزمة الزراعة في المنطقة، يمثل بالنسبة إلى جمعية محلية حديثة التكوين تحدياً كبيراً.

ولهذا تعتمد الجمعية في جزء من نشاطها على الجهد الذاتي، وتحاول في الوقت ذاته البحث عن شركاء ومنظمات يمكن أن توفر التمويل والدعم الفني.

ولا تستبعد الجمعية النساء من هذا النشاط، بل تعتبر المزارعات جزءاً من عضويتها، وتسعى إلى مساعدتهن على الوصول إلى الخدمات الزراعية بصورة عادلة، والعمل على تطوير السياسات الزراعية بحيث تكون أكثر استجابة لاحتياجات المزارعات والأسر الريفية.

الذرة غذاء ودخل

تركز جمعية الفلاح بصورة أساسية على الذرة، باعتبارها واحدة من أهم المحاصيل الغذائية والنقدية في المنطقة.

فالذرة بالنسبة إلى المزارعين ليست مجرد محصول زراعي، وإنما مصدر للغذاء والدخل في الوقت ذاته. ولهذا فإن ضعف الحصول على التقاوي المحسنة وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية ينعكسان مباشرة على الأمن الغذائي للأسر.

وترى الجمعية أن تحسين جودة التقاوي يمكن أن يمثل مدخلاً عملياً لزيادة الإنتاجية، خصوصاً في ظل تراجع قدرة المزارعين على شراء المدخلات الزراعية وارتفاع تكلفة الزراعة التقليدية.

لكن التمويل المتاح للجمعية حتى الآن لا يتناسب مع حجم الاحتياجات.

يقول هاشم إن بعض التمويل جاء عبر غرف الطوارئ ومنظمات تدعم بعض الجمعيات الزراعية وصغار المزارعين، لكنه دعم غير كافٍ.

ومن هنا يوجه نداءً إلى الجهات المعنية بالزراعة، وفي مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة، للوصول إلى المنطقة ودعم المزارعين.

ويقول: «المساحات متوفرة، لكن الإمكانات شحيحة».

ما قبل الحرب

بالنسبة إلى المزارع عبد الله، فإن الحديث عن دعم المزارعين لم يكن ضرورياً قبل الحرب بالصورة التي أصبح عليها الآن.

يتذكر أن المزارعين قبل الحرب لم يكونوا بحاجة إلى هذا النوع من الدعم. ففي نهاية الموسم كان المزارع يختار أجود ما أنتج من الفول والبطيخ ويحتفظ به كتقاوي للموسم التالي.

وكان الإنتاج وفيراً، ويصل في بعض الحالات إلى أربعمئة شوال.

لكن الحرب أدخلت المزارعين في وضع اقتصادي مختلف تماماً.

يقول عبد الله إن توفير رأس المال أصبح صعباً، وأصبح القليل فقط قادراً على شراء التقاوي. أما إنتاج العام الماضي فكان ضعيفاً، بينما ظل السوق يغطي الاحتياجات بصعوبة، مع وصول بعض البضائع من الدبة وعطبرة على مدى يقارب العام، في وقت يعاني فيه التجار أنفسهم من عجز كبير.

«المزارع الذي يعمل وسط حرب لا يستطيع أن يراهن بكل ما يملك على محصول واحد أو على توقعات مناخية غير مؤكدة».

ثلاث سنوات من العجز والخوف والانتظار

جواهر تبحث عن أبيها

ملخص

تعيش جواهر وأسرتها ظروفًا قاسية في اللجوء بأوغندا، بعد ثلاث سنوات من الحرب، مع زوج مريض غير قادر على العمل وخمسة أطفال، وسط عجز عن توفير أبسط الاحتياجات.

تكافح الأسرة لتوفير الطعام والتعليم، فيما يُحرم أطفالها من الدراسة أحيانًا بسبب الرسوم، ويواجهون غياب الاستقرار والأمان، إلى جانب تأثير النزوح على لغتهم وهويتهم.

تحمل جواهر همًا آخر يتمثل في فقدان والدها وانقطاع أخبار أمها وإخوتها، دون وسيلة اتصال تطمئنها عليهم، بينما أنهكها الانتظار والبكاء حتى تأثرت قدرتها على الرؤية.

بين قسوة اللجوء وفقدان الوطن وغياب الأب، تتمسك جواهر بالأمل في سماع خبر عنه والعودة إلى أسرتها، مؤكدة أن الحرب لم تترك لها سوى «البشتنة والبهدلة» وانتظار طويل لا تعرف نهايته.

«كنا فاهمين المعسكرات فيها راحة، لكن للأسف المعيشة قاسية جدًا، ما قادرة أوفر أبسط الاحتياجات للأطفال وأبوهم ما شغال».

كرياندونغو / سمر سليمان

لم تكن جواهر حمدية تعرف، وهي تخطو الطريق هاربة من الحرب، أن الرحلة التي بدأت بحثًا عن مكان أكثر أمنًا لأطفالها ستقودها إلى حياة أخرى من الخوف والمرض والعجز والانتظار، وأن عبور الحدود إلى أوغندا لن يكون نهاية للخوف كما كانت تتمنى، وإنما بداية لسنوات طويلة ستجد نفسها خلالها معلقة بين وطن لا تستطيع العودة إليه وأسرة لا تعرف عنها شيئًا، وبين مسؤولية خمسة أطفال وزوج مريض فقد القدرة على العمل، ووالد انقطعت أخباره منذ اندلاع الحرب ولا تعرف حتى الآن إن كان حيًا أم أن الحرب أخذته إلى مصير مجهول.

خرجت جواهر من السودان وهي تحمل معها ما استطاعت أن تحمله من حاجيات قليلة وذكريات كثيرة، ولم تكن تملك رفاهية التخطيط لرحلة طويلة أو تجهيز نفسها وأسرتها لحياة اللجوء، فقد جاءت الحرب أسرع من قدرتهم على الاستعداد، فتركت خلفها البيت والحياة التي كانت تعرف تفاصيلها جيدًا، وساقت خطواتها إلى يوغندا برفقة زوجها المريض وأطفالها الخمسة، وهي تعتقد أن المعسكر سيكون محطة مؤقتة تستعيد فيها الأسرة أنفاسها، ثم تعود إلى وطنها عندما تهدأ الحرب وتنتهي أسباب النزوح.

لكن الحرب لم تهدأ، ولم تعد الرحلة مؤقتة كما ظنت، وتحولت الأيام إلى أشهر، ثم تحولت الأشهر إلى ثلاث سنوات كاملة أخذت من عمر الأسرة أكثر مما يمكن حسابه بالسنوات، لأن السنوات الثلاث التي مرت على جواهر لم تكن أيامًا عادية يمكن أن تنقضي ثم تُنسى، وإنما كانت سنوات من النزوح والمرض والفقد والانتظار، كبر خلالها أطفالها بعيدًا عن بيتهم، وتغيرت لغتهم، وتبدلت تفاصيل حياتهم، بينما ظلت هي واقفة في المكان نفسه تقريبًا، تنتظر نهاية لا تعرف متى تأتي، وتحاول أن تصنع لأطفالها حياة لا تملك الأدوات الكافية لصناعتها.

تقول جواهر: «كنا فاهمين المعسكرات فيها راحة، لكن للأسف المعيشة قاسية جدًا، ما قادرة أوفر أبسط الاحتياجات للأطفال وأبوهم ما شغال».

لم يكن زوجها، الذي يفترض أن يكون سند الأسرة في مثل هذه الظروف، قادرًا على تحمل العبء الذي فرضته الحرب والنزوح، فهو يعاني من أمراض مزمنة، إلى جانب إصابته بشظية في قدمه، وهو ما جعل قدرته على العمل محدودة للغاية، وألقى على جواهر مسؤولية توفير احتياجات خمسة أطفال، وهي مسؤولية تتجاوز قدرتها في ظروف اللجوء القاسية، حيث يصبح الحصول على الطعام والدواء والتعليم معركة يومية لا تنتهي، وحيث يتعين عليها في كل صباح أن تبحث عن إجابة لأسئلة تبدو بسيطة في حياة الناس العادية، لكنها بالنسبة إليها أصبحت أسئلة ثقيلة؛ كيف توفر الطعام لأطفالها، وكيف تدفع رسوم المدرسة، وكيف تحصل على الدواء لزوجها، وكيف تحمي أبناءها من أن يصبحوا ضحايا آخرين لحرب لم يختاروها ولم يكن لهم أي دور فيها.

وبينما تحاول جواهر أن تعيد ترتيب حياتها في المكان الجديد، تكتشف كل يوم أن الحرب لم تأخذ منها بيتها فقط، وإنما أخذت معها الأشياء الصغيرة التي كانت تمنح الحياة معناها واستقرارها، حتى ما كانت تملكه من حاجيات لم تستطع إنقاذه، فقد خرجت من السودان في ظروف لم تسمح لها

«الحرب ما أمهلتنا نشيل أغراض أو نشيل معانا شي، قدر العندنا انتهى زمان».

«أبوي مفقود، الله يجمعني مع إخواني وأمي، لي زمن ما اتواصلت معاهم، ما عندي تلفون يربطني بيهم ولا عارفة أخبارهم».

بأن تفكر في المستقبل أو تحمل معها ما يكفيها لأيام طويلة، وتقول وهي تستعيد تلك اللحظات: «الحرب ما أمهلتنا نشيل أغراض أو نشيل معانا شي، قدر العندنا انتهى زمان».

كان عليها أن تبدأ من الصفر، لكن الصفر نفسه لم يكن متاحًا لها، إذ لم تصل إلى اللجوء وهي تحمل مدخرات أو ممتلكات يمكن أن تساعدها على تجاوز الأيام الأولى، وإنما وصلت وهي تحمل أسرة تحتاج إلى الطعام والدواء والتعليم، وزوجًا مريضًا، وأطفالًا يحاولون التأقلم مع بيئة جديدة، بينما كانت هي نفسها تحاول أن تتماسك أمام كل ذلك.

ومع مرور السنوات، أصبح الطعام تحديًا يوميًا، ولم تعد جواهر تبحث عن حياة أفضل بقدر ما أصبحت تبحث عن الحد الأدنى الذي يسمح لها ولأطفالها بمواصلة الحياة، فتقول: «قاعدين نقرضها حاف، قاعدين نلوك القرضة»، وهي عبارة تختصر واقع أسرة استنفدت كل ما كانت تملكه، وأصبحت تكافح من أجل البقاء بما هو أقل من القليل، في وقت لا تبدو فيه نهاية النزوح قريبة، ولا تبدو العودة إلى السودان خيارًا ممكنًا في ظل استمرار الحرب.

أب مفقود

لكن الجوع والمرض والتعليم ليست وحدها الأشياء التي تثقل قلب جواهر، فهناك غياب أكبر يرافقها في كل يوم، ويعود إليها كلما هدأت الحركة من حولها، وهو غياب والدها الذي انقطعت أخباره منذ اندلاع الحرب، بينما تعاني والدتها من مرض السكري، ولا تملك جواهر وسيلة اتصال تمكنها من الاطمئنان على أسرتها أو معرفة ما إذا كانوا بخير، إذ لا يوجد هاتف يربطها بهم، ولا صوت يأتيها من السودان ليخبرها بما حدث لهم خلال السنوات التي مرت عليها وهي بعيدة عنهم.

تقول: «أبوي مفقود، الله يجمعني مع إخواني وأمي، لي زمن ما اتواصلت معاهم، ما عندي تلفون يربطني بيهم ولا عارفة أخبارهم».

في حياة اللاجئ قد يبدو الهاتف شيئًا عاديًا وصغيرًا لا يستحق التفكير، لكنه بالنسبة إلى جواهر أصبح جسرًا مفقودًا بينها وبين عائلتها،

«أطفالي مطرودين بسبب الرسوم، مرات يمشوا ومرات ما يمشوا، التعليم صعب، نحن ما عندنا مقدرة للتعليم، وبرضو الوضع ما آمن».

«قاعدين نقرضها حاف، قاعدين نلوك القرضة».

«أتمنى أسمع خبر عن أبوي».

وأصبح امتلاك وسيلة اتصال يمكنها من سماع صوت أمها أو أحد إخوتها، أو معرفة أي خبر عن والدها، أمنية أكبر من كثير من الأشياء التي تبدو في الظروف الطبيعية أكثر أهمية، لأن المسافة بينها وبين السودان لم تعد تقاس بالكيلومترات وحدها، وإنما صارت تقاس أيضًا بالصمت الذي يفصلها عن أسرتها.

وكلما سمعت خبرًا عن السودان أو وصلتها قصة عن شخص فقد الاتصال بأسرته، يعود السؤال نفسه إلى رأسها وقلبها في آن واحد: أين أبي؟ وهل ما زال حيًا؟ وهل ينتظرهم في مكان ما؟ وهل يعرف أنهم عبروا الحدود ووصلوا إلى أوغندا؟ وهل يعرف أن ابنته ما زالت تبحث عنه بعد ثلاث سنوات كاملة من الغياب؟

لا تملك جواهر إجابات عن أي من هذه الأسئلة، وليس أمامها سوى الدعاء والانتظار، ولذلك تقول ببساطة موجعة: «أتمنى أسمع خبر عن أبوي».

عيون أنهكها الانتظار

ثلاث سنوات من القلق والخوف والبكاء لم تمر على جواهر من دون أن تترك أثرها في جسدها وحياتها، فقد أصبح الانتظار نفسه جزءًا من يومياتها، حتى عيناها لم تعودا كما كانتا من قبل، وهي تقول إن كثرة البكاء المتواصل أثرت في قدرتها على الرؤية: «عيوني بقت تشوف طشاش بسبب البكي المتواصل».

لم يعد البكاء بالنسبة إليها لحظة عابرة من لحظات الحزن، وإنما تحول إلى جزء من حياتها اليومية، فهي تبكي على والدها المفقود الذي لا تعرف مصيره، وعلى أمها المريضة التي لا تستطيع الوصول إليها، وعلى إخوتها الذين انقطعت أخبارهم عنها، وعلى أطفالها الذين يكبرون بعيدًا عن وطنهم، وعلى سنوات كان من المفترض أن يعيشوها بطريقة مختلفة، وعلى

«أولادي بقوا ضعاف في العربي شديد، بقوا يعرفوا اللغة اليوغندية أكثر بالإضافة للإنجليزي».

«عيوني بقت تشوف طشاش بسبب البكي المتواصل».

«خايفة عليهم كمان ينسوا القرآن الكريم».

حياة كانت تعرفها قبل الحرب ثم اختفت فجأة من أمامها، ولم يبق منها سوى الذكريات.

أطفال بعيدون عن الوطن

أطفال جواهر الخمسة لم يحملوا الحرب بالطريقة التي حملها الكبار، لكنهم يعيشون نتائجها كل يوم، إذ وجدوا أنفسهم بعيدين عن البيت والوطن والمدرسة التي كان يفترض أن تكون جزءًا ثابتًا من حياتهم، وأصبح التعليم نفسه مرتبطًا بقدرة الأسرة على دفع الرسوم، وهي قدرة لا تتوفر دائمًا، ولذلك طُرد بعض الأطفال من المدرسة بسبب عدم سداد الرسوم، وأصبح الذهاب إلى المدرسة مرتبطًا بما تستطيع الأسرة توفيره في ذلك اليوم.

تقول جواهر: «أطفالي مطرودين بسبب الرسوم، مرات يمشوا ومرات ما يمشوا، التعليم صعب، نحن ما عندنا مقدرة للتعليم، وبرضو الوضع ما آمن».

ولا ترى جواهر أن المشكلة تتوقف عند فقدان الأطفال انتظامهم الدراسي، لأن ما تخشاه أكبر من ذلك بكثير، فهي ترى أمامها سنوات تمر من أعمار أطفالها دون تعليم مستقر، ودون بيئة آمنة تساعدهم على النمو بصورة طبيعية، ودون ضمان أن يتمكنوا في المستقبل من اللحاق بما فاتهم، ولذلك يبدو الخوف على مستقبلهم امتدادًا آخر للخوف الذي حملته معها منذ مغادرة السودان.

الحرب لم توقف الدراسة وحدها، وإنما أخذت من الأطفال شعورهم الطبيعي بالأمان والاستقرار، وجعلتهم يكبرون في بيئة لا يعرفون إن كانت ستصبح وطنًا دائمًا أم محطة أخرى من محطات النزوح، بينما تظل أمهم عاجزة عن تقديم إجابة واضحة لهم عن موعد العودة، أو عن شكل الحياة التي تنتظرهم عندما تنتهي الحرب.

لغة وهوية

وفي يوغندا وجد أطفال جواهر أنفسهم أمام لغة وثقافة مختلفتين، ومع مرور الوقت بدأت الأم تلاحظ أن العربية، التي كانت اللغة الطبيعية في حياتهم قبل النزوح، تتراجع في أحاديثهم اليومية، بينما أصبحت اللغة اليوغندية والإنجليزية أكثر حضورًا، وهو أمر يثير داخلها خوفًا يتجاوز مسألة اللغة نفسها، لأنها ترى في تراجع العربية احتمالًا لتراجع صلة أطفالها بجزء أساسي من هويتهم وذاكرتهم.

تقول: «أولادي بقوا ضعاف في العربي شديد، بقوا يعرفوا اللغة اليوغندية أكثر بالإضافة للإنجليزي».

ثم تضيف ما يشغل قلبها أكثر: «خايفة عليهم كمان ينسوا القرآن الكريم».

لا تخشى جواهر أن ينسى أطفالها كلمات عربية فحسب، وإنما تخشى أن تكبر المسافة بينهم وبين وطنهم وثقافتهم وذاكرتهم مع مرور السنوات، فقد دخلوا إلى بيئة جديدة اضطروا فيها إلى تعلم لغة جديدة والتكيف مع مجتمع مختلف، لكن الأم التي اقتلعتها الحرب من وطنها تريد أن تحتفظ داخل أطفالها بشيء من المكان الذي خرجوا منه، بلغته وذاكرته وثقافته والقرآن الكريم الذي تخشى أن يبتعدوا عنه كلما طال بقاؤهم في بيئة مختلفة.

كرامة على الأرض

تتحدث جواهر عن اختلاف الحياة والثقافة في بلد اللجوء من دون أن تلقي اللوم على المكان الذي استقبلها، فهي تعرف أن الظروف أكبر من الجميع، وأن اللجوء لم يكن اختيارًا لها، كما أن البلد الذي وصلت إليه لم يكن مسؤولًا عن الحرب التي أجبرتها على الرحيل، ولذلك تختصر إحساسها تجاه اختلاف الحياة بالقول: «الثقافة مختلفة وربنا يهون علينا».

لكن حين تصل في حديثها إلى الحرب نفسها، تتغير نبرة الكلام، وتخرج منها كلمات تختصر ثلاث سنوات من الانكسار أكثر مما تختصرها التقارير والأرقام، فتقول: «طرفي الصراع ما عملوا فينا خير أبدًا، غير البشتنة والبهدلة، كرامتنا بقت في الواطة».

بالنسبة إلى جواهر، الحرب ليست أرقامًا عن القتلى والنازحين واللاجئين، وليست خرائط لمناطق السيطرة أو أخبارًا عن المعارك، وإنما هي

«طرفي الصراع ما عملوا فينا خير أبدًا، غير البشتنة والبهدلة، كرامتنا بقت في الواطة».

«الحرب ما أمهلتنا نشيل أغراض أو نشيل معانا شي، قدر العندنا انتهى زمان».

أن تصبح الأم عاجزة عن توفير أبسط احتياجات أطفالها، وأن يتحول الأب المريض إلى شخص غير قادر على العمل، وأن يطرد الطفل من المدرسة لأنه لا يملك رسومها، وأن يصبح الهاتف حلمًا مؤجلًا لأن ثمنه قد يعني توفير الطعام ليوم آخر، وأن تعيش الأسرة في بلد أكثر أمنًا نسبيًا بينما يبقى القلب عالقًا في بلد آخر، يبحث عن أب مفقود وأم مريضة وإخوة انقطعت أخبارهم، والأصعب من كل ذلك أن تمر ثلاث سنوات كاملة من دون أن تعرف متى ستنتهي هذه الحياة المؤقتة، أو إلى أين يمكن أن تقودها السنوات المقبلة.

ما تبقى

ثلاث سنوات كانت كافية لتغيير كل شيء في حياة جواهر؛ فقد أخذت الحرب بيتها واستقرارها، وأخذت من زوجها قدرته على العمل، ووضعت أطفالها الخمسة أمام مستقبل غير واضح، وقطعت صلتها بأسرتها، وتركت والدها في خانة المفقودين، لكنها، رغم كل ذلك، لم تتوقف عن المحاولة.

تحاول أن تطعم أطفالها بما تستطيع، وتحاول أن تعيدهم إلى المدرسة متى تمكنت من توفير الرسوم، وتحاول أن تحافظ على لغتهم العربية، وتحاول أن تعلمهم القرآن الكريم، وتحاول قبل كل شيء أن تجعلهم يشعرون بأنهم ما زالوا ينتمون إلى مكان ما، رغم أن الحرب دفعتهم بعيدًا عن ذلك المكان، وأن السنوات التي قضوها في اللجوء بدأت تغير تفاصيل حياتهم يومًا بعد يوم.

وفي نهاية كل يوم، حين تهدأ حركة المعسكر وتقل الأصوات من حولها، يبقى سؤال واحد أكثر حضورًا من كل الأسئلة الأخرى، سؤال لا يحتاج إلى إجابة سياسية ولا إلى بيان ولا إلى خريطة طريق، وإنما يحتاج فقط إلى خبر يعيد إليها شيئًا من الطمأنينة التي فقدتها منذ ثلاث سنوات: أين أبي؟

لا تريد جواهر تعويضًا عن السنوات الثلاث، ولا تستطيع استعادة ما أخذته الحرب منها، ولا تطلب أن تعود الأيام إلى الوراء، وكل ما تتمناه أن يأتيها ذات يوم اتصال أو خبر أو شخص يحمل إليها معلومة واحدة عن والدها، وأن تسمع صوته مرة أخرى، وأن تعرف أنه حي، وأن تتمكن من إخباره بأنها وأطفالها وصلوا إلى مكان آمن، وأن تقول له، رغم كل ما عاشته طوال هذه السنوات، إنها ما زالت تبحث عنه ولم تتخل عن الأمل في لقائه.

ثلاث سنوات أخذتها الحرب من جواهر وأسرتها، وأبعدتها عن بيتها، وحرمت أطفالها من طفولة مستقرة، ووضعت زوجها أمام المرض والعجز، وقطعت صلتها بأمها وإخوتها، وتركت والدها في المجهول، لكنها لم تستطع أن تنتزع منها ذلك الخيط الرفيع الذي تتمسك به كل يوم، وهو الأمل في أن يجمعها الله يومًا بوالدها وأسرتها، وأن يتحول الانتظار الطويل أخيرًا إلى لقاء.

«أبوي مفقود، الله يجمعني مع إخواني وأمي، لي زمن ما اتواصلت معاهم، ما عندي تلفون يربطني بيهم ولا عارفة أخبارهم».

مجلس حقوق الإنسان يفتح اليوم ملفات حرب السودان

3 مآزق و3 مسارات للخروج من شبكة العنكبوت

ملخص

ينتقل ملف الحرب السودانية تدريجيًا من ساحات القتال إلى المؤسسات الدولية، مع تصاعد النقاش داخل مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان حول العقوبات وحظر السلاح والانتهاكات والمساءلة. ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه الضغوط الدولية لإنهاء الحرب، وسط طرح هدنة إنسانية باعتبارها مدخلًا لعملية سياسية أوسع.

ويبرز مأزق دولي حول مستقبل نظام العقوبات، بعدما مدّد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء الخاص بدارفور حتى 9 أكتوبر 2026، بينما تدفع واشنطن باتجاه توسيع حظر السلاح ليشمل كامل السودان، وسط تحفظ روسي وصيني وباكستاني. ويعكس الخلاف تباينًا دوليًا حول كيفية التعامل مع الحرب وتدفق السلاح والدعم الخارجي.

أما المسار الحقوقي، فيتجه نحو مزيد من التحقيق والمساءلة مع بحث مجلس حقوق الإنسان تمديد مهمة بعثة تقصي الحقائق، في ظل اتهامات بانتهاكات خطيرة واحتمال توسيع نطاق المساءلة الدولية. ويرى النص أن العدالة ينبغي أن تشمل جميع الأطراف دون انتقائية، لأن استمرار الإفلات من العقاب قد يعيد إنتاج أسباب الحرب.

ويخلص التقرير إلى ثلاثة مسارات للخروج من الأزمة: وقف الحرب وفتح الطريق أمام هدنة إنسانية، بناء موقف سوداني وطني موحد يضع حماية المدنيين والعدالة والدولة المدنية في المقدمة، ثم إعادة صياغة السياسة الخارجية على أساس المصالح السودانية بدل الارتهان لأي محور. ويشكل 9 أكتوبر محطة مهمة، إذ قد يكون موعدًا لاستعادة السودانيين زمام المبادرة أو استمرار ترك مستقبل البلاد رهينًا للتجاذبات الدولية

لم تعد الحرب السودانية تقف عند حدود المعارك التي تدور في المدن والقرى وعلى الطرقات وبين خطوط التماس، ولم يعد مستقبلها محكوماً فقط بما تستطيع القوات المسلحة أو قوات الدعم السريع تحقيقه في الميدان، فقد أخذ النزاع خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة ينتقل بصورة متسارعة إلى ساحات أخرى أكثر اتساعاً وتعقيداً، من مجلس الأمن إلى مجلس حقوق الإنسان، ومن ملف العقوبات وحظر السلاح إلى ملف الانتهاكات والعدالة الدولية، ومن التدخلات الإقليمية وتدفق السلاح والمقاتلين إلى الأسئلة المتعلقة بمستقبل الدولة السودانية نفسها، وهو انتقال يجعل الحرب أمام لحظة مختلفة لا يكفي معها انتظار نتيجة عسكرية حاسمة أو التعويل على تغير موازين القوى في الجبهات، لأن المجتمع الدولي بدأ يتعامل مع السودان بوصفه أزمة أمن وسلام وحقوق إنسان ومساءلة دولية في وقت واحد.

وفي هذا السياق، قال دبلوماسي أميركي متقاعد لـ«أفق جديد» إن شهراً واحداً قد يكون فترة كافية لأطراف الحرب في السودان كي تعيد حساباتها وتصل إلى اتفاق حول هدنة إنسانية، وفق الرؤية التي بلورها مستشار الرئيس الأميركي للشؤون الأفريقية، مشيراً إلى أن الرسالة التي تخرج من الإدارة الأميركية باتت واضحة في اتجاه واحد، وهو أن الحرب في السودان يجب أن تنتهي، وأن العالم لم يعد يستطيع مواصلة مراقبة ما وصفه بعبث الجنرالات بالدولة السودانية وبمصير شعبها، وهي رسالة تزامنت مع بدء مجلس حقوق الإنسان في جنيف مشاوراته بشأن تمديد مهمة بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة الخاصة بالسودان، في ظل الرفض المستمر من قيادة الجيش للتعاون معها، ومع اتساع الدعوات داخل المجلس إلى عزل طرفي الحرب سياسياً ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال سنوات الحرب.

وفي الوقت نفسه، كان مجلس الأمن يفتح نافذة زمنية قصيرة أمام مفاوضات أكثر صعوبة بشأن نظام العقوبات المفروض على السودان، بعدما اعتمد بالإجماع القرار 2828 الذي مدّد بصورة فنية ولاية فريق الخبراء المعني بالعقوبات الخاصة بدارفور حتى التاسع من أكتوبر 2026، في وقت كانت الولايات المتحدة قد طرحت مشروعاً أكثر اتساعاً يقضي بفرض حظر على الأسلحة في جميع أنحاء السودان وعلى جميع أطراف النزاع، بما يشمل الطائرات المسيّرة ومكوناتها والتقنيات المرتبطة بها، مع تشديد الإجراءات المتعلقة بالدعم العسكري الخارجي، وتوسيع معايير إدراج الأشخاص والكيانات الخاضعين للعقوبات لتشمل جرائم مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاختطاف من أجل الفدية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

ومن هنا تبدأ صورة السودان الجديدة في النظام الدولي، وهي صورة يمكن اختصارها في ثلاثة مآزق متشابكة، لا يمكن التعامل مع أي واحد منها بمعزل عن الآخرين، لأن المأزق الدولي يتغذى من الانقسام الداخلي، والمأزق الحقوقي يتسع مع استمرار الحرب، والمأزق السياسي السوداني يتحول في غياب موقف وطني موحد إلى فرصة للقوى الخارجية كي تحدد شكل التسوية وشروطها، ولذلك فإن الخروج من هذه الدائرة لن يكون عبر مسار واحد، وإنما عبر ثلاثة مسارات متزامنة تبدأ بإيقاف الحرب وتوفير الهدنة الإنسانية، ثم بناء موقف سوداني واسع وموحد من العملية السياسية والعدالة والعقوبات، وتنتهي بإعادة صياغة السياسة الخارجية على أساس المصالح السودانية لا على أساس الاصطفاف مع هذه الدولة أو تلك.

المأزق الدولي

المشهد داخل مجلس الأمن يكشف بوضوح حجم التعقيد الذي دخل إليه الملف السوداني، فالمناقشات التي سبقت اعتماد القرار 2828 لم تكن مجرد خلاف إجرائي حول مدة التمديد، وإنما عكست انقساماً أعمق حول كيفية التعامل مع الحرب، وما إذا كان المجتمع الدولي مستعداً للانتقال من نظام عقوبات قديم يركز أساساً على دارفور إلى نظام جديد يشمل السودان كله، ويضع في دائرة العقوبات الأطراف التي تمد الحرب

«إيقاف الحرب هو المدخل الوحيد لإعادة بناء القدرة السودانية على التفاوض.»

«المجتمع الدولي بدأ يتعامل مع السودان بوصفه أزمة أمن وسلام وحقوق إنسان ومساءلة دولية في وقت واحد.»

بالسلاح والتكنولوجيا والمساندة العسكرية، وهو ما جعل ملف العقوبات السوداني يتحول إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين رؤى دولية متباينة بشأن طبيعة الأزمة نفسها ومستقبل الدولة السودانية.

وكانت الولايات المتحدة، بوصفها حاملة قلم ملف العقوبات الخاصة بالسودان في المجلس، قد طرحت مشروعها الأول في الثالث عشر من أغسطس، ثم خضع المشروع لثلاثة تعديلات وجولتين من المفاوضات، قبل أن تقود الخلافات إلى صيغة التمديد الفني القصير، وهو ما يعني أن القرار الأخير لم يغلق باب التغيير وإنما أجّله، وأن التاسع من أكتوبر أصبح موعداً سيعود فيه المجلس إلى النقاش الأكثر حساسية حول نطاق العقوبات وحظر السلاح، بما يجعل الأسابيع المقبلة فترة اختبار حقيقية للأطراف السودانية وللدول المتدخلة في الحرب على السواء.

وقد رحب المندوب الأميركي جيفري بارتوس بالتمديد الفني القصير، مشيراً إلى أن هناك دعماً واسعاً داخل المجلس لتوسيع حظر الأسلحة ليشمل كامل السودان، في مقابل رغبة بعض الأعضاء في الإبقاء على الوضع الحالي، معتبراً أن التمديد الطويل لم يعد خياراً مناسباً، وأن النص القصير يتيح وقتاً ومساحة لإجراء التغييرات الجوهرية المطلوبة، وقال إن نظام العقوبات الحالي مضى عليه أكثر من عشرين عاماً ولم يعد ملائماً لطبيعة الحرب الحالية، وإن الحظر ينبغي أن يشمل السودان كله، إلى جانب توسيع معايير الإدراج لتشمل الانتهاكات المرتبطة بالحرب، ووقف تدفق الدعم الخارجي إلى أطراف النزاع.

غير أن روسيا، ومعها الصين وباكستان في سياقات مختلفة، عارضت توسيع نطاق الحظر خارج دارفور، وهو موقف عبّرت عنه نائبة المندوب الروسي آنا إيفستيجنييفا بوضوح عندما قالت إن الخطوط الحمراء الروسية كانت

«كل يوم إضافي من القتال يضيف قتلى ونازحين ودمارًا وانتهاكات جديدة.»

«العقوبات وحدها لن تصنع سلامًا إذا بقيت أسباب الحرب قائمة.»

واضحة منذ البداية، وإن موسكو لن تسمح بأي محاولة لتوسيع القيود، حتى ولو بصورة محدودة، مؤكدة أن موقف بلادها ينسجم مع ما وصفته بموقف «الحكومة الشرعية»، ومشيرة إلى أن كثيرين في المجلس لا يبدون استعداداً للاستماع إلى هذا الموقف، كما تساءلت عن أسباب توسيع معايير العقوبات الآن، بدلاً من القيام بذلك منذ عام 2023 عندما كانت قوات الدعم السريع، بحسب قولها، تهدد الخرطوم والمدن السودانية، مضيفة أن القوات الحكومية والقوات المسلحة باتت تتمتع بتفوق واضح في الميدان وتمثل، وفق الرؤية الروسية، الضامن للمؤسسات ووحدة البلاد وحماية المدنيين.

وهنا تظهر واحدة من أكثر المسائل حساسية في السياسة الخارجية السودانية، إذ يرى عثمان حلمي عباس، عضو المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي الأصل، أن تمديد القرار لمدة شهر وعدم التوصل إلى توافق حول توسيع الحظر لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما مجرد تأخير فني، وإنما باعتبارهما انعكاساً لأزمة شرعية وانقسام داخل مجلس الأمن نفسه، خصوصاً أن روسيا والصين وباكستان تمثل دولاً ذات ثقل في سوق السلاح والتكنولوجيا، وترى أن المعايير الدولية في التعامل مع السودان ينبغي ألا تكون انتقائية، بينما تحاول الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية دفع الملف من إطاره الإنساني إلى مساحة أوسع تتعلق بتوازنات النفوذ الدولي.

ويستعيد عباس في قراءته تاريخ العلاقة السودانية الروسية ليشير إلى أن موسكو وفرت للخرطوم في مراحل مختلفة ما سماه «الأوكسجين السياسي»، مستشهداً بمواقفها في أعوام 2004 و2005 و2024، لكنه يحذر في الوقت نفسه من وهم الاعتقاد بأن استخدام روسيا لحق النقض أو دعمها السياسي للسودان يمكن أن يكون بلا ثمن، لأن السياسة الدولية لا تعرف المواقف المجانية، ولأن التجارب السورية والإيرانية، على اختلافهما، تكشفان أن الحماية الدولية عندما تتحول إلى علاقة تبعية يمكن أن تقود في النهاية إلى أثمان باهظة، سواء عبر الارتهان الطويل كما حدث في النموذج السوري أو عبر الاكتفاء بالغطاء الدبلوماسي والحسابات البراغماتية الباردة كما في النموذج الإيراني.

المأزق هنا أن السودان أضاع وقتاً ثميناً في انتظار مواقف الآخرين، حتى انتقل من موقع الفاعل الذي يصوغ مصالحه ويقدمها للدول إلى موقع المنتظر لما تقرره العواصم ومجلس الأمن، بينما كان المطلوب أن تتحول التناقضات الدولية إلى فرصة للتفاوض على المصالح السودانية، بحيث لا يكون السودان موضوعاً للصراع بين القوى الدولية وإنما طرفاً قادراً على استخدام هذا الصراع لمصلحة دولته.

المأزق الحقوقي

لكن مأزق العقوبات لا ينفصل عن المأزق الحقوقي الذي يتسع بصورة متسارعة، فقد بدأ مجلس حقوق الإنسان في جنيف مشاوراته حول تمديد مهمة بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة، وسط مؤشرات على وجود تأييد واسع لاستمرار المهمة، رغم عدم تعاون قيادة الجيش معها، ومع تزايد الأصوات المطالبة بأن تشمل المساءلة الانتهاكات التي ارتكبها طرفا الحرب، وأن تصل الملفات ذات الطابع الجنائي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتزداد أهمية هذا المسار مع ما أثير أخيراً حول تقارير استخدام الأسلحة الكيميائية، إذ قال رئيس بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة الخاصة بالسودان، محمد شاندي عثمان، إن البعثة لديها المعلومات نفسها التي نشرتها وسائل إعلام دولية حول اتهامات تتعلق باستخدام القوات المسلحة السودانية مادة الكلور في تصنيع أسلحة كيميائية، وإن البعثة على علم بهذه المعلومات، مضيفاً أن هذا تطور جديد يتعين التحقق مما يحدث بشأنه، ومشيراً إلى أن المهمة الأساسية للبعثة تتمثل في التحقيق في الانتهاكات التي تقع ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن الادعاءات ذات المصداقية تستوجب التحقيق، بصرف النظر عن الجهة التي تنسب إليها.

وهذا التطور مهم ليس فقط بسبب خطورة الاتهام ذاته، وإنما لأنه يكشف اتساع طبيعة الملف الدولي الخاص بالسودان، فالقضية لم تعد

«الارتهان للخارج ليس سياسة، وتجاهل العدالة ليس حلاً.»
«صناعة المصلحة الداخلية هي الطريق الأقصر إلى صناعة الموقف الخارجي.»

«العدالة وحدها لن توقف المدافع إذا لم تقترن بعملية سياسية حقيقية.»

تتعلق بمجرد أعداد النازحين واللاجئين أو حجم الاحتياجات الإنسانية، وإنما أصبحت تتصل بمسؤولية الأطراف المتحاربة عن الانتهاكات، وباحتمالات الملاحقة الدولية، وبالأسلحة المستخدمة في الحرب، وبمسؤولية الدول التي توفر السلاح والدعم والتكنولوجيا، ولذلك فإن استمرار الحرب يعني تلقائياً استمرار تدفق الملفات إلى المؤسسات الدولية، وكلما طال أمد الحرب أصبح من الصعب على الأطراف المتحاربة أن تعيد تقديم نفسها باعتبارها مجرد قوى سياسية متنافسة على السلطة، لأن السجل الحقوقي المتراكم يتحول تدريجياً إلى جزء من شروط أي تسوية مقبلة.

ومن الخطأ، في هذا السياق، أن تتحول العدالة إلى أداة سياسية انتقائية تستهدف طرفاً وتتجاهل الطرف الآخر، لأن المصداقية الدولية والمصلحة السودانية تقتضيان التعامل مع الانتهاكات وفق معيار واحد، ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، سواء كان من القوات المسلحة أو قوات الدعم السريع أو أي قوة مسلحة أخرى، لأن الإفلات من العقاب كان واحداً من جذور الأزمة السودانية، واستمرار الإفلات من العقاب سيجعل أي اتفاق سياسي جديد مجرد هدنة مؤقتة بين أطراف تحمل معها أسباب الحرب إلى المستقبل.

المأزق السوداني

أما المأزق الثالث، وهو الأعمق والأكثر تأثيراً في المأزقين الآخرين، فيتمثل في غياب موقف سوداني وطني واسع يستطيع مخاطبة المجتمع الدولي بلغة المصالح المشتركة، إذ إن الانقسام السياسي السوداني جعل كل طرف يحاول بناء علاقته الخارجية وفق حاجته الخاصة، بينما تذهب الدولة إلى عواصم مختلفة بخطابات متباينة، وتذهب القوى المدنية والسياسية إلى عواصم أخرى بمواقف مختلفة، فيما تعمل الأطراف العسكرية على تثبيت سردياتها الخاصة عن الحرب ومشروعها السياسي، وهو ما يجعل القوى الدولية قادرة على التعامل مع السودانيين باعتبارهم ملفات منفصلة بدلاً من التعامل معهم كشعب ودولة يملكان تصوراً مشتركاً للخروج من الحرب.

وهذا هو السبب الذي يجعل التمديد الفني القصير حتى التاسع من أكتوبر أكثر من مجرد قرار إجرائي، لأنه يمنح السودانيين فرصة محدودة لإعادة ترتيب أوراقهم قبل أن يعود مجلس الأمن إلى النقاش، فإذا دخلت القوى السودانية ذلك الموعد وهي تحمل المواقف نفسها المتصارعة، فسوف يكون من الطبيعي أن يواصل الخارج صياغة خياراته وفق مصالحه، أما إذا استطاعت القوى المدنية والسياسية والمجتمعية والوطنية أن تبلور خطاباً مشتركاً يضع إنهاء الحرب وحماية المدنيين واستعادة الدولة المدنية وسيادة القانون في مركزه، فإن الانقسام الدولي يمكن أن يتحول من مصدر خطر إلى مساحة للمناورة السياسية.

وقد يكون من أكثر التعبيرات دقة في توصيف هذه اللحظة ما ذهب إليه عثمان حلمي عباس حين دعا إلى الانتقال من دبلوماسية المواقف إلى «هندسة المصالح»، بحيث تدخل الخرطوم، أو أي قيادة وطنية تمثل السودانيين بصورة حقيقية، في مشاورات تفصيلية مع موسكو وبكين وغيرهما قبل انعقاد جلسات المجلس، لا بهدف طلب الحماية وإنما لتقديم تصور سوداني للمصالح المشتركة، ويمكن لهذا التصور أن يفتح ملفات البحر الأحمر والثروات المعدنية النادرة والطاقة والتعاون العسكري والأمني، في إطار شراكات متوازنة تحفظ السيادة السودانية ولا تسمح بتحويل هذه الملفات إلى أدوات ابتزاز.

فالولايات المتحدة تريد وقف الحرب وتقييد الدعم العسكري الخارجي، وروسيا تريد الحفاظ على نفوذها ومصالحها، والصين تنظر إلى السودان من زاوية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، والدول الإقليمية تتحرك وفق أمنها القومي وحساباتها الحدودية والاقتصادية، وهذه كلها مصالح يمكن للسودان أن يتعامل معها إذا امتلك دولة وسياسة خارجية وموقفاً وطنياً، لكنها تتحول إلى أوراق في يد الآخرين عندما يدخل السودانيون إلى التفاوض من مواقع متفرقة

«السودان أضاع وقتًا ثمينًا في انتظار مواقف الآخرين.»
«السياسة الدولية لا تعرف المواقف المجانية.»

تيك توك واقتصاد الانتباه

د. وجدي كامل

ملخص

يركز المقال على دور الميديا الجديدة في حرب السودان، موضحًا أن تدفق المحتوى لا يعني بالضرورة زيادة الوعي، بل قد يؤدي إلى التضليل والاستقطاب، خصوصًا مع ضعف الجودة المعرفية والأخلاقية للمحتوى.

يشرح مفهوم «اقتصاد الانتباه»، حيث أصبح انتباه الجمهور سلعة تتنافس عليها المنصات، وغالبًا ما يحظى المحتوى المثير والصادم بانتشار أكبر من المحتوى الذي يحتاج إلى سياق وتفكير.

يبرز الكاتب تيك توك نموذجًا لهذا التحول، إذ تتحكم الخوارزميات في ما يصل إلى المستخدمين، بينما يتحول إنتاج المحتوى إلى نشاط اقتصادي، وقد تصبح المشاهدة والانتشار أهم من الدقة والتحقق.

يوضح أنه في تغطية حرب السودان، قد تتحول الصور والشهادات من أدوات توثيق إلى مواد دعائية قابلة للاقتطاع وإعادة التوظيف، ما يخلق «حربًا موازية» على الوعي والرواية، ويطرح سؤالًا حول ما إذا كانت المنصات تنقل الحرب أم تعيد تشكيل إدراك الناس لها.

في تداول أيّام هذه الحرب المستمرّة، غالبًا ما ينحصر التفكيرُ في ما تسجّلُ الأسلحةُ من خسائرَ في الأرواح والتغيّرات المفاجئةِ في المصائر. فها هيَ المسيراتُ تواصلُ غاراتِها، والطائراتُ لا يتوقّفُ قصفُها، والأوضاعُ الاقتصاديةُ تزدادُ انحدارًا، والضحايا من النازحين لا يزالون في معاناتِهم اليوميةِ المتفاقمة. لذلك فإنّ ما يستحقُّ التركيزَ أيضًا ينبغي أن تتّسعَ بؤرتُه لما هو أبعد. فالميديا الجديدةُ، في المحتوياتِ التي تصنعُها، تحتاجُ إلى التأمّلِ والتفكيرِ والتحليل، بوصفِها سلاحًا أشدَّ فتكًا من لغةِ العنفِ المباشرةِ للحرب. فالمعلوماتُ والموادُّ الإعلاميةُ تتدفّقُ بكثافة، وتشاركُ في تشكيلِ وجهاتِ النظرِ وتوجيهِ الرأيِ العام، فتصنعُ الاستقطاباتِ والانحيازاتِ لطرَفَي الحرب. غير أنّه من الملاحظِ أنَّ هذا التدفقَ لا يقودُ دائمًا إلى وعيٍ أفضلَ بما يجري، بل قد ينتجُ المزيدَ من التجهيلِ والتضليلِ والانهياراتِ الداخليةِ في هياكلِ الرأيِ العام، خصوصًا حين تفتقرُ الموادُّ المتداولةُ نفسُها إلى الجودةِ المعرفيةِ والأخلاقيةِ والقدرةِ على مساعدةِ الناسِ لتحسينِ مواقفِهم التحليليةِ ووعيِهم.

من هنا يبرزُ مفهومُ اقتصادِ الانتباه. فالانتباهُ لم يعد مجرّدَ نتيجةٍ عابرةٍ لمشاهدةِ مادةٍ إعلامية، بل أصبح موردًا تتنافسُ عليه المنصّاتُ والصورُ والأصواتُ والآراء. وكلّما زاد عددُ المشاهداتِ والتفاعلات، ارتفعت قيمةُ المادةِ بالنسبةِ إلى صاحبِها والمنصّةِ والمعلن، وفقَ النظمِ والبرامجِ التي تحكمُ تحقيقَ الدخل.

عليه، يصبحُ الانتباهُ نفسُه سلعة.

ولا تكونُ المادةُ الأكثرُ أهميةً بالضرورةِ هي تلك التي تحصلُ على أكبرِ قدرٍ من هذا الانتباه. فقد تكونُ المادةُ الأكثرُ إثارةً، أو الأقدرُ على إحداثِ الصدمةِ أو الغضبِ أو الخوف، هي التي تجدُ طريقَها أسرعَ إلى المشاهدين. أمّا المحتوى الذي يحتاجُ إلى وقتٍ وسياقٍ لفهمِه، فقد يخسرُ أمامَ مقطعٍ قصيرٍ قادرٍ على إحداثِ أثرٍ عاطفيٍّ سريع.

وهكذا يصبحُ الاختصارُ جزءًا من منطقِ المنصّة، وليس مجرّدَ اختيارٍ فنّي، ويصبحُ الانتشارُ معيارًا مضلّلًا للقيمة. فالمادةُ التي تنتشرُ ليست بالضرورةِ الأكثرَ صدقًا أو أهمية، كما أنَّ كثرةَ التفاعلِ لا تعني بالضرورةِ ارتفاعَ القيمةِ المعرفيةِ أو الأخلاقية.

لقد باتَ تيك توك واحدًا من أبرزِ التطبيقاتِ التي تجسّدُ هذا التحوّل. فهو لا ينتظرُ، في كثيرٍ من الأحيان، أن يبحثَ المتلقّي عن المادة، وإنّما يضعُها أمامَه في تدفّقٍ متّصل، ينتقلُ فيه المستخدمُ من مقطعٍ إلى آخر، ومن صورةٍ إلى أخرى، ومن رأيٍ إلى آخر، دون أن يكونَ قد قرّرَ بالضرورةِ ما الذي يريدُ أن يراه. وهنا تبدأُ الأسئلةُ الأكثرُ أهميةً من شاكلة: من يتكلّم؟ ومن يكتب؟ ومن يصوّر؟ ومن يقرّر، في النهاية، ما الذي يستحقُّ أن يصلَ إلى الناس؟

المسألةُ لم تعد متعلّقةً فقط بوجودِ وسائلَ تكنولوجيةٍ تجعلُ التعبيرَ متاحًا لعددٍ واسعٍ من الناس، وإنّما باتت مرتبطةً أيضًا بالقدرةِ على توزيعِ المادةِ والتحكّمِ في مسارِها. فالهاتفُ الذي يصوّرُ هو نفسُه الأداةُ التي تنشر، والمنصّةُ التي تستقبلُ المادةَ تعيدُ دفعَها إلى مستخدمين آخرين، بينما تؤدّي الخوارزميةُ دورًا خفيًّا في تحديدِ ما سيظهرُ أمامَ المتلقّي بعد ذلك.

ومن هذه الزاوية، لا يمكنُ النظرُ إلى تيك توك باعتباره مجرّدَ تطبيقٍ للفيديو القصير، وإنّما كونَه نموذجًا واضحًا للتحوّلِ الذي أصابَ عمليةَ توزيعِ المحتوى في عصرِ الميديا الجديدة. فالمنتجُ الإعلاميُّ لم يعد ينتظرُ صحيفةً تنشرُه، أو تلفزيونًا يختارُه، أو محرّرًا يقرّرُ مدى صلاحيّتِه للبث. فقد يستطيعُ أيُّ شخصٍ تقريبًا أن يصنعَ مادّتَه ويضعَها في الفضاءِ العام، ثم تبدأُ الرحلةُ الأخرى التي تتداخلُ فيها المشاهدةُ مع المشاركة، والمشاركةُ مع الانتشار، والانتشارُ مع إمكانيةِ تحقيقِ العائد.

وهنا يدخلُ المالُ إلى عمليةِ تصنيعِ المواد.

فإنتاجُ المحتوى وفقَ هذا النزوعِ الربحيِّ التجاريِّ يجذبُ عددًا متزايدًا من صانعي المحتوى، ويغدو، في بعضِ الحالات، نشاطًا اقتصاديًا صرفًا. وهذا التحوّلُ قد يغيّرُ طبيعةَ المادةِ التي ينتجُها الناس؛ فالمحتوى الذي لا يلفتُ النظرَ يجدُ صعوبةً في منافسةِ المحتوى الصادم، والمادةُ التي تحتاجُ إلى سياقٍ لفهمِها قد تتراجعُ أمامَ مادةٍ تختصرُ الواقعَ في مشهدٍ أو جملةٍ أو انفعال.

لذلك لا يكفي أن نسأل: ماذا يقولُ صاحبُ المحتوى؟ بل ينبغي أن نسألَ أيضًا: كيف وصلَ هذا المحتوى؟ ولماذا ظهرَ أمامَنا دونَ غيره؟ ومن يستفيدُ من تحويلِ انتباهِنا إلى قيمةٍ اقتصادية؟

أمّا فيما يتّصلُ بتغطياتِ الحربِ في السودان، فإنّ القضيةَ تكتسبُ أبعادًا أشدَّ أهمية. فالحربُ نفسُها تنتجُ صورًا قاسيةً عن الموتِ والنزوحِ والدمار، لكن دخولَ هذه الصورِ إلى فضاءِ الميديا الجديدة يجعلُها قابلةً للقصِّ والاختصارِ وإعادةِ النشرِ وإدخالِها في سياقاتٍ مختلفة.

وقد تتحوّلُ الصورةُ التي التُقطت لتوثيقِ واقعةٍ معيّنةٍ إلى مادةٍ تُستخدمُ لإثباتِ واقعةٍ أخرى، أو لتأكيدِ موقفٍ سياسي، أو لإثارةِ غضبِ جماعة، أو لتبريرِ موقفٍ من الحرب. ويمكنُ أن تُقتطع، وتُعادَ صياغتُها، وتوضعَ عليها عناوينُ مختلفة، وتنتقلَ من منصّةٍ إلى أخرى، حتى تصبحَ لها حياةٌ جديدةٌ لا علاقةَ مباشرةً لها باللحظةِ التي وُلِدت فيها.

وهنا يصبحُ من الصعبِ أحيانًا الفصلُ بين المعلومةِ والمادةِ الدعائيّة، وبين الشهادةِ والاستثمارِ في الشهادة.

فالذي يصوّرُ مشهدًا من مكانِ الحربِ قد يكونُ شاهدًا على ما يحدثُ، وراغبًا في نقلِ الحقيقةِ كما رآها. لكن المادة، بعد خروجِها من يدِه، تدخلُ في دورةٍ لا يملكُ السيطرةَ عليها بالضرورة. وقد يفقدُ المقطعُ سياقَه، أو يُستخدمُ في روايةٍ مختلفة، أو يتحوّلُ من وثيقةٍ على واقعةٍ محدّدةٍ إلى أداةٍ في صراعٍ أوسعَ على تفسيرِ الحرب.

وهذا يميّزُ بين الصورةِ بوصفِها وثيقةً، والصورةِ بوصفِها مادةً في اقتصادِ الانتباه. فالصورةُ الوثيقةُ تحتاجُ إلى أسئلةٍ عن زمانِ التقاطِها ومكانِه، وعن صاحبِها، وما حدثَ قبلَها وبعدَها. أمّا الصورةُ المتداولة، فقد يطغى عليها سؤالٌ آخر: كم شخصًا شاهدَها؟ وكم شخصًا شاركَها؟ وكم تعليقًا أثارتْه؟

فالخبرُ عن مقتلِ عشراتِ الأشخاصِ يحتاجُ إلى معلوماتٍ وسياقٍ ومصدر، بينما قد تكفي صورةٌ قاسيةٌ أو مقطعٌ قصيرٌ لإنتاجِ أثرٍ عاطفيٍّ واسع. وقد يكونُ هذا الأثرُ أقوى من الخبرِ نفسِه، لكنّه ليس بالضرورةِ أكثرَ قدرةً على تفسيرِه.

ومن هنا تبدأُ الحربُ الموازية؛ حربٌ على ما يمكنُ أن يراهُ الناس، وعلى ما يتذكّرونَه، وعلى الطريقةِ التي يفهمونَ بها ما يرونَه.

إنّ السودان، وفي عمليةِ توثيقِ الحربِ وصناعةِ رواياتِه، لا يشهدُ حربًا في الميدانِ وحدَه. فهناك ميدانٌ آخرُ يتشكّلُ يوميًّا على شاشاتِ الهواتف. ميدانٌ تتنافسُ فيه الرواياتُ والصورُ والمقاطعُ والشعاراتُ والاتهاماتُ والشهاداتُ والمعلوماتُ الصحيحةُ والمضلّلة.

إنّها الحربُ الموازيةُ التي ربما لا تحتاجُ إلى غرفةِ عملياتٍ معلنة. فكلُّ ما هو مطلوبٌ يصبحُ أن تتدفّقَ الموادُّ بكثافة، وأن تتجاورَ الوقائعُ مع الشائعات، وأن تختلطَ الشهادةُ بالموقف، حتى يجدَ المتلقّي نفسَه داخلَ بيئةٍ إعلاميةٍ يصعبُ فيها أحيانًا معرفةُ أين تنتهي الواقعةُ وأين يبدأُ تفسيرُها.

وفي هذا الميدان، لا يكونُ المنتصرُ بالضرورةِ هو من يملكُ الحقيقة، وإنّما قد يكونُ من يستطيعُ الوصولَ إلى أكبرِ عددٍ من الناس، وبأسرعِ وقت، وبأكثرِ صورةٍ قدرةً على جذبِ الانتباه.

وهنا تكمنُ إحدى أخطرِ مشكلاتِ التغطياتِ الإعلاميةِ للحرب: أنَّ الانتشارَ قد يحلُّ محلَّ التحقّق، وأنَّ الانفعالَ قد يتقدّمُ على الفهم، وأنَّ الصورةَ قد تُستخدمُ لإثباتِ ما لا تثبتُه وحدَها. فالمنصّةُ، في بنيتِها الاقتصاديةِ والخوارزمية، قد تجعلُ كثرةَ المشاهدةِ والتفاعلِ تبدو وكأنّها دليلٌ على الحقيقةِ أو القيمة، مع أنّها ليست كذلك.

ولذا نحنُ لا نعيشُ أزمةَ معلوماتٍ فقط، وإنّما أزمةٌ في طريقةِ وصولِها إلينا، وفي الطريقةِ التي تمنحُ بها بعضُ الموادِّ فرصةً أكبرَ من غيرِها للدخولِ إلى وعينا.

لقد أصبحَ تيك توك، في سياقِ الحرب، أكثرَ من منصّةٍ لعرضِ المقاطع؛ إنّه تطبيقٌ يشاركُ في ترتيبِ الواقعِ وبنائِه داخلَ أذهانِنا، فيرفعُ صورًا إلى الواجهة، ويؤخّرُ أخرى، ويحوّلُ الألمَ إلى مشهدٍ قابلٍ للتداول، والواقعةَ إلى مادةٍ قابلةٍ للتوظيف، والانفعالَ إلى قوّةِ انتشار.

ومن هنا لا يكفي أن نسأل: من يتكلّم؟ أو ماذا يقول؟ بل يجبُ أن نسألَ أيضًا: من يمنحُه المنبر؟ ومن يحدّدُ مدى وصولِه؟ ومن يستفيدُ من تحويلِ انتباهِنا إلى سلعة؟

فإذا كانت الخوارزميةُ ترسمُ جزءًا من خريطةِ ما نرى ونصدّقُ ونتذكّر، فهل ما نسمّيه وعيًا بالحربِ هو وعيٌ بما يحدثُ فعلًا، أم وعيٌ بما اختارتِ المنصّةُ أن تكرّرَه أمامَنا؟

وهذا هو السؤالُ الذي ينبغي ألّا نغادرَه مستوى سقفِه: هل نحنُ أمامَ إعلامٍ ينقلُ الحربَ كما نظن، أم حربٌ تستخدمُ الإعلامَ لإعادةِ تشكيلِ الناس؟

أسعار تشتعل وأسواق راكدة..

الغلاء يطارد السودانيين في معيشتهم

ملخص

تشهد الأسواق السودانية ارتفاعًا متواصلًا في الأسعار، مقابل تراجع حاد في حركة البيع والشراء وتآكل القدرة الشرائية للأسر، مع تجاوز الدولار 7 آلاف جنيه في السوق الموازية. ويضطر المواطنون إلى تقليص مشترياتهم والاكتفاء بالضروريات.

يعزو التجار ارتفاع الأسعار إلى صعود تكلفة البضائع وتذبذب سعر الصرف، بينما يعكس الركود ضعف قدرة المستهلكين على الشراء. ويقول مواطنون إنهم باتوا يشترون احتياجاتهم بالقطعة، وأحيانًا يعودون من الأسواق دون شراء بسبب محدودية الدخل.

رغم تراجع معدل التضخم السنوي إلى 41,61% في يوليو، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 1,47% خلال شهر واحد، ما يشير إلى استمرار الضغوط المعيشية. وتستحوذ الأغذية والمشروبات على 52,89% من إنفاق السودانيين وفق البيانات الرسمية.

تفاقمت الأزمة بفعل الحرب التي أدت إلى تراجع الإنتاج وتعطّل قطاعات اقتصادية واسعة وفقدان ملايين السودانيين مصادر دخلهم. وبينما يواصل الجنيه فقدان قيمته، تتقلص احتياجات الأسر يومًا بعد آخر، لتتحول مواجهة الغلاء إلى عبء يومي يهدد معيشتها ومستقبلها.

في وقتٍ تتراجع فيه حركة الأسواق وتتقلص قدرة الأسر على شراء أبسط احتياجاتها، يواصل الغلاء التهام ما تبقى من دخول السودانيين، بينما يواصل الجنيه فقدان قيمته أمام الدولار الذي تجاوز حاجز 7 آلاف جنيه في السوق السوداء. وبين ركودٍ يخنق التجار وارتفاع يثقل كاهل المستهلكين، يجد المواطن السوداني الذي أنهكته الحرب نفسه أمام معادلة قاسية: أسعار تتصاعد، ودخول تتآكل، واحتياجات يومية بات تأمينها معركة جديدة تضاف إلى سنوات الحرب.

وخلال جولة لـ«أفق جديد» في عدد من الأسواق، بدت حركة البيع والشراء شاحبة؛ محال مفتوحة وتجار ينتظرون، فيما يمر المواطنون بين الرفوف دون أن تمتد أيديهم كثيرًا إلى السلع. يتوقف بعضهم أمام الأسعار، يسأل ثم يغادر، بينما يكتفي آخرون بشراء كميات محدودة من الضروريات.

وفي مشهد يعكس ضيق الحال، لم يعد السوق مكانًا لشراء الاحتياجات بقدر ما أصبح مساحة لحساب ما يمكن الاستغناء عنه، في ظل أسعار ترتفع ودخول تتآكل وقدرة شرائية تزداد ضعفًا يومًا بعد آخر.

ويواصل الاقتصاد السوداني انكماشه تحت وطأة الحرب، مع تراجع الإنتاج وتدهور قيمة العملة وتعطُّل قطاعات حيوية، بينها الصناعة والزراعة والتجارة والنقل. ولم تقتصر تداعيات الحرب على المؤشرات الاقتصادية، بل امتدت إلى حياة السودانيين، مع اتساع رقعة الفقر والنزوح وانعدام الأمن الغذائي وتآكل مصادر الدخل.

وفي ظل هذا الانكماش، برز الذهب كأحد أبرز مكونات اقتصاد الحرب، بينما تتراكم الخسائر الاقتصادية والإنسانية عامًا بعد آخر، في أزمة يُخشى أن تمتد آثارها إلى ما بعد توقف القتال، وأن يدفع السودان كلفتها لأعوام وربما لعقود.

يقول المواطن عبد الله عباس لـ«أفق جديد»: «الأسعار بتتغير بصورة شبه يومية، والمرتب أو الدخل ما عاد بكفي حتى الأساسيات. أحيانًا بنمشي السوق ونرجع من غير ما نشتري لأن المبلغ الموجود معنا ما بجيب حاجة الأسرة».

من جهتها تقول المواطنة سلوى عباس لـ«أفق جديد»: «قبل الحرب كنا بنشتري احتياجات البيت بالجملة أو للأسبوع، الآن بنشتري الحاجة بالقطعة. حتى المواد الغذائية البسيطة بقت غالية، وكل يوم بنلقى السعر مختلف عن اليوم القبله».

أما التاجر خالد التهامي فيقول لـ«أفق جديد»: «السوق فيه ركود واضح، الزبون موجود لكن قدرته على الشراء ضعيفة. نحن كتجار بنشتري البضاعة بسعر مرتفع بسبب الدولار، ولما نرفع السعر عشان نغطي التكلفة المواطن ما بقدر يشتري».

بدوره يقول تاجر الجملة أنس عيسى: «المشكلة ما في ارتفاع الدولار وحده، المشكلة إنك ما عارف بكرة البضاعة حتكون بسعر كم. ممكن تبيع اليوم وتلقى نفسك بكرة محتاج رأس مال أكبر عشان تشتري نفس الكمية».

أما المواطن عبد الرحمن الطيب فيقول لـ«أفق جديد»: «الدولار لما يتجاوز 7 آلاف جنيه، المواطن العادي شنو علاقته بالدولار؟ لكن أثره بصل ليه في كل حاجة: الأكل، الدواء، المواصلات وحتى الملابس. المرتب ثابت والأسعار ما ثابتة».

في الأثناء تقول ربة أسرة: «أصبحنا نختار بين الاحتياجات، لو اشترينا الأكل بنأجل الدواء، ولو ظهرت مصاريف طارئة ما بنعرف نتصرف كيف. الحرب أخذت منا الكثير، والغلاء الآن بيكمل الباقي».

بدوره يقول عاطف حيدر وهو صاحب متجر لـ«أفق جديد»: «الحركة في السوق ضعيفة، والناس بتسأل عن السعر وبعدها تمشي. في السابق الزبون كان يشتري عدة أصناف، الآن يشتري صنفًا واحدًا أو أقل كمية ممكنة».

أما معتز مأمون وهو مواطن نازح فيقول: «نحن أصلًا فقدنا مصادر دخلنا بسبب الحرب، والآن حتى المساعدات أو المبالغ البسيطة ما عادت تكفي. كل زيادة في الأسعار معناها أن الأسرة تحذف حاجة جديدة من احتياجاتها».

ورغم البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في يوليو الماضي، والتي أظهرت تراجع معدل التضخم السنوي إلى نحو

سلوى عباس: «الآن بنشتري الحاجة بالقطعة، وكل يوم بنلقى السعر مختلف عن اليوم القبله.»

خالد التهامي، تاجر: «السوق فيه ركود واضح، الزبون موجود لكن قدرته على الشراء ضعيفة.»

41,61%، مقارنة بـ51,28%، فإن هذا الانخفاض لم ينعكس على أسعار السلع والخدمات في الأسواق. ووفقًا لبيانات الجهاز نفسه، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى 718,930 نقطة في يوليو/تموز، مقابل 708,510 نقطة في يونيو، مسجلًا زيادة شهرية بلغت 1,47%.

ويحتسب الجهاز المركزي للإحصاء معدل التضخم استنادًا إلى سلة تضم 663 سلعة، تعكس أنماط استهلاك مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية في المناطق الحضرية والريفية، موزعة على 12 مجموعة رئيسية، تتصدرها الأغذية والمشروبات. وتستحوذ هذه المجموعة على النسبة الأكبر من إنفاق السودانيين، بنحو 52,89%، فيما يذهب 14,17% إلى السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، و8,34% إلى النقل، بحسب البيانات الرسمية.

ويأتي تراجع معدل التضخم السنوي في وقت لا تزال فيه الأسر السودانية تواجه ارتفاعًا ملموسًا في تكاليف المعيشة، في ظل فقدان أعداد كبيرة من السكان مصادر دخلهم وسبل كسب عيشهم بسبب الحرب المستمرة، إلى جانب تراجع فرص العمل واتساع الأضرار التي طالت البنية التحتية والأنشطة التجارية والزراعية.

وبينما تعكس المؤشرات الرسمية تراجعًا في وتيرة التضخم السنوي، يبقى الواقع المعيشي أكثر قسوة بالنسبة للأسر، التي تواجه أسعارًا مرتفعة ودخولًا محدودة، ما يجعل تلبية الاحتياجات الأساسية عبئًا يوميًا متزايدًا.

في سوق أنهكه الركود، لم يعد الغلاء مجرد ارتفاع في الأسعار، بل تحول إلى عبء يومي يضغط على حياة ملايين السودانيين. ومع تراجع قيمة الجنيه وقفزات الدولار، تتقلص القدرة الشرائية أكثر فأكثر، ويجد المواطن نفسه مضطرًا إلى تقليص احتياجاته أو الاستغناء عن بعضها. وبين اقتصادٍ يترنح وحربٍ لم تضع أوزارها، تبقى فاتورة الأزمة الأثقل على عاتق المواطن الذي يدفع ثمنها من قوته اليومي ومستقبل أسرته.

عبد الرحمن الطيب: «الدولار لما يتجاوز 7 آلاف جنيه، المواطن العادي شنو علاقته بالدولار؟ لكن أثره بصل ليه في كل حاجة.»

ما الذي حدث و يحدث؟

الجنيه .. التهاوي المتسارع

ملخص

يتناول التقرير التهاوي المتسارع للجنيه السوداني، مؤكدًا أن الأزمة ليست جديدة ولا مرتبطة بالحرب وحدها، بل هي نتيجة تراكم طويل من اختلالات اقتصادية بدأت منذ عقود، شملت ضعف الإنتاج والصادرات، العجز المالي، نقص النقد الأجنبي، وتعدد أسعار الصرف.

يرى الخبير عمر سيد أحمد أن تغيير العملة وحذف الأصفار لم يعالجا جذور الأزمة، بل أعادا ترتيب الأرقام فقط. كما ساهمت سياسات الإنفاق وتمويل العجز، إلى جانب انفصال جنوب السودان وفقدان معظم عائدات النفط، في تعميق أزمة العملة والتضخم والسوق الموازي.

يؤكد خبراء أن الحرب فاقمت الانهيار عبر تدمير الإنتاج والبنية التحتية وتعطيل التجارة والخدمات وتقليص الإيرادات، بينما أدى تراجع الإنتاج والصادرات وزيادة الطلب على الدولار إلى مزيد من الضغط على الجنيه. ويشددون على أن علاج سعر الصرف يبدأ بإصلاح الاقتصاد الحقيقي وزيادة الإنتاج والقيمة المضافة ومكافحة الفساد.

يشير الباحث أحمد مهدي إلى أن ضعف الجنيه يرتبط ببنية اقتصادية تشكلت منذ الاستقلال، قائمة على تصدير المواد الخام والاعتماد على الخارج. وبعد فقدان النفط، تحول الذهب إلى مصدر رئيسي للنقد الأجنبي، لكن تهريبه وشبكات المصالح المسلحة والمضاربين حدّت من استفادة الدولة منه، ما عمّق هشاشة الاقتصاد وانهيار العملة.

«تغيير اسم العملة أو حذف الأصفار من الجنيه كان في كل مرة أداة حسابية لإعادة ترتيب الأرقام، لا إصلاحًا اقتصاديًا يعالج الأسباب الجذرية».

مغيرة حربية

تتهاوى منذ أسابيع قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية الأخرى، بوتيرة قياسية مريعة وفقدت العملة، بيد المواطنين ولدى التداول، قدرتها الشرائية أمام السلع الضرورية والاحتياج اليومي وباتت العملات، وسط التداول اليومي، ورقًا مجردًا بلا فائدة نقدية أو ثقة واعتبار.

ليست هي المرة الأولى التي يتراجع فيها النقد السوداني، فمنذ سياسات «تعويم الجنيه» 1978 إبان العهد المايوي وفق اشتراطات البنك وصندوق النقد الدوليين ولغاية محو ثلاثة أصفار عن الجنيه في عهد نظام الإنقاذ البائد، وحتى بعد هبوب الثورة والتغيير وتشكيل حكومة قوى التغيير، ظلت العملة السودانية تندفع للوراء. وبعد الحرب، في أبريل 2023، تهاوت مرة بعد مرة، حتى بلغت حضيض الدرك، لتساوى 7000 جنيهًا دولارًا واحدًا فقط.

من عملة قوية إلى أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

يخبر عمر سيد أحمد، وهو باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل، أن انهيار الجنيه السوداني ليس أزمة سعر صرف بحتة، بل نتيجة تراكم طويل من اختلالات مترابطة: الاقتصاد الريعي القائم على تصدير المواد الخام دون تصنيع، ضعف الإنتاج والصادرات، العجز المالي وتمويله بالإصدار النقدي، نقص النقد الأجنبي، اقتصاد الظل والتهريب وسيطرة الشبكات المسلحة عليه، الحروب المتعاقبة، وفقدان الثقة في الدولة والمؤسسات. «تغيير اسم العملة أو حذف الأصفار من الجنيه كان في كل مرة أداة حسابية لإعادة ترتيب الأرقام، لا إصلاحًا اقتصاديًا يعالج الأسباب الجذرية». يقول متحدثًا لـ«أفق جديد»، مضيفًا: «يمكن اختزال القصة كلها في معادلة واحدة: إذا نمت كمية الجنيهات المتداولة أسرع من نمو الإنتاج والدولارات التي يكسبها الاقتصاد فعليًا، فإن قيمة الجنيه تتراجع حتمًا».

ويرى سيد أحمد في حديثه لـ«أفق جديد» أنه عند بدء العملة الوطنية عام 1956 كان الجنيه السوداني عملة قوية نسبيًا، مربوطًا رسميًا بالدولار عند نحو 2,87 دولار للجنيه الواحد، أي أن الجنيه كان أقوى من الدولار، وليس العكس. «استمر هذا الربط الرسمي حتى عام 1978، مدعومًا باقتصاد زراعي تصديري وهيكل إنفاق واستيراد أقل تعقيدًا. غير أن هذا السعر كان سعرًا رسميًا ثابتًا لا يعكس بالضرورة قوة إنتاجية مستدامة، حيث بدأت نقطة التحول الفعلية وبداية الانكسار في عهد نميري وبرنامج صندوق النقد الدولي (1978–1985) مع تصاعد أزمة الديون الخارجية والعجز المالي ونقص النقد الأجنبي، ما دفع السودان إلى الدخول في برنامج إصلاح مرتبط بصندوق النقد الدولي، تضمّن تخفيضات متتالية لقيمة الجنيه، فانخفضت القيمة الرسمية للجنيه من نحو 2,87 دولار إلى نحو 0,40 دولار».

ويضيف: «عالجت الحكومات ضعف الإنتاج بتخفيض سعر العملة بدلًا من معالجة جذور المشكلة: الإنتاجية، الصادرات، كفاءة الزراعة، البنية التحتية، وكلفة الإنتاج، وقد أدى تعدد أسعار الصرف خلال الثمانينيات إلى توسع السوق الموازي، فكلما ابتعد السعر الرسمي عن الواقع، خرج الدولار من البنوك واتجه إلى السوق السوداء».

وتشمل أسباب التدهور في عهد نميري، بحسب سيد أحمد، ارتفاع الدين الخارجي وضعف الزراعة والصناعة والجفاف والمجاعة والحرب الأهلية وزيادة الواردات وتراجع الصادرات وهروب رؤوس الأموال وتعدد أسعار الصرف. «لم تبدأ حكومة الإنقاذ أزمة الجنيه، لكنها سرّعتها بقوة عبر التوسع في الإنفاق، تمويل العجز بالإصدار النقدي، إضعاف استقلال البنك المركزي، تسييس الاقتصاد، والعزلة الخارجية. وبدلًا من معالجة الاختلال البنيوي، استخدمت الحكومة أداتين حسابيتين

«إذا نمت كمية الجنيهات المتداولة أسرع من نمو الإنتاج والدولارات التي يكسبها الاقتصاد فعليًا، فإن قيمة الجنيه تتراجع حتمًا».

«عالجت الحكومات ضعف الإنتاج بتخفيض سعر العملة بدلاً من معالجة جذور المشكلة: الإنتاجية، الصادرات، كفاءة الزراعة، البنية التحتية، وكلفة الإنتاج».

متتاليتين: عام 1992: استُبدل الجنيه بالدينار السوداني بنسبة 1 دينار مقابل 10 جنيهات قديمة، بحذف صفر واحد. في عام 2007: عاد الجنيه بنسبة 1 جنيه جديد مقابل 100 دينار، أي ما يعادل 1،000 جنيه قديم، بحذف صفرين إضافيين». ويضيف: «الإجمالي التراكمي منذ 1992 هو حذف ثلاثة أصفار من العملة، دون معالجة أي شيء جوهري: فالانتقال من الجنيه إلى الدينار ثم العودة إلى الجنيه كان إعادة تسمية حسابية للأرقام، لم تُستعد معه القوة الشرائية المفقودة، ولم تُعالج جذور التضخم أو عجز الموازنة. ووفّرت عائدات النفط دولارات حقيقية أدت إلى استقرار نسبي في سعر الصرف لفترة مؤقتة، لكن الاقتصاد لم يتحول بما يكفي إلى قاعدة إنتاجية وصناعية وتصديرية متنوعة في الزراعة والصناعة. كانت هذه الفترة تسكينًا مؤقتًا للأعراض لا علاجًا للاختلال البنيوي القائم، وشكّل انفصال الجنوب في 2011 أكبر صدمة بنيوية في تاريخ الاقتصاد السوداني الحديث. فقد السودان معظم عائداته النفطية ومصدرًا رئيسيًا للنقد الأجنبي، وكشف هشاشة النموذج الريعي القائم على النفط، وعادت أزمة العجز وشح الدولار والتضخم والسوق الموازي بصورة أعنف مما قبل. ولم يعوّض الذهب هذا الفقد كما كان متوقعًا، لأن جزءًا كبيرًا من عائداته بقي خارج الخزانة والبنك المركزي عبر التهريب، الاقتصاد الموازي، وشبكات الشركات العسكرية والأمنية والتجارية».

اختلالات عميقة

يرى بروفسير طارق محمد حسن حربي، أنه عندما ترتفع أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه فإن المواطن يرى النتيجة مباشرة في سعر الغذاء والدواء والمواصلات وكل احتياجات الحياة. لكن ارتفاع سعر الصرف ليس هو المشكلة وحدها، بل هو في كثير من الأحيان مرآة تعكس اختلالات أعمق في الاقتصاد.

ويقول لـ» أفق جديد « إن الحرب أضعفت الإنتاج ودمرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية وعطلت التجارة والخدمات وقللت قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات. «تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للسودان انكمش بصورة واضحة في سنوات الحرب و أيضًا قبلها كما ارتفع التضخم إلى مستويات شديدة الارتفاع». ويضيف: «عندما يقل الإنتاج والصادرات وتقل تدفقات النقد الأجنبي، بينما يستمر الطلب على الدولار لاستيراد الغذاء والدواء والوقود والسلع الأساسية، فإن

«كلما ابتعد السعر الرسمي عن الواقع، خرج الدولار من البنوك واتجه إلى السوق السوداء».

«لم تبدأ حكومة الإنقاذ أزمة الجنيه، لكنها سرّعتها بقوة عبر التوسع في الإنفاق، وتمويل العجز بالإصدار النقدي، وإضعاف استقلال البنك المركزي».

الضغط على العملة المحلية يصبح طبيعيًا. لذلك فإن معالجة سعر الصرف تبدأ من الاقتصاد الحقيقي وليس من سعر الدولار وحده».

ويقترح أن أول طريق للعلاج هو الإنتاج. «السودان يمتلك أراضي زراعية وثروة حيوانية وموارد معدنية وإمكانات صناعية كبيرة. لكن تصدير الموارد في صورتها الخام يحرم الاقتصاد من جزء كبير من القيمة المضافة». ويسوق مثلًا بمحصول القطن الذي لا ينبغي أن يكون مجرد محصول يصدر خامًا، بل يمكن أن يرتبط بصناعات الغزل والنسيج والملابس. وأيضًا الثروة الحيوانية، لا ينبغي أن تنتهي عند تصدير الماشية فقط بل يمكن تطوير المسالخ والصناعات الجلدية والغذائية. ويضيف أن كل طن ينتج داخل السودان ويحول إلى منتج نهائي يعني وظائف أكثر وقيمة مضافة أكبر وعملة أجنبية أكثر. «لكن الإنتاج وحده لا يكفي إذا ظل الفساد يستهلك جزءًا من الموارد. مكافحة الفساد ليست شعارًا أخلاقيًا فقط، بل هي سياسة اقتصادية، فالمال الذي يخرج من الاقتصاد بسبب الفساد هو مال كان يمكن أن يمول مدرسة أو طريقًا أو محطة كهرباء أو مشروعًا إنتاجيًا».

جذور شجرة النقد

يرى الباحث أحمد مهدي، أن الدولة الوطنية ورثت اقتصادًا أُحاديًا قائمًا على الصادر الزراعي (القطن). وعلى الرغم من الاستقرار والقوة الظاهرية للجنيه إبان مطلع الاستقلال السياسي (حيث كان 1 جنيه = 2,8 دولار أمريكي)، إلا أن هذه القوة لم تكن تعبيرًا عن قاعدة صناعية أو استقلال مالي راسخ، بقدر ما كانت انعكاسًا لدمج الاقتصاد المحدث في المنظومة الاستعمارية كمورد رئيسي للسلع المدارية الأولية. ويضيف متحدثًا لـ«أفق جديد» قائلًا: «إذا ما أردنا الدقة لفهم قفزات الزانة الجنونية المتتابعة لأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني المكلوم، وتجنب مغالطة اعتبار أن الانهيار جاء نتاج صدمة حرب أبريل 2023 وحدها، أو أنه وليد اللحظة الراهنة فحسب. لا بد من النظر لمسألة تداعي الجنيه وغيبوبته المتصلة بوصفها المحطة الأحدث في مسار متصل من التدهور الهيكلي التراكمي الممتد الذي صاغته دولة التبعية منذ مطلع الاستقلال عام 1956 حتى اليوم».

ويرى أن هذه البنية التبعية جعلت العملة السودانية عرضة للصدمات الخارجية مع بداية تقلب أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، ومنها انطلق الانحدار الهيكلي للجنيه خلال حقبة الانفتاح والارتهان لمؤسسات التكيف الهيكلي (1978–1992) حيث فشل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فشلًا ذريعًا، بحسب ما يقول، في انتشال السودان من أزمته الاقتصادية، وبالإضافة لحقبة التمكين المالي الإسلاموي وخدعة الدينار (1992–2007): مع استيلاء التيار الإسلاموي على السلطة عبر نظام الإنقاذ (1989–2019)، وأمام التضخم الجامح الممول للحرب الأهلية في جنوب السودان، أُلغي الجنيه واستُبدل بالدينار السوداني. «عقب التدفقات النفطية، جرى حذف صفرين مجددًا واستبدال الدينار بـ «الجنيه الجديد»، وبضربة لازب صار (1 جنيه = 100 دينار). لم تأتِ هذه الخطوة كمعالجة هيكلية أو تعبير عن تعافٍ إنتاجي، وإنما تمويهًا مؤقتًا وستارًا زائفًا وفره الريع النفطي الذي أُهدر في الإنفاق الاستهلاكي غير الإنتاجي ودون استثمار الفائض في بناء قاعدة إنتاجية زراعية أو صناعية بديلة» يقول ومن ثم يضيف: «بعد فقدان السودان لـ 75% من إيراداته النفطية و80% من موارده من النقد الأجنبي عقب انفصال جنوب السودان عام 2011، برز الذهب كبديل سيادي مفترض وتحول إلى المورد الأساسي للنقد الأجنبي. غير أن هذا المورد تحول -بفعل شبكات النهب المنظم- من ميزانية الدولة إلى حسابات الميليشيات والمضاربين مما أفقد الدولة قدرتها على استخلاص الضرائب من الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وتؤكد تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالسودان أن ما بين 70% إلى 80% من الذهب المنتَج سنويًا يجري تهريبه خارج الأطر الرسمية لبنك السودان المركزي».

«الانتقال من الجنيه إلى الدينار ثم العودة إلى الجنيه كان إعادة تسمية حسابية للأرقام، لم تُستعد معه القوة الشرائية المفقودة».

«بنكك» يتعثر: كيف تحوّل تطبيق مصرفي إلى رهان السودان الاقتصادي الوحيد

عمر سيد احمد

ملخص

يتناول المقال تعطل تطبيق «بنكك» بوصفه أزمة تكشف اعتماد الاقتصاد السوداني المتزايد على منصة رقمية واحدة، بعد أن أصبح التطبيق شريانًا رئيسيًا للتحويلات والشراء وسداد الالتزامات في ظل شح النقد وخروج كثير من البنوك عن الخدمة.

يشير الكاتب إلى أن المشكلة لا تقتصر على الأعطال التقنية، بل ترتبط بهشاشة البنية المصرفية والاتصالات والكهرباء، وغياب البدائل الفعالة. كما يحذر من افتراض أسباب غير مثبتة للعطل، مثل الهجوم السيبراني أو التدخل الرقابي، في ظل غياب إفصاح فني واضح من البنك.

يبرز آثار التعطل على الأسواق والمواطنين، إذ قد يجد العميل رصيده موجودًا رقميًا لكنه عاجز عن استخدامه لشراء الغذاء أو الدواء، ما أدى إلى ظهور سوق موازية لتسييل الأرصدة الرقمية. ويرى أن مكافحة المضاربة لا تبرر تعطيل الخدمة عن جميع العملاء، بل يمكن استهداف الحسابات المشبوهة بأنظمة رقابية أكثر دقة.

يخلص الكاتب إلى أن إصلاح المدفوعات الرقمية، عبر المحول القومي وBBAN وUSSD، خطوة مهمة لكنها غير كافية، مؤكدًا ضرورة تنويع القنوات المصرفية، واختبار خطط التعافي، ورفع الشفافية والمساءلة، حتى لا يتحول «بنكك» من حل اضطراري فرضته الحرب إلى نقطة ضعف تهدد الاقتصاد بأكمله.

تعطل تطبيق بنكك في مطلع سبتمبر لم يكن مجرد عطل تقني عابر، بل كشف كم أصبح الاقتصاد السوداني اليومي معلقًا بخيط رقمي واحد

باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل | سبتمبر 2026

في اليوم الأول من سبتمبر، اعتذر بنك الخرطوم لعملائه. لم يكن اعتذارًا روتينيًا عن صيانة مجدولة، بل تسليمًا علنيًا بأن «بنكك» — التطبيق الذي يستخدمه ملايين السودانيين لتحويل رواتبهم وشراء خبزهم وسداد فواتيرهم — يتذبذب ويتعطل، وأن فرقه الفنية «تعمل على معالجة تحديات تقنية». وخلال أيام، أفادت تغطية ميدانية من الخرطوم بأن حركة البيع والشراء في عدد من الأسواق والمحال قد أُربكت فعليًا.

لم تكن هذه مجرد شكوى فردية تتردد على منصات التواصل، بل واقعة موثقة باعتراف الجهة المعنية نفسها. وما يجعلها مهمة ليس حجم العطل بقدر ما يكشفه عن موقع هذا التطبيق الواحد في دورة حياة اقتصاد بأكمله.

المفارقة أن أيًا من هذا لم يكن ليحدث بهذا الأثر قبل الحرب. فالحرب التي اندلعت في أبريل 2023 لم تدمر فقط فروع البنوك وأجهزة الصراف؛ بل أعادت رسم العلاقة بين المواطن السوداني ونقوده. فحين أُغلقت الفروع وشحّت الأوراق النقدية، لم يعد أمام قطاعات واسعة من التجار والأسر خيار سوى الانتقال إلى تطبيق واحد بعينه، بحكم الأمر الواقع لا بحكم الاختيار.

رقم كبير، لكنه ليس الرقم الذي يُقال

يتردد كثيرًا أن «بنكك» يخدم أكثر من عشرة ملايين مستخدم. الرقم صحيح من حيث المصدر: صفحة التطبيق على متجر Google Play تُظهر بالفعل أكثر من عشرة ملايين عملية تنزيل. لكن التنزيل ليس مستخدمًا نشطًا؛ فقد يعكس الرقم إعادة تثبيت التطبيق على هاتف جديد، أو أجهزة متعددة يملكها العميل نفسه. بنك الخرطوم نفسه لم يصدر حتى الآن رقمًا رسميًا لعدد الحسابات الفعلية النشطة، وهي فجوة في الشفافية تستحق أن تُذكر كل مرة يُستشهد فيها بهذا الرقم.

الأدق قولًا هو الاستناد إلى ما أعلنه بنك السودان المركزي نفسه: أن شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS نفّذت أكثر من مئة مليون معاملة تحويل بين الحسابات (A2A) خلال الفترة من يناير إلى مايو 2026 وحدها. هذا رقم يخص شبكة المدفوعات الوطنية بأكملها، وليس «بنكك» بمفرده، لكنه يعطي فكرة أوضح عن حجم الاعتماد الجماعي على القنوات الرقمية في اقتصاد شحّ فيه الكاش الورقي.

التداخل نفسه يتكرر مع سقوف التحويل. الشائع أن سقف بنكك اليومي يصل إلى 215 مليون جنيه، لكن هذا الرقم منشور تحديدًا في صفحة «النخبة عبر بنكك» (bankofkhartoum.com) — أي أنه سقف فئة محددة من العملاء، لا سقف عام. أما الحساب العادي فسقفه اليومي 15 مليون جنيه وفق الموقع الرسمي للبنك، وهو ما يتسق تمامًا مع تعميم بنك السودان المركزي رقم 2024/1 الذي حدد السقف نفسه لعموم التحويلات الشخصية عبر التطبيقات المصرفية. الفارق بين الرقمين ليس تفصيلًا محاسبيًا؛ فهو يحدد نطاق الأثر الفعلي حين يتعطل التطبيق، ومن يتحمله فعليًا من فئات العملاء.

ما وقع فعلًا في مطلع سبتمبر

التسلسل الموثق للحادثة بسيط في ظاهره: تذبذب حاد بدأ يظهر أواخر أغسطس، ثم اعتذار رسمي من البنك في 1 سبتمبر، ثم تغطية ميدانية في 7 سبتمبر تصف إرباك حركة

منشورة ومستقلة.

أما السبب الجذري لما حدث — فشل قاعدة بيانات، أو ضغط خوادم، أو خلل شبكي، أو هجوم حجب خدمة، أو صيانة طارئة تعثرت — فلم يصدر بشأنه أي إفصاح فني من البنك حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

وهنا يكمن الفخ الذي وقعت فيه كثير من التحليلات الأولى لهذه الأزمة: مَلء هذا الفراغ المعلوماتي برواية جاهزة. الرواية الأكثر تداولًا تقول إن التوقف لم يكن عطلًا بريئًا، بل قرارًا رقابيًا متعمدًا من البنك المركزي في بورتسودان لإبطاء التطبيق أو تقييده، سعيًا لكبح المضاربة الحادة على الدولار عبر حسابات بنكك التي يستخدمها تجار عملة في الخارج. الفرضية معقولة من الناحية النظرية؛ فللبنوك فعلًا صلاحيات واضحة لمراقبة الحسابات المشبوهة وتجميدها. لكن معقولية الفرضية شيء، وإثباتها شيء آخر تمامًا — ولم يظهر حتى الآن بيان رسمي واحد أو تحقيق مستقل موثوق يربط توقف سبتمبر تحديدًا بقرار أمني من هذا النوع. الأمانة المهنية تقتضي إبقاء هذه الرواية معلّقة بوصفها احتمالًا غير مثبت، لا حقيقة مؤكدة تُبنى عليها استنتاجات أبعد.

الأمر نفسه ينطبق على فرضية الهجوم السيبراني. تعرضت المنظومات المصرفية السودانية بالفعل لمحاولات اختراق وهجمات حجب خدمة في مناسبات سابقة موثقة، وهذا سياق عام معروف. لكن نسبة عطل سبتمبر تحديدًا إلى هجوم من هذا النوع يتطلب دليلًا فنيًا — سجلات خوادم، تقرير استجابة لحادثة، تحليلًا جنائيًا رقميًا — وهو دليل غير متوفر علنًا في الوقت الراهن.

لماذا يتعطل تطبيق يستخدمه اقتصاد بأكمله؟

بعيدًا عن التخمين حول سبب حادثة بعينها، يمكن رسم خريطة واقعية للثغرات البنيوية التي تجعل «بنكك» عرضة للتعطل من الأساس، وهي ثغرات لا تحتاج إلى دليل جنائي لإثباتها لأنها ظاهرة في بنية النظام نفسه.

أولها ضغط الاستخدام: بخروج معظم البنوك المنافسة عمليًا عن الخدمة في مناطق واسعة، تحوّل الحمل التشغيلي بأكمله إلى منصة واحدة. حين تتزاحم ملايين الطلبات المتزامنة على النظام في وقت الذروة، فإن أي منصة تصبح عرضة للبطء أو الانهيار الجزئي — لكن، كما سيأتي تفصيله، السبب الحقيقي لهذه الهشاشة أعمق من عدد الخوادم وحده. وثانيها هشاشة الاتصالات والكهرباء نفسها؛ فالتطبيق يعتمد في تحققه من هوية المستخدم على رموز تُرسل عبر الرسائل النصية، وتدمير أبراج الاتصالات في مناطق النزاع يعني تأخر وصول هذه الرموز، وهو ما يظهر للمستخدم العادي كأنه «عطل في بنكك» بينما السبب الفعلي خارج عن إرادة البنك تمامًا.

وثمة عامل ثالث أقل وضوحًا لكنه أكثر إلحاحًا: الضغط التنظيمي المتراكم. فمنذ فبراير 2026 يُلزم بنك السودان المركزي المصارف بتحديث بيانات ملايين العملاء وربطها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال، وفي 16 أغسطس مدّد المركزي هذه المهلة حتى نهاية العام مع الإشارة إلى دمج الهوية الرقمية «سوداباس». تحديث بيانات ملايين الحسابات دفعة واحدة عملية مكلفة حاسوبيًا، ولا يوجد دليل مباشر يربطها بعطل سبتمبر، لكنها بلا شك عبء تشغيلي إضافي يُضاف إلى نظام يعمل أصلًا فوق طاقته.

وقد ظهر بُعد جانبي لهذه الحملة يستحق التوقف عنده: كشف تحقق أجرته منصة «بيم ريبورتس» في 27 أغسطس عن رابط احتيالي كامل ينتحل هوية بنك الخرطوم لجمع بيانات العملاء تحت غطاء «التحديث الإلزامي» (beamreports.com)، بينما أكد البنك أن التحديث الفعلي يتم عبر الفروع حصرًا. وهذا يذكّر بأن كل حملة تنظيمية واسعة تفتح، من دون قصد، ثغرة موازية للتصيّد الإلكتروني يستغلها من يتربصون بثقة العملاء المرتبكين أصلًا من تعطل الخدمة.

المشكلة ليست في الخوادم وحدها

حين يتكرر الحديث عن «ضغط الخوادم» كتفسير لأعطال بنكك، يسود انطباع مبسّط بأن الحل مجرد إنفاق إضافي على أجهزة أقوى. هذا تبسيط مخل من الناحية الفنية. فالتحمل الحقيقي لأي نظام مصرفي رقمي — أي قدرته على استيعاب توسع مفاجئ في عدد المستخدمين والعمليات — ليست مسألة سيرفرات فقط، بل مسألة تصميم برمجي (Software) ومعماري (Architecture) في المقام الأول. البرنامج المشغّل نفسه يجب أن يُصمم أصلًا بقدرة على التوسع (Scalability)؛ فإن لم يكن كذلك، فإن ضخ المزيد من الإنفاق على الأجهزة وحده لن يحل مشكلة التحمل، لأن

العنق الحقيقي للزجاجة يكمن في طريقة كتابة البرنامج وتنظيم مكوناته، لا في عدد المعالجات التي يعمل عليها.

جوهر المشكلة في السودان، من هذه الزاوية، ليس نقص الإمكانيات المادية بقدر ما هو جهل تقني متراكم في عملية الاختيار نفسها: الاعتماد في شراء الأجهزة والبرمجيات على معيار السعر وحده، بمعزل عن تقييم كفاءة المورّد أو الجهة المصمّمة للنظام وتأهيلها الفني. وهذا النمط في الشراء ليس افتراضيًا؛ فقد سبق أن واجهت شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية نفسها مشكلات متكررة ناتجة عن الأحمال الزائدة بلغت حد التوقف الكامل لفترات، إلى أن جرى استبدال المحوّل القومي (National Switch) بآخر روعيت في مواصفاته هذه الاعتبارات مجتمعة — الأجهزة والبرمجيات معًا، لا أحدهما بمعزل عن الآخر.

ويرتبط بهذا الجانب إغفال خطوة فنية أساسية قبل تشغيل أي نظام حساس بحجم بنكك: اختبارات الحمولة والضغط والأداء (Performance Testing و Stress Testing)، التي يُفترض أن تحاكي سيناريوهات ذروة استثنائية قبل إطلاق النظام على المستخدمين الفعليين، لا بعد أن يتكرر انهياره أمامهم. هذه الاختبارات إما لا تُجرى في السياق السوداني على النحو المطلوب، أو تُهمَل عمليًا لعدم إدراك أهميتها، وهو ما يجعل اكتشاف حدود تحمّل النظام يقع أثناء الأزمة الحقيقية بدلًا من أن يُكتشف مسبقًا في بيئة اختبار محكومة.

خلاصة هذا الجانب الفني أن أي نظام مصرفي رقمي يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة لا يجوز فصل أحدها عن الآخرين عند التقييم: الأجهزة (Hardware)، والبرمجيات (Software)، وطريقة تنظيمها وترتيبها معًا في معمارية واحدة متماسكة. وما تعانيه الأنظمة التقنية في السودان، بما فيها بنكك، هو تحديدًا غياب هذا الفهم المتكامل للأبعاد الثلاثة، لا نقصًا في عدد الخوادم أو حجم الإنفاق عليها فحسب.

حين يتوقف التطبيق، يتوقف السوق

الأثر الاقتصادي لهذا النوع من الأعطال ليس افتراضيًا؛ فهو موثق بشكل مباشر في تغطيات ميدانية من أسواق الخرطوم نفسها، حيث توقفت حركة البيع والشراء لأن التجار رفضوا قبول وعود بتحويلات مؤجلة لا يمكن التحقق منها فورًا. في اقتصاد يعتمد على التسوية اللحظية لغياب النقد الورقي، فإن انقطاع القناة الرقمية الوحيدة يعني عمليًا تجميد المعاملة، لا مجرد تأخيرها.

تتردد في سياقات موازية أرقام أكثر تفصيلًا: عمولات تسييل تصل إلى 25% لمن يريد تحويل رصيده الرقمي إلى نقد ورقي، وقفزات محددة في أسعار السكر والدقيق والوقود، بل وتهديدات من اتحادات منتجين بمقاطعة البنك بسبب تعطل مواسم تسويق الصمغ العربي. هذه اتجاهات معقولة تمامًا في سياق أزمة سيولة وتعطل مصرفي متكرر، لكنها تبقى — في حدود ما هو متاح من مصادر مستقلة موثقة حتى الآن — أقرب إلى شهادات متناثرة منها إلى بيانات مؤكدة بأرقام رسمية أو دراسات ميدانية منشورة. هذا لا يعني أنها غير واقعة، بل يعني أنها تستحق توثيقًا أدق قبل أن يُستشهد بها كحقائق قطعية.

رصيد كامل على الشاشة، ولا قدرة على شراء الدواء

فوق أزمة التعطل التقني نفسها، أضاف بنك السودان المركزي والبنوك التجارية طبقة ضغط أخرى حين فرضت سقوفًا صارمة على السحب النقدي المباشر، في محاولة لضبط الكتلة النقدية وسط شح حاد في الأوراق المالية. والنتيجة العملية لتزامن هذين الضغطين — تعطل القناة الرقمية من جهة، وتقييد الوصول إلى الكاش الورقي من جهة أخرى — مفارقة قاسية تتكرر يوميًا: عميل يرى رصيدًا رقميًا كاملًا على شاشة هاتفه، لكنه عاجز فعليًا عن تحويله إلى نقد لشراء دواء أو غذاء عاجل. الرصيد موجود رقميًا، لكن القدرة الشرائية الفعلية منه غائبة في اللحظة التي يحتاجها المرء فيها.

هذا الفراغ بين الملاءة الدفترية والقدرة الفعلية على الدفع أفرز، كما تشير شهادات متداولة،

سوقًا موازية غير رسمية لما يمكن تسميته «بيع الكاش»: وسطاء يقدّمون نقدًا ورقيًا مقابل تحويل رقمي بخصم أو عمولة، بحيث يحصل من يملك رصيدًا رقميًا على جزء أقل منه نقدًا في يده. تُطرح تحفظات على شرعية هذه الممارسة من زوايا قانونية وشرعية مختلفة، بوصفها استغلالًا لحاجة الناس الملحّة للسيولة، وهذا نقاش جدير بالمتابعة في حد ذاته، وإن كان يحتاج، مثل غيره من التفاصيل المتداولة حول هذه السوق الموازية، توثيقًا مستقلًا أدق يحدد حجمها الفعلي والجهات التي تتعامل بها.

الأثر الأعمق لهذه الفجوة ليس فقط في العملة التي يدفعها من يحتاج نقدًا عاجلًا، بل في نشوء تفاوت فعلي بين قيمة الجنيه الورقي وقيمة الجنيه نفسه حين يكون رقمًا على شاشة تطبيق. حين تصبح الورقة النقدية، لشحّها الشديد، أكثر قبولًا وأعلى قيمة تفضيلية في بعض المعاملات من الرصيد الرقمي المكافئ لها اسميًا، فإن ذلك يعني أن الجنيه لم يعد له سعر صرف واحد داخل الاقتصاد السوداني نفسه، بل سعران يتحددان بمدى القدرة على تحويل أحدهما إلى الآخر في وقت الحاجة.

العالم لا يشترط رقمًا سحريًا واحدًا

هناك رأي فني متداول بين المتابعين لملف بنكك يذهب إلى أن المعيار العالمي المتّبع يفرض ألا يقل توافر أي تطبيق مصرفي عن 99,7%، وألا يتوقف أكثر من أربع ساعات في السنة، وأن يكون مركز التعافي من الكوارث على بُعد لا يقل عن واحد وتسعين ميلًا من الموقع الرئيسي. هذا الطرح يستند إلى خبرة مصرفية حقيقية بمعايير الترخيص والتشغيل، وليس انطباعًا عامًا؛ لكن الرجوع إلى النص الفعلي لمرجعية الصمود التشغيلي المصرفي يكشف أن هذه الأرقام تحديدًا — رغم دقتها الظاهرة — لا ترد فيها كمعيار عالمي موحّد وملزم بهذا الشكل.

لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي المرجعية الفعلية في هذا المجال، لا تفرض رقمًا موحدًا من هذا النوع على الإطلاق. إطارها لـ«الصمود التشغيلي» (Principles for Operational Resilience) يطلب من كل بنك، بإشراف جهته الرقابية، أن يحدد بنفسه «حدود تحمّل التعطل» الخاصة بكل خدمة حرجة على حدة، ثم يختبر خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث في سيناريوهات شديدة الصعوبة لكنها معقولة الحدوث. رقم 99,7% قد يكون هدف اتفاقية مستوى خدمة تعاقدية في بيئة بعينها، لكنه ليس معيارًا بازليًا عالميًا. وينطبق الأمر نفسه على مسافة الواحد والتسعين ميلًا: المطلوب فعليًا هو فصل جغرافي كافٍ يمنع تعرّض الموقع الاحتياطي للخطر نفسه الذي يهدد الموقع الرئيسي، لا مسافة ثابتة منصوص عليها عالميًا.

هذا التمييز ليس تفصيلًا أكاديميًا بلا قيمة عملية. فإذا صدّق المنظّمون والبنوك السودانية أن هناك رقمًا سحريًا واحدًا يكفي تحقيقه، فقد يتوقفون عند الشكل من دون الجوهر: نسبة توافر مرتفعة على الورق، بينما الخدمات الأكثر حساسية للمواطن العادي — كالوصول إلى الرصيد وتنفيذ التحويلات الصغيرة — قد تظل عرضة للتعطل لأن أحدًا لم يحدد لها «حدود تحمل» واضحة بمعزل عن باقي الخدمات.

وما تطلبه بازل عمليًا من أي بنك، على الأقل من حيث المبدأ، هو مزيج من ثلاثة عناصر متكاملة لا تُختصر في رقم واحد: خطة استمرارية أعمال (Business Continuity) تحدد الخدمات الحرجة والحد الأقصى المقبول للتوقف ولفقد البيانات؛ ونظام تعافٍ من الكوارث (Disaster Recovery) يضمن وجود موقع احتياطي مستقل عن الخطر الذي قد يهدد الموقع الرئيسي، لا مجرد بعيد عنه مسافة بعينها؛ ونسخًا احتياطية متعددة تُختبر استعادتها الفعلية بشكل دوري، لا أن تبقى مجرد أرشيف لم يُجرَّب. البنوك الكبرى عالميًا، مثل شبكات بطاقات الدفع الدولية، تمتلك عادة أكثر من موقع احتياطي واحد موزعة جغرافيًا؛ والحد الأدنى المقبول لأي بنك هو موقع احتياطي واحد فعّال على الأقل — لا الاكتفاء بخطة على الورق لم تُختبر قط.

لا مقدم الخدمة التقنية ولا الجهات الرقابية في السودان كانا، من الناحية العملية، عند مستوى هذه المعايير الدولية — وهذا ما كشفته بوضوح فادح بداية الحرب في الخرطوم نفسها.

فحين اندلعت الحرب من العاصمة في أبريل 2023، لم يكن الأمر توقفًا جزئيًا محسوبًا؛ بل توقفت عمليًا كل الأنظمة المصرفية والخدمات المرتبطة بها دفعة واحدة، لأن أغلب المصارف السودانية كانت رئاساتها ومراكز بياناتها الرئيسية متمركزة في الخرطوم تحديدًا. حين تضررت هذه المقار وانقطعت عنها الكهرباء والاتصالات، انهارت معها الأنظمة التقنية

التي تدير الحسابات والتحويلات لغالبية البنوك دفعة واحدة، لا بنك واحد بعينه. هذا ليس تفصيلًا عرضيًا؛ فهو دليل عملي دامغ على أن أغلب هذه المؤسسات لم تكن تمتلك أصلًا أجهزة بديلة حقيقية أو خطط تعافٍ من الكوارث قابلة للتفعيل الفوري في موقع مستقل، وهو بالضبط ما تشترطه معايير الصمود التشغيلي الدولية. لو كانت هذه الخطط موجودة ومُختبرة فعليًا، لكان بإمكان البنوك الانتقال إلى مواقعها الاحتياطية خلال ساعات لا أسابيع؛ لكن ما حدث كان العكس تمامًا: انقطاعًا طويلًا استغرق أسابيع كاملة قبل أن تنجح فرق هندسية في نقل بعض قواعد البيانات وتفعيلها من مواقع بديلة خارج العاصمة، في عملية تعافٍ مرتجلة أقرب إلى الاستثناء منها إلى تنفيذ خطة معدة سلفًا.

حين يتعطل التطبيق، هل يُقفل الباب على الجميع؟

من أكثر الأسئلة العملية إلحاحًا في هذه الأزمة: إذا تعطل التطبيق بينما تبقى أموال المواطنين سليمة في حساباتهم، فهل يُترك العميل بلا أي وسيلة للوصول إلى ماله؟ الإجابة المعيارية هي لا، وهذا ما يُعرف مصرفيًا بمبدأ «القنوات المتعددة» (Omni-Channel Banking): أن يستطيع العميل الوصول إلى حسابه من أكثر من قناة مستقلة — كالإنترنت المصرفي عبر المتصفح، وأجهزة الصراف الآلي، والفروع، ومركز اتصال موثق، وخدمة USSD، وبطاقات الدفع، ووكلاء معتمدين في المناطق التي لا فروع فيها — بحيث لا يعتمد وصول العميل إلى أمواله على قناة رقمية واحدة بعينها.

هذا بالضبط ما يبدو غائبًا في التجربة السودانية حتى الآن؛ فحين يتعطل «بنكك»، يجد كثير من العملاء أنفسهم بلا بديل عملي فوري، وهو ما يعكس غياب متابعة واهتمام كافيين من البنوك أو من السلطة الرقابية بهذا المبدأ تحديدًا. القاعدة الدنيا المتعارف عليها هي أن يمتلك البنك قناة احتياطية واحدة مستقلة على الأقل، بينما تمتلك المؤسسات الكبرى عادة أكثر من ثلاث قنوات بديلة موزعة على بنى تحتية منفصلة. تنوّع القنوات وحده لا يكفي إذا كانت جميعها تعتمد على مركز البيانات نفسه أو شبكة الاتصالات نفسها؛ فالهدف هو استقلالية القنوات عن بعضها، لا فقط تعددها الشكلي.

مكافحة المضاربة لا تستوجب إغلاق الباب على الجميع

سؤال آخر يستحق إجابة صريحة: هل تستطيع البنوك مكافحة المضاربة على العملة أو رصد التحويلات المشبوهة من دون تعطيل الخدمة عن كل مستخدميها؟ الإجابة نعم بلا تحفظ. هذا هو بالضبط ما تفرضه أنظمة الالتزام (Compliance) الطبيعية المفترض توفرها في أي بنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مراقبة لحظية لمؤشرات محددة كالتغير المفاجئ في حجم التحويلات، أو تكرارها نحو عدد كبير من الحسابات، أو استخدام الحساب من مواقع متباعدة خلال فترة قصيرة، ثم تطبيق إجراءات متدرجة — طلب تحقق إضافي، خفض سقف التحويل مؤقتًا، تجميد العملية المشتبه بها تحديدًا، إحالتها لمراجعة بشرية — دون أن يشعر بقية العملاء الملتزمين بأي أثر على تجربتهم.

الأنظمة المصرفية الحديثة تذهب أبعد من ذلك عبر تقنيات لا تتطلب تعطيل المنظومة بأكملها: أنظمة كشف احتيال مدعومة بالذكاء الاصطناعي تحلل سلوك الحسابات وتجمّد ما يشتبه فيه تلقائيًا؛ وبنية خدمات مصغّرة (Microservices) تفصل وظائف التطبيق عن بعضها بحيث لا يؤدي تعطل نظام التحويل بين البنوك، مثلًا، إلى تعطيل كشف الرصيد أو الدفع المحلي في الوقت نفسه؛ وتوثيق بيومتري لحظي يقلل الاعتماد الكلي على رسائل التحقق النصية المتأثرة بضعف شبكات الاتصال. تقييد حساب واحد يشتبه في ارتباطه بالمضاربة أمر مختلف تمامًا، من الناحية المبدئية والتقنية، عن تعطيل الخدمة عن الملايين؛ وإذا كان الخيار الثاني هو ما يحدث فعليًا بدلًا من الأول، فتلك معالجة تشبه قتل المريض بدلًا من علاجه، لا مكافحة حقيقية للمضاربة.

أنظمة الالتزام في السودان تبقى، بحسب تقييمات متكررة، ضعيفة وغير موثوقة مقارنة بالمعايير الدولية، وهو سبب أساسي لعزلة البنوك السودانية عن الاندماج في النظام المصرفي العالمي. وهذا يعني أن الفجوة ليست في غياب الحلول التقنية البديلة — فهي معروفة وموثقة عالميًا — بل في غياب الإرادة الرقابية والاستثمار التقني اللازمين لتطبيقها محليًا بدلًا من اللجوء للحل الأسهل: التعطيل الشامل.

إصلاح حقيقي، لكنه لم يكتمل بعد

في مقابل هذه الصورة القاتمة، شهدت البنية الوطنية للمدفوعات في السودان خلال 2026 خطوات إصلاح ملموسة تستحق التوثيق بدقة، لأنها الدليل الأوضح على أن أحدًا لا يتجاهل المشكلة.

أعلن بنك السودان المركزي أن شركة EBS استعادت تشغيل المحوّل القومي وأتمت تسويات شاملة بين البنوك. وفي يوليو 2026 أُعلن عن ترقية منصة التحويلات باستخدام رقم الحساب المصرفي الأساسي (BBAN)، بما يربط 26 مصرفًا ضمن الشبكة نفسها. ثم في 6 أغسطس، دُشّنت خدمات المحول القومي رسميًا بعد توقف تجاوز ثلاث سنوات كاملة بسبب الحرب — وهذا تدشين مرحلي بدأ تحديدًا بربط بنك أم درمان الوطني، على أن تلحق به بقية المصارف تباعًا. الخلط بين هاتين الواقعتين المتزامنتين لكن المختلفتين — ترقية BBAN من جهة، وتدشين المحول القومي من جهة أخرى — شائع في التغطيات العابرة، لكنه يشوّه فهم ما تحقق فعليًا وما لا يزال قيد الإنجاز.

وبالتوازي، أعلنت وزارة التحول الرقمي والاتصالات في 15 مارس 2026 إتاحة تقنية USSD للقطاع المصرفي، وهي تقنية تتيح التحويل والاستعلام عن الرصيد عبر الهاتف من دون الحاجة لاتصال إنترنت — أداة مهمة تحديدًا في المناطق التي دُمرت فيها شبكات الاتصال. لكن USSD قناة احتياطية بحدود واضحة، لا بديل شامل عن وظائف تطبيق ذكي متكامل، ونجاحها مرهون بجاهزية شركات الاتصالات نفسها بقدر ما هو مرهون بجاهزية البنوك.

الفجوة الحقيقية ليست في غياب الإصلاح، بل في المسافة بين إعلان الخطوة وتحقق أثرها الكامل على أرض الواقع — وهي مسافة تحتاج متابعة وتوثيقًا مستمرين، لا احتفالًا مبكرًا بالإنجاز.

من يدفع الثمن حين يتعطل كل شيء؟

يبقى السؤال الأكثر إلحاحًا بلا إجابة واضحة: من يتحمل تبعات هذا العطل قانونيًا؟ من الناحية النظرية، تتوزع المسؤولية بين ثلاثة أطراف بمنطق مختلف لكل منها. البنك يتحمل المسؤولية المباشرة إذا ثبت إهمال تقني أو غياب خطة طوارئ فعالة. التاجر لا يتحمل مسؤولية العطل، لكنه يتحمل مخاطرة تجارية حين يرفض إتمام بيع لا يستطيع التأكد من تسويته. أما المواطن العادي، فيتحمل عمليًا العبء الأكبر من الأزمة المعيشية اليومية، من دون أن يتحمل مسؤولية قانونية إلا في حالات محددة كمشاركة كلمة المرور أو الوقوع ضحية احتيال.

لكن قبل الحديث عن توزيع الخسائر، ثمة سؤال أسبق: من هي الجهة المسؤولة تعاقديًا عن التوقف نفسه؟ الإجابة المتعارف عليها في الصناعة المصرفية هي مقدم الخدمة التقنية الذي يشغّل البنية التحتية للتطبيق، إذ من المفترض أن تربطه بالبنك اتفاقية مستوى تقديم خدمة (Service Level Agreement – SLA) تحدد بدقة نسبة التوافر المتعاقد عليها، ومدة الاستجابة للحوادث، والتعويض المستحق عند الإخلال بها. أما المسؤولية السياسية الأوسع فتقع على الجهات الرقابية نفسها — وتحديدًا بنك السودان المركزي — التي يُفترض أن تُلزم البنوك ومقدمي الخدمة المرتبطين بها، بما في ذلك شركات الاتصالات وشركات الخدمات المالية، بمعايير واضحة وقابلة للمساءلة. غياب هذه المحاسبة تحديدًا، لا نقص المعرفة التقنية أو غياب الحلول، هو ما يدفع المستخدمين والتجار للعودة إلى التعامل بالنقد كلما تكرر العطل.

لكن هذا التوزيع النظري يصطدم بفراغ تنظيمي حقيقي: لا يوجد في السودان، حتى تاريخ كتابة هذا المقال، إطار منشور ومحدد يضمن تعويض المتضررين الماليين — تجارًا كانوا أم مواطنين — عن الأضرار غير المباشرة الناتجة عن تعطل التطبيقات المصرفية، كفوات صفقة أو تلف بضاعة بسبب تأخر تحويل. اتفاقيات فتح الحسابات التي يوقّع عليها العميل غالبًا ما تتضمن بنودًا تُعفي البنك من هذه المسؤولية تحت غطاء «الظروف القاهرة» المرتبطة بالوضع الأمني. هذه ليست ثغرة نظرية؛ إنها فجوة تنظيمية مؤكدة تحتاج معالجة رقابية صريحة من بنك السودان المركزي، لا مجرد استنتاج أكاديمي يُطرح في تقرير ثم يُنسى.

إذا استمر الوضع على حاله

المخاطر التي تكشفها هذه الأزمة ليست محصورة في يوم عطل أو أسبوع تعافٍ؛ فإن استمر تركّز الاعتماد المالي للبلاد على كيان واحد من دون إصلاح هيكلي حقيقي، فإن الأثر التراكمي يتجاوز الإزعاج اليومي إلى ما يشبه خللًا بنيويًا

في الاقتصاد نفسه. فالشلل المتكرر للأسواق، إذا تكرر بالوتيرة نفسها، لا يبقى حادثًا عابرًا بل يتحول إلى نمط متوقَّع يدفع تجارًا صغارًا ومتوسطين إلى تقليص نشاطهم أو إغلاقه كليًا تفاديًا لمخاطرة لا يستطيعون التحوط منها.

والأخطر من ذلك أثره على الثقة في الوساطة المالية نفسها كمفهوم. فحين يتكرر شعور المواطن بأن أمواله «محتجزة» رقميًا في لحظات الحاجة الفعلية إليها، فإن الاستجابة المنطقية له هي البحث عن مخارج خارج النظام المصرفي بالكامل: الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك متى توفر، أو حتى العودة إلى أشكال من المقايضة والتبادل العيني في أضيق الحدود. وكل خطوة في هذا الاتجاه تعني ابتعادًا إضافيًا عن قدرة الدولة على معرفة حجم الكتلة النقدية الفعلية المتداولة أو توجيهها، وهو ما يُضعف أي سياسة نقدية مهما بلغت حكمة واضعيها.

وثمة بُعد إنساني مباشر يستحق التوقف عنده تحديدًا: حين ترتبط سلاسل توفير الغذاء والدواء بقدرة المواطن على الدفع الفوري عبر قناة رقمية واحدة، فإن أي تعطل طويل لهذه القناة لا يبقى أزمة مصرفية مجردة، بل يتحول مباشرة إلى خطر معيشي حقيقي على الفئات الأكثر هشاشة، وتحديدًا من لا يملكون مدخرات نقدية ورقية يعتمدون عليها في الفجوة الزمنية بين انقطاع الخدمة الرقمية وعودتها. هذا الرابط بين استقرار تطبيق مصرفي وقدرة أسرة على شراء دواء طفلها هو بالضبط ما يجعل هذا الملف أبعد من كونه شأنًا تقنيًا بحتًا.

رقمنة سبقت بنيتها التحتية

لا تكمن قيمة أزمة «بنكك» في كونها دليلًا على فشل التحول الرقمي في السودان؛ فالتحول نفسه نجح إلى حد بعيد في توسيع استخدام الدفع الإلكتروني تحت ضغط الحرب وشح النقد، وهو إنجاز حقيقي لا ينبغي التقليل منه. لكن هذا النجاح السريع سبق، في جوانب مهمة منه، بناء طبقات الحماية التي يجب أن تسنده: بدائل قابلة للتشغيل البيني، وخطط تعافٍ مختبرة فعليًا لا نظريًا، وأطر تعويض واضحة، وإفصاح فني شفاف عن أسباب الأعطال حين تقع.

الخطوات الجارية عبر EBS وBBAN والمحول القومي وUSSD مهمة وحقيقية، لكنها لا تكفي وحدها ما لم تُستكمل بخطوة أكثر جذرية: كسر الاحتكار التقني الفعلي القائم اليوم على كيان مصرفي واحد، عبر توزيع الأعباء التشغيلية والتحويلية فعليًا على عدة مصارف وطنية قادرة على العمل بتكامل حقيقي فيما بينها، لا مجرد التعايش المنفصل جنبًا إلى جنب. فما يحتاجه السودان ليس مجرد استعادة الخدمة بعد كل عطل، بل الانتقال إلى هندسة صمود حقيقية: تشغيل متبادل بين البنوك بدلًا من تركّز الحمل على منصة واحدة، وقياس معلن ومنتظم للتوافر بدلًا من الاعتماد على اعتذارات متفرقة، وإدارة حوادث شفافة تفصح عن السبب الجذري لا تكتفي بالقول إن «الفرق الفنية تعمل على المعالجة». بهذا فقط تتحول الرقمنة من حل اضطراري فرضته أزمة الكاش إلى بنية مالية وطنية يمكن الوثوق بها فعلًا، لا فقط الاعتماد عليها لغياب البديل.

المصادر

بنك السودان المركزي — بيان تحديث بيانات عملاء المصارف، 16 أغسطس 2026

بنك السودان المركزي — خدمات نظم الدفع

بنك السودان المركزي — تعميم رقم 2024/1 بشأن السحب والتحويل عبر التطبيقات المصرفية، 21 مايو 2024

بنك السودان المركزي — إنجاز EBS واستعادة المحول القومي، أكثر من 100 مليون معاملة A2A يناير–مايو 2026

بنك الخرطوم — حدود معاملات حساب بنكك

بنك الخرطوم — «النخبة عبر بنكك»: حد التحويل اليومي 215 مليون جنيه

Google Play — صفحة تطبيق بنكك، أكثر من 10 ملايين تنزيل

جهاز تنظيم الاتصالات والبريد — إتاحة USSD للتطبيقات البنكية، 15 مارس 2026

Sudan Tribune — إعادة تشغيل المحول القومي للدفع الإلكتروني، 6 أغسطس 2026

سودافاكس — اعتذار بنك الخرطوم عن تذبذب خدمة بنكك، 1 سبتمبر 2026

بيم ريبورتس — تحقق من رابط احتيالي منتحل لهوية بنك الخرطوم، 27 أغسطس 2026

لجنة بازل للرقابة المصرفية — Principles for Operational Resilience، مارس 2021

بنك التسويات الدولية — Core Principles for Effective Banking Supervision، Principle 25

PCI Security Standards Council — Penetration Testing Guidance / PCI DSS

هل تحوّل استمرار الحرب إلى مشروع سلطة

حيدر المكاشفي

ملخص

بعد نحو أربع سنوات من الحرب، لم تعد في السودان مجرد مواجهة عسكرية، بل نشأ حولها اقتصاد قائم على الجبايات والتهريب والاحتكار وتجارة العملة وامتيازات النفوذ والسلاح، بينما يدفع المواطن ثمن الانهيار والنزوح والفقر وارتفاع الأسعار.

يشير الكاتب إلى أن استمرار الحرب أصبح مصلحة لبعض المستفيدين منها، إذ تحولت الفوضى إلى مصدر نفوذ وموارد. وفي المقابل، بات المواطن يتحمل كلفة الحرب مرتين: بفقدان منزله ومصدر رزقه، ثم عبر الغلاء والرسوم والجبايات وانهيار الخدمات.

يحذر من تحول الحرب إلى واقع دائم ينتج مصالح دائمة، ومن خطاب يصور السلام كأنه تنازل أو هزيمة. ويرى أن إنهاء الحرب يجب ألا يقتصر على اتفاق بين المتقاتلين، بل يتطلب تفكيك اقتصاد الحرب وإعادة بناء الدولة ووضع المدنيين في مركز العملية السياسية.

يخلص الكاتب إلى أن السؤال الحقيقي لم يعد من سينتصر عسكرياً، بل من المستفيد من استمرار الحرب ومن يدفع ثمنها، محذراً من أن إطالة القتال قد لا تهزم السودانيين وحدهم، بل تهدد فكرة السودان نفسها.

لم تعد الحرب في السودان مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين يتنازعان النفوذ والسلطة، بل تحولت إلى منظومة كاملة لإعادة تشكيل الدولة والاقتصاد والمجتمع على نحو يجعل المواطن السوداني هو الخاسر الأكبر، بينما تتسع في المقابل دوائر المستفيدين من اقتصاد الحرب وسلطة الحرب وامتيازاتها. فبعد قرابة الأربع سنوات من القتال والخراب والدمار، أصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: من المستفيد من هذه الحرب ولا يريد لها أن تتوقف؟ فالحرب ابتلعت المدن والقرى والأسواق والمزارع والمؤسسات، وأجبرت الملايين على النزوح واللجوء، ودمرت البنية التحتية، وأضعفت العملة الوطنية، ورفعت الأسعار، ودفعت قطاعات واسعة من السودانيين إلى حافة الجوع والفقر. ورغم ذلك لا يبدو أن حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية كان كافياً لإقناع المصرّين على الحرب بأن استمرارها ليس انتصاراً لأحد وإنما خسارة للسودان كله. لقد نشأ حول الحرب اقتصاد له قواعده الخاصة، جبايات ورسوم، تجارة عملة، تهريب، احتكار، أسواق موازية، امتيازات مرتبطة بالنفوذ والسلاح، ومصالح تتغذى على الفوضى وانهيار الرقابة. وفي مثل هذه البيئة يصبح السلام بالنسبة لبعض المستفيدين تهديداً لمصالح تراكمت في زمن الحرب. أما المواطن المسكين فلا يملك سوى دفع الفاتورة. يدفعها عندما يشتري رغيف الخبز، وعندما يبحث عن دواء، وعندما يعجز عن إرسال أبنائه إلى المدرسة، وعندما يغادر منزله تحت القصف، وعندما يقف على أبواب المعابر، وعندما يبيع ما تبقى من مدخراته ليؤمّن احتياجات أسرته. ويدفعها التاجر بالرسوم والجبايات، والمزارع بتعطل الإنتاج، والموظف بانهيار قيمة راتبه، والنازح بفقدان منزله، والشاب بضياع مستقبله، والمرأة بما تتحمله من أعباء الحرب والنزوح والفقر. وهكذا أصبح المواطن السوداني أمام مفارقة قاسية، فكلما طال أمد الحرب اتسعت خسائره، بينما تتسع في المقابل مصالح بعض الذين يعيشون ويتكسبون من استمرارها. والأخطر من ذلك أن الحرب بدأت تنتج خطاباً سياسياً يجعل السلام يبدو أحياناً وكأنه تنازل أو هزيمة، بينما الحقيقة أن استمرار القتال هو الذي يدفع السودان نحو مزيد من التفكك والاستنزاف. والمطلوب ليس سلاماً شكلياً يعيد إنتاج الأزمة، ولا تسوية تتجاهل جذور الأزمة، ولا اتفاقاً يقسم النفوذ بين المسلحين ويترك المدنيين خارج المعادلة. المطلوب هو سلام ينقل السودان من منطق البندقية إلى منطق الدولة، ومن اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الإنتاج، ومن شرعية القوة إلى شرعية المؤسسات والمواطن. لقد آن الأوان لدحض المقولة التي تزعم أن السودان يستطيع أن يحتمل حرباً أطول. فواقع السودان اليوم يكشف بوضوح أنه لا يحتمل، فالمجتمع يتآكل، والاقتصاد ينهار، والتعليم يتراجع، والصحة تدفع الثمن، والنسيج الاجتماعي يتعرض لزلزلة خطيرة، وأجيال كاملة تنشأ وهي تعرف الحرب أكثر مما تعرف السلام. ولهذا فإن استمرار الحرب لم يعد مجرد قرار عسكري، إنه قرار يتعلق بمستقبل وطن كامل. ومع استمرار هذا الحال البائس والتعيس، حق للسودانيين أن يسألوا بوضوح: لماذا تستمر الحرب؟ ومن المستفيد من استمرارها؟ ومن يدفع تكلفتها؟ ومن يملك قرار إيقافها؟ فالسودان ليس غنيمة لأحد، وليس ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات، وليس ملكاً للجيوش أو الجماعات المسلحة والمليشيات أو النخب السياسية. إنه بلد الملايين الذين يريدون فقط أن يعيشوا في سلام وأمان. والخطر الأكبر ليس أن تستمر الحرب عاماً آخر فقط، وإنما أن يتحول استمرارها إلى أمر طبيعي، وأن يصبح الموت خبراً يومياً عادياً، والنزوح قدراً دائماً، والفقر سياسة اقتصادية، والفوضى شكلاً جديداً من أشكال الحكم. عندها لن تكون الحرب قد هزمت السودانيين فقط، بل ستكون قد هزمت فكرة السودان نفسها. ولذلك فإن السؤال الحقيقي اليوم ليس هو من سينتصر في الحرب، بل هل سيبقى السودان نفسه إذا استمرت الحرب..

يبدو أن صارت للحرب الآن وظيفة تتجاوز القتال نفسه. فهي لم تعد مجرد معركة بالرصاص والمدافع، وإنما أصبحت عند بعض المستفيدين منها مشروعاً سياسياً واقتصادياً مفتوحاً، ولذلك يكون السؤال الأكثر إزعاجاً وإقلاقاً لهؤلاء هو: ماذا سيحدث لنا وما مصيرنا إذا انتهت الحرب؟ هذا السؤال وحده كفيل بإفساد كثير من الخطب الحماسية عن النصر والحسم والمعركة المصيرية. فالحرب بالنسبة للمواطن العادي كارثة، أما بالنسبة للبعض المستفيد فهي فرصة. فالمواطن البسيط يرى في الحرب مدينة مدمرة، بينما يراها المستفيدون سوقاً جديدة. والمواطن يرى انهيار الجنيه، بينما يراه تجار الأزمات فرصة للمضاربة. والمواطن يرى الجبايات تنهش ما تبقى من دخله، بينما يراها أصحاب القرار

الاقتصادي مورداً مالياً لا يحتاج إلى برلمان ولا موازنة ولا كثير من الأسئلة. والمواطن يريد أن تنتهي الحرب لكي يعود إلى بيته وعمله ومدرسته ومزرعته. أما الذين بنوا نفوذهم على الحرب، فقد تكون عودتهم إلى الحياة الطبيعية هي أسوأ خبر. وهكذا أصبح المواطن السوداني البسيط مطالباً بالصبر على الحرب، والصبر على الغلاء، والصبر على الجبايات، والصبر على انعدام الخدمات، والصبر على النزوح واللجوء، والصبر على انهيار العملة، وربما الصبر حتى يفارق الدنيا. لكن السؤال الذي لا يريد البلابسة سماعه هو: إلى متى يمكن إدارة بلد كامل بمنطق الطوارئ؟ فالحرب التي كان يفترض أن تكون حالة استثنائية تحولت إلى واقع دائم، والواقع الدائم بدأ ينتج مصالح دائمة للبعض، حيث نشأ اقتصاد حرب له تجاره وسماسرته وطرق تمويله وأسواقه، وتوسعت مساحات الاقتصاد غير الرسمي، وأصبحت الجبايات مورداً يسهل تحصيله من مواطن لا يستطيع الهروب من الرسوم حتى لو هرب من القصف. فالتاجر الذي يغلق متجره احتجاجاً على الرسوم لا يفعل ذلك لأنه يعادي الدولة، كما يحاول البعض تصوير الأمر، وإنما لأنه وصل إلى النقطة التي يصبح فيها الاستمرار في العمل يعني خسارة مؤكدة. أما المواطن فقد أصبح في أسفل السلم تماماً. فهو الذي يدفع ثمن الحرب مرتين، مرة عندما تدمر الحرب منزله ومصدر رزقه، ومرة أخرى عندما يدفع كلفة الحرب في صورة أسعار وجبايات ورسوم وتضخم ونقص في الخدمات. والسؤال الأهم هنا هو: من يملك المصلحة في استمرار الحرب؟ فالحروب لا تستمر بالرصاص وحده، بل تستمر أيضاً عندما تصبح هناك مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية مرتبطة ببقائها. ولهذا فإن الدعوة إلى السلام لا ينبغي أن تكون مجرد نداء أخلاقي، وإنما مشروعاً لتفكيك اقتصاد الحرب الذي جعل استمرار النزاع مربحاً لبعض الأطراف ومكلفاً لجميع السودانيين. ولا يكفي أن يجلس المتحاربون إلى طاولة تفاوض إذا كانوا سيتركون خلفهم الشبكات التي تعيش على الحرب، أو إذا كان السلام سيعيد إنتاج السلطة القديمة بوجوه جديدة. إن السودان اليوم لا يحتاج إلى هدنة مؤقتة تعيد ترتيب مواقع المتقاتلين استعداداً لجولة جديدة، وإنما يحتاج إلى سلام يضع المدنيين في مركز المعادلة، ويعيد بناء الدولة، ويفتح الاقتصاد للإنتاج، ويضع حداً للجبايات غير القانونية، ويخضع المال العام والموارد للمساءلة، ويمنع تحويل الحرب إلى وسيلة للتكسب السياسي والثراء الاقتصادي. أما الاستمرار في بيع السودانيين شعارات (النصر) بينما يبيع المواطن أثاث منزله ليشتري الطعام، فهذه جريمة من الجرائم ضد الإنسانية. لقد آن الأوان لأن نقول الأشياء بأسمائها، فهذه الحرب لا تقتل الناس فقط، إنها تخلق مستفيدين من موت الناس وانهيار الدولة. وكل يوم إضافي من الحرب يعني مزيداً من الثروة لمن يستطيعون تحويل الفوضى إلى فرصة، ومزيداً من الفقر لمن لا يملك سوى راتبه أو متجره أو مزرعته. لذلك فإن السؤال الذي ينبغي أن يطارد كل خطاب رسمي وكل مؤتمر صحفي وكل تصريح عسكري هو: إذا كانت الحرب من أجل السودان، فلماذا يدفع المواطنون السودانيون وحدهم ثمنها؟ وإذا كان الهدف هو إنقاذ الدولة، فلماذا كلما طال أمد الحرب أصبحت الدولة أضعف، والمواطن أفقر، والاقتصاد أكثر انهياراً؟ وإذا كانوا يريدون (النصر)، فمن الذي سينتصر عندما لا يبقى شيء يستحق الاحتفال به..

في انتظار إعلانها منطقة مجاعة

كردفان بلا زراعة ولا قطعان

ملخص

تشهد كردفان أزمة معيشية حادة بعد خسارة ثلاثة مواسم زراعية متتالية، وتراجع الرعي وفقدان قطعان الماشية، إلى جانب انهيار قيمة الجنيه وارتفاع أسعار الغذاء.

تسببت شح الأمطار في فشل الموسم الزراعي الحالي، ما حرم آلاف المزارعين والعمال الزراعيين من مصادر دخلهم، ودفع الأسر إلى تقليص استهلاكها الغذائي وسط غلاء متزايد.

يؤكد سكان أن المشكلة لم تعد في توفر الغذاء بالأسواق، بل في عجز المواطنين عن شرائه بسبب البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار، وسط غياب كافٍ للمساعدات الإنسانية.

يحذر السكان من اتساع رقعة الجوع في كردفان والنيل الأبيض، مطالبين بتدخل عاجل، ومؤكدين أن استمرار الحرب وفشل الزراعة قد يدفعان المنطقة نحو مجاعة واسعة.

«الوضع يستحق إعلان المجاعة لو أن هنالك جهة ما يهمها ما يحدث للمواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على تدبير معيشتهم».

محمد عبد الباقي

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب في السودان، اتسعت دائرة المعاناة وازدادت صعوبة توفير الاحتياجات اليومية لتشمل قطاعات واسعة من السكان الذين استنزفت الحرب مدخراتهم القليلة وأفقدتهم أعمالهم البسيطة وأنشطتهم التجارية المتواضعة ووظائفهم.

بينما فقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية نتيجة الانهيار المتواصل لسعر الصرف، حتى باتت أجور الموظفين لا تتجاوز نحو 30 دولاراً شهرياً.

وتبدو آثار الأزمة الاقتصادية والمعيشية واضحة في ولاية شمال كردفان التي ظلت مسرحاً للعمليات العسكرية منذ اندلاع الحرب وحتى اليوم، رغم تقدم الجيش السوداني وتراجع قوات الدعم السريع عن بعض المناطق.

فخلال الأعوام الثلاثة الماضية، لم تقتصر خسائر السكان في قرى شمال كردفان الذين يعتمدون بصورة أساسية على الزراعة والرعي على الأضرار التي أحدثتها الحرب، إذ خسروا ثلاثة مواسم زراعية متتالية، كما فقد بعضهم قطعان الماشية التي كانت تمثل مصدر رزقهم ومعيشتهم اليومية.

ففي العام الذي اندلعت فيه الحرب، لم يتمكن كثير من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها، بينما شهد العام الماضي انخفاضاً كبيراً في أسعار المحاصيل الزراعية، مما ألحق خسائر فادحة بالمزارعين، أما الموسم الحالي، فقد واجهوا شحاً كبيراً في الأمطار، الأمر الذي حال دون تمكن آلاف المزارعين من الزراعة.

ومع استمرار الحرب وتراكم الخسائر المالية، دخلت آلاف الأسر في كردفان مرحلة بالغة الهشاشة، بعدما تراجعت مصادر الدخل التي كانت تعتمد عليها بصورة شبه كاملة، إذ وجدت الأسر نفسها أمام موجة حادة من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وعلى رأسها الذرة التي تمثل الغذاء الرئيسي لغالبية سكان كردفان.

ويعود جانب كبير من ارتفاع الأسعار إلى انهيار سعر صرف الجنيه السوداني، وهو ما جعل آلاف الأسر عاجزة عن شراء احتياجاتها الأساسية، ولا سيما الموظفين الذين يحصلون على أجور متدنية تتراوح ما بين 200 و250 ألف جنيه، أي أقل من 30 دولاراً شهرياً.

ومع غلاء الأسعار وشح الموارد وانعدام فرص العمل، تتفشى حالة من الجوع في كردفان وأجزاء من ولاية النيل الأبيض، وسط مخاوف من تحولها إلى مجاعة واسعة إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

وعلى امتداد آلاف القرى البسيطة في كردفان، يعيش السكان أوضاعاً قاسية في ظل ارتفاع أسعار الغذاء وغياب الجهات الداعمة مثل المنظمات والجهات الخيرية التي تنشط في مناطق أخرى من السودان وتوفر الطعام للأسر غير القادرة من خلال التكايا والمطابخ الجماعية والمبادرات الإنسانية.

لا تتوفر مثل هذه الأنشطة الخيرية في القرى والمدن الصغيرة في كردفان، رغم أن سكانها تعرضوا لظروف إنسانية قاهرة منذ بداية الحرب، وبينهم من اضطر إلى النزوح أكثر من مرة قبل أن يستقر وسط مجتمعات صغيرة مستضيفة.

ففي سوق أم روابة بولاية شمال كردفان، أحد أكبر وأهم الأسواق التي يقصدها سكان القرى والبلدات الريفية في الولاية، ارتفعت الأسعار بصورة حادة، لتصل إلى مستويات جعلت كثيراً من الأسر عاجزة عن توفير احتياجاتها اليومية من الذرة والزيت واللحوم واللبن.

وتحت ضغط الغلاء الفاحش، أصبحت الأسر لا تتناول غير وجبة واحدة في اليوم، في الغالب تتكون من العدس الذي كان في السابق يستخدم حساءً مع الخبز المصنوع من القمح، لكنه تحول الآن إلى حساء يؤكل مع الكسرة المصنوعة من الذرة.

يقول أحمد عبد الله، أحد سكان أم روابة، لـ«أفق جديد»: «الوضع يستحق إعلان المجاعة لو أن هنالك جهة ما يهمها ما يحدث للمواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على تدبير معيشتهم. الجوع أصبح سائداً، إما بسبب غلاء الأسعار أو

«الجوع أصبح سائداً، إما بسبب غلاء الأسعار أو لعدم وجود سيولة نقدية لدى المواطنين لأنهم لا يعملون».

«فقدوا هذا المورد بسبب شح الأمطار، الذي أثر على الزراعة وقلل المساحات المزروعة في كردفان».

لعدم وجود سيولة نقدية لدى المواطنين لأنهم لا يعملون».

ويضيف عبد الله: «حتى المزارعين وعمال الزراعة الذين كانوا يعتمدون في مثل هذا الوقت من العام على العمل باليومية، فقدوا هذا المورد بسبب شح الأمطار، الذي أثر على الزراعة وقلل المساحات المزروعة في كردفان، وأدى إلى انعدام فرص العمل لآلاف المواطنين».

ويشير عبد الله إلى أن سعر جوال الذرة سعة عشرين ملوة، ارتفع من 45 ألف جنيه في بداية العام إلى نحو 200 ألف جنيه حالياً، في وقت لم ترتفع فيه موارد المواطنين بل تراجعت بصورة كبيرة، إذ فقد كثير منهم مصادر دخلهم بعد شح الأمطار وتوقف عمليات الزراعة ونظافة الأراضي التي كانت توفر مورداً مهماً للرجال والنساء في الريف.

ومن مدينة ود عشانا التابعة لمحلية أم روابة، يصف المزارع الطيب عبد الباقي تراجع الظروف المعيشية للسكان قائلاً: «المواطنون تأثروا طوال السنوات الثلاث الماضية بفقدان مصادر الدخل وتوقف الأنشطة التجارية والأعمال الصغيرة التي كانت تمثل مصدر الدخل الأساسي لآلاف المواطنين في كردفان».

ويرى الطيب أن الظروف المعيشية الحالية تستوجب إعلان المجاعة في المنطقة، ليس بسبب انعدام الغذاء والمواد الأساسية من الأسواق، وإنما بسبب الحالة الاقتصادية للسكان الذين أصبحوا غير قادرين على شراء الغذاء والسلع الضرورية وتلبية احتياجاتهم اليومية.

ويقول الطيب: «شهرا سبتمبر وأكتوبر يمثلان عادة أكثر الفترات التي يعاني فيها سكان كردفان، باعتبارهما يقعان في منتصف موسم الخريف، لكن خطورة الوضع هذا العام تكمن في أن السكان يمرون بهذه الفترة العصيبة من دون أن يكونوا قادرين على انتظار موسم حصاد قادم، لأن الموسم أصلاً فشل قبل ما يبدأ».

يضيف: «كانت المعاناة في السابق على أمل اقتراب الحصاد الذي يبدأ منذ شهر نوفمبر، ولكن هذا العام لا توجد زراعة لأن الأمطار شحيحة ومتقطعة، ولذلك سوف تستمر معاناة الناس الذين أصبحوا غير قادرين على توفير احتياجاتهم اليومية من الطعام في ظل غلاء الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه السوداني».

وتكشف أسعار السلع في سوق أم روابة عن حجم الضغوط والمعاناة التي تواجه الأسر، فقد وصل سعر كيلو العدس إلى 12 ألف جنيه، وملوة الدقيق إلى 15 ألف جنيه، ورطل الزيت إلى 12 ألف جنيه، ورطل السكر إلى 5 آلاف جنيه، ورطل البن إلى 20 ألف جنيه، ورطل الشاي إلى 25 ألف جنيه،

«سعر جوال الذرة سعة عشرين ملوة، ارتفع من 45 ألف جنيه في بداية العام إلى نحو 200 ألف جنيه حالياً».

«المواطنون تأثروا طوال السنوات الثلاث الماضية بفقدان مصادر الدخل وتوقف الأنشطة التجارية والأعمال الصغيرة».

بينما بلغ سعر كيلو اللحم البقري 50 ألف جنيه، وملوة البصل 10 آلاف جنيه، وكيلو لحم الضأن 70 ألف جنيه.

يعلق علي أحمد، وهو معلم تقاعد للمعاش في العام الحالي، على أسعار المواد الغذائية في أم روابة قائلاً: «الموظف في مدخل الخدمة يتقاضى راتباً يتراوح بين 80 ألفاً و120 ألف جنيه، وهو راتب لا يكفي لتوفير وجبة واحدة للأسرة في ظل هذه الأسعار المرتفعة».

ويضيف بأن مأساة المواطنين اليوم هي في استمرار الحرب التي دخلت عامها الرابع وأدت لارتفاع متواصل للأسعار بعدما تسببت في خسارة المواطنين لمدخراتهم وأنشطتهم الاقتصادية ووظائفهم.

ويحذر المعلم المتقاعد علي من أن استمرار الحرب سيقود إلى كوارث بسبب الجوع والأمراض الناتجة عن نقص الغذاء وانعدام الرعاية الطبية.

ويقول: «الأسعار قد لا تبدو مرتفعة عند مقارنتها بسعر صرف العملة الوطنية، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن المواطنين يحصلون على أجور متدنية لا تزيد عن 200 ألف جنيه في أحسن الأحوال، وهي أجور لا تكفي الأسرة لأكثر من أربعة أيام على أحسن تدبير».

ويختتم علي أحمد بالقول: «المجاعة ومعاناة الناس لن تتوقفا إلا بتوقف الحرب التي أصبحت تهديداً مباشراً لحياة المواطنين من خلال تسببها في الغلاء والفقر، مضيفاً أن الكثيرين من السكان الذين لم تقتلهم الرصاصة، قد يقتلهم الجوع والمرض إذا استمر الوضع بهذه الطريقة لفترة قادمة».

لا تختلف الصورة كثيراً في ريفي مدينة تندلتي بولاية النيل الأبيض، خاصة القرى التي تقع بين كردفان والنيل الأبيض، حيث تتصاعد معاناة الأسر يوماً بعد يوم.

يقول سليمان موسى، وهو مواطن من إحدى القرى القريبة من تندلتي، لـ«أفق جديد»: «المعاناة وصلت إلى حد لا يحتمل بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق».

ويشير سليمان إلى أن سعر ملوة الذرة في سوق تندلتي وصل إلى 15 ألف جنيه، ورطل اللبن إلى 3,5 آلاف جنيه، بينما تباع رغيفتان فقط بألف جنيه، ووصل سعر جوال الدقيق زنة 25 كيلوغراماً إلى 110 آلاف جنيه، وتتراوح أسعار اللحوم بين 50 و70 ألف جنيه. ويضيف سليمان أن سكان القرى أصبحوا شبه معدمين بسبب استمرار الحرب، وأن غلاء الأسعار بهذه الصورة يدفعهم نحو مجاعة رغم توفر السلع في الأسواق.

ويقول: «المشكلة لم تعد في غياب المواد الغذائية، إنما في عدم قدرة المواطنين على شرائها بسبب العجز المالي».

ويشير إلى أن شح الأمطار تسبب في خسارتهم لآخر مدخراتهم التي أنفقوها على الاستعداد للموسم الزراعي، قبل أن تتخلف الأمطار عن الهطول كما كان معتاداً».

يؤكد سليمان أن خطورة الوضع في القرى تعود إلى أن غالبية الأسر تعتمد على الزراعة المطرية، ومع شح الأمطار وارتفاع أسعار المواد الغذائية أصبحوا أمام وضع بالغ الصعوبة».

ويقول إن سعر جوال الذرة سعة عشرين ملوة وصل إلى نحو 300 ألف جنيه في سوق تندلتي، مطالباً بتدخل المنظمات الخيرية أو الدولة لتوفير الغذاء للأسر الفقيرة التي أصبحت تعاني من الجوع بصورة غير مسبوقة.

ويرى المواطن علي يوسف من ود عشانا أن أزمة المعيشة المتمثلة في غلاء الأسعار وانخفاض قيمة العملة وعجز السكان عن توفير قوت يومهم ترتبط بصورة مباشرة باستمرار الحرب.

ويقول: «استمرار الحرب جعل المناطق التي كانت تعد من أهم مناطق الإنتاج الزراعي والرعوي يعاني سكانها من الجوع».

وحذر من أن المرحلة المقبلة ستكون أسوأ إذا استمرت الحرب، خاصة مع فشل الموسم الزراعي بسبب شح الأمطار.

ويضيف علي يوسف: «استمرار الوضع بهذه الطريقة سيقود إلى المرحلة التي يصبح فيها جميع السكان غير قادرين على شراء قوتهم من الأسواق حتى لو كانت كل السلع متوفرة».

وبيّن يوسف بأنه أمام انهيار قيمة الجنيه وفقدان الأعمال والأنشطة التجارية الصغيرة وخسارة الموسم الزراعي ونفوق أو فقدان قطعان الماشية، سيجد سكان كردفان وأجزاء من النيل الأبيض أنفسهم أمام أزمة معيشية وتفشٍ واسع للجوع في الشهور القليلة القادمة.

«الظروف المعيشية الحالية تستوجب إعلان المجاعة في المنطقة، ليس بسبب انعدام الغذاء والمواد الأساسية من الأسواق، وإنما بسبب الحالة الاقتصادية للسكان».

العطش يهدد مشروع الرهد الزراعي..

تقصير ممنهج

ملخص

يشكو مزارعو مشروع الرهد الزراعي من أزمة عطش حادة بسبب انخفاض مناسيب المياه، وتراكم الطمي والحشائش، وتوقف الصيانة وآليات النظافة، ما يهدد محاصيل الذرة والقطن والخضروات.

يحمّل المزارعون إدارة المشروع مسؤولية تدهور منظومة الري، مع غياب المدخلات والآليات الزراعية، واضطرارهم لتحمل تكاليف تحضير الأرض والتقاوي والعمليات الزراعية بأنفسهم.

في المقابل، تعاني مناطق أخرى من المشروع من فرط المياه وغرق الأراضي، ما يكشف، بحسب المزارعين، عن أزمة في إدارة وتشغيل منظومة الري، وليس نقص المياه وحده.

دفع العطش أهالي بعض القرى إلى تنظيف الترع والقنوات بجهود ذاتية لإنقاذ محاصيلهم، مطالبين بتدخل عاجل لتوفير مياه الري وصيانة القنوات وتأمين الضخ، تفادياً لتلف المحاصيل وتهديد الأمن الغذائي

«العطش ضرب محاصيل الذرة والقطن والخضروات، بسبب تأخر عمليات الري وشُح وانخفاض مناسيب المياه في الترع وتراكم الطمي والحشائش».

تقرير – أفق جديد

تشكو مجموعات كبيرة من المزارعين بمشروع الرهد الزراعي من انخفاض غير مسبوق لمناسيب المياه، نتيجة انعدام الصيانة وتوقف آليات النظافة بالمشروع.

وقال مزارعون من القسم التاسع من المشروع، الذي تتقاسمه ولايتا الجزيرة والقضارف، إن العطش ضرب محاصيل الذرة والقطن والخضروات، بسبب تأخر عمليات الري وشُح وانخفاض مناسيب المياه في الترع وتراكم الطمي والحشائش، مما دفع المزارعين في بعض القرى للنزول وتنظيف الترع بأنفسهم في غياب واضح لإدارة المشروع.

وانتقد المزارع محمد علي عبد الله، دور إدارة مشروع الرهد الزراعي في تهيئة المناخ للزراعة هذا الموسم، واصفاً إيَّاه بـ«شبه الغائب»، فليس هناك «توفير لأي مدخلات زراعية عبر الإدارة، ولا دور ملموس للهندسة الزراعية»، بحسب ما يقول، واصفاً الحال مع دخول فصل الخريف بالمشروع بالمتعثر، فهناك مساحات قليلة جداً زُرعت بواسطة مياه الري، لكن غالبية المساحة تنتظر هطول الأمطار التي تأخرت كثيراً.

ويضيف في حديثه مع «أفق جديد» قائلاً: «بعدها يتحرك المزارعون لزراعة مساحاتهم التي تعودوا أن يزرعوها في السابق قبل نزول الأمطار عندما كانت منظومة الري في أفضل حالاتها، وغالباً ما تتأثر معظم المساحات المزروعة بواسطة الأمطار لأن النبات يكون في طور لا يحتمل توالي هطول الأمطار ورداءة قنوات التصريف بسبب إهمال عملية التطهير لهذه القنوات».

ويشتكي المزارع محمد علي من أن عمليات تحضير الأرض تقع على عاتق المزارع وحده عبر التمويل الذاتي، لأن إدارة المشروع لا تملك أي آليات يمكنها المساهمة في تحضير الأرض للمزارعين، وتتم المحاسبة نهاية الموسم كما كان سابقاً عندما كان في كل قسم زراعي عدد من التراكتورات تنهض بمهمة تحضير الأرض. «لذلك فإن المزارع هو من يتحمل عبء كل عمليات تحضير الأرض بمجهوده الذاتي، وما ينطبق على تحضير الأرض ينطبق أيضاً على

«دفع المزارعين في بعض القرى للنزول وتنظيف الترع بأنفسهم في غياب واضح لإدارة المشروع».

«هناك مساحات قليلة جداً زُرعت بواسطة مياه الري، لكن غالبية المساحة تنتظر هطول الأمطار التي تأخرت كثيراً».

توفير التقاوي وكل العمليات الزراعية».

ويرى أن عملية الري تمثل معضلة كبيرة تواجه المشروع، خاصة في أوقات تأسيس الزراعة ورمي البذور قبل هطول الأمطار وقبل الحصاد. «يظل الري هو الهاجس، خاصة عندما تتوقف الطلمبات الموجودة بمنطقة مينا الشريف، الواقعة بالضفة الشرقية للنيل الأزرق والتي لا تبعد كثيراً عن مدينة سنجة، حيث تكون هناك أعطال بأسباب مختلفة يتأثر معها منسوب المياه القادم نحو مشروع الرهد».

وتتشارك مناطق عديدة في السودان هذا العام موجة جفاف حادة، وشُحّاً في الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض منسوب مياه النيل، تزامن مع تحذير مركز «إيقاد» من احتمالية هطول أمطار دون المعدل بنسبة تتجاوز 60% في معظم الولايات.

وفي الوقت الذي تعاني فيه بعض أقسام المشروع القحط والعطش، تشكو أقسام أخرى الغرق وطمر المحاصيل بالمياه الزائدة. يقول المزارع الشاب محجوب حسن، إن المشكلة تكمن في إدارة المياه: «العطش الذي يضرب مساحات واسعة من مشروع الرهد حتى خرجت من دائرة الإنتاج، ليس سببه قلة المياه وحدها، وليس كله بسبب عدم تأهيل قنوات الري، هناك مناطق أخرى تعاني من فرط المياه؛ مياه غمرت الأراضي، وأغرقت مساحات زراعية، وتسببت في إغلاق شوارع رئيسية، بينما امتلأت المصارف بالمياه». ويضيف: «إنها أزمة إدارة وتشغيل واستجابة في إدارة المياه وإدارة الري». ويقول حانقاً: «ما يحدث في مشروع الرهد هو تدمير ممنهج ومقصود عبر سياسات الدولة من إلغاء وزارة الري إلى إهمال حفر الترع وصيانة الأبواب، إلى إهمال وتقصير متابعة ضخ مناسيب المياه، حسب حاجة كل قسم ومكتب وترعة ونمرة في كل موسم، إلى رفض توفير التمويل الميسر والتقاوي والأسمدة عبر البنك الزراعي، إلى رفض تحديد أسعار تركيز تشجع المزارعين على بدء الإنتاج».

ورصدت «أفق جديد» مبادرات شعبية وجهوداً ذاتية نفذها أهالي وسكان قرية 21 العين التابعة لمشروع الرهد الزراعي لإزالة الحشائش والعوائق من الترع والقنوات المائية، بهدف تسهيل تدفق المياه وانسيابها إلى أراضيهم الزراعية، مطالبين بضرورة تدخل الجهات المعنية والمسؤولة العاجل لتوفير مياه الري وتأمين الضخ الكافي بالقنوات والمجاري الرئيسية والفرعية، وذلك لإنقاذ المحاصيل الزراعية التي باتت مهددة بالتلف والجفاف في مراحل نموها الحساسة، حماية لمجهودات المزارعين ودعماً للأمن الغذائي بالمنطقة.

«غالباً ما تتأثر معظم المساحات المزروعة بواسطة الأمطار لأن النبات يكون في طور لا يحتمل توالي هطول الأمطار ورداءة قنوات التصريف».

ويل للمختلفين!
عبد الله النعيم، صديق الزيلعي والمحبوب عبد السلام،،،،،

عبدالعزيز حسن علي

ملخص

يناقش المقال ظاهرة الاختلاف داخل المدارس الفكرية والتنظيمات السودانية، مؤكدًا أن اختلاف الرؤى والاجتهادات يمكن أن يكون مصدرًا لإنتاج المعرفة وتطوير الواقع، وأن الغاية ينبغي أن تكون الإنسان وكرامته لا التمسك الحرفي بالنصوص.

يستخدم الكاتب رواية «1984» لجورج أورويل ومفهوم «شرطة الفكر» لتشبيه طريقة تعامل بعض التنظيمات الأيديولوجية مع الأعضاء الذين يقدمون اجتهادات تتجاوز النص الرسمي، حيث يصبح التفكير المختلف وكأنه جريمة تستوجب الرقابة والإقصاء.

يستعرض نماذج من اجتهادات المحبوب عبد السلام، وصديق الزيلعي، وعبد الله النعيم، باعتبارها محاولات لمراجعة وتطوير تجارب الإسلام السياسي والماركسية والدولة الدينية، مشيرًا إلى أن أصحابها تعرضوا، بدرجات مختلفة، للتشويه أو الهجوم بدل مناقشة أفكارهم.

يخلص الكاتب إلى أن المشكلة ليست في الاختلاف، بل في طريقة التعامل معه؛ إذ يؤدي رفض الاجتهاد إلى إضعاف التنظيمات وتدميرها ذاتيًا. ويدعو إلى الاحتفاء بالتنوع الفكري وفتح مساحة للحوار والنقد المنتج، متسائلًا عن أسباب حدة هذه الظاهرة داخل الأحزاب الأيديولوجية مقارنة بغيرها.

لماذا؟

أتابع منذ فترة اجتهادات وأفكاراً لثلاثة من المهمومين بتطوير الواقع السوداني، من خلال تقديم قراءة جديدة للنصوص تلائم ضرورات الواقع والتعلم من التجربة في محاولة لاستشراف مستقبل أفضل، قراءة تعلي من قيمة الإنسان الذي هو الغاية في مقابل ضيق النصوص الوسيلة. الجدير بالملاحظة أنه لم يدّع أحدٌ منهم أنه أتى بما لم تستطعه الأوائل، بل على العكس وضعوا محاصيلهم في الشارع العام، وظلوا يرددون بلسان شافعي مبين: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب». هذه الاجتهادات لم تُقابَل بالترحاب أو حتى التسامح الفكري المتوقع لمسافرين في قطار واحد.

هدف الكتابة: -

الاحتفاء بالاختلاف المنتج للمعرفة، مع التأكيد على أن في التنوع قوة
محاولة دراسة ظاهرة الاختلاف داخل المدرسة الفكرية الواحدة وكيف يتم التعامل معها
التذكير دوماً أن الغاية هي الإنسان وكرامته وليس النص

دولة الإحاطة

جورج أورويل في روايته البديعة 1984، التي تدور حول دولة الإحاطة وحزبها المحيط، حيث تنصب الشاشات الكبيرة في المنازل والمكاتب وما بينهما ضاق أو اتسع، تراقب الحياة والأحياء، والشوارع المزينة بملصقات رئيس الحزب المكتوب عليها انتبه!! «الأخ الأكبر يراقبك».

مثل كل دول العالم، فإن دولة الإحاطة تتكون من عدة وزارات، لكن يبرز الاختلاف في التوصيف الوظيفي للوزارات وفي الأسماء المزوّرة لبعضها؛ فمثلاً وزارة الحقيقة هي المعنية بالأنباء والترفيه والتعليم والفنون الجميلة -الحقيقة طبعاً من وجهة نظر دولة الإحاطة- ووزارة السلم المختصة بالحرب، بينما وزارة الوفرة المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية، ثم وزارة الحب.

وزارة الحب

في دولة الإحاطة تكتسب وزارة الحب أهمية خاصة لأنها هي الوزارة التي ترعى القانون والنظام، ويقع في قلب وزارة الحب أهم إدارات دولة الإحاطة وقلب الدولة النابض؛ إدارة شرطة الفكر.

جريمة الفكر

بالطبع الفكر الجريمة المقصود هنا والذي تراقبه إدارة شرطة الفكر بحرص شديد و«بحب» هو الفكر المتجاوز للفكر الرسمي المُنَزَّل من القيادة، أي فكر الاجتهاد لما فيه نص.

الحماية من جريمة التفكير

ولأن التفكير جريمة في دولة الإحاطة، لذلك شرعت دولة الإحاطة في حماية مواطنيها من التفكير! نعم حمايتهم (عدييل)، أليس من مهام الدول الرشيدة حماية مواطنيها ضد الأخطار الراهنة والمتوقعة؟! في دولة الإحاطة تم حماية المواطنين من التفكير بعدة طرق أهمها منع اللغة القديمة واختراع لغة جديدة فُرضت بالقوة بهدف «الحد من آفاق التفكير بحيث تصبح جريمة الفكر شيئاً مستحيل الوقوع من الناحية النظرية». لأن «جريمة الفكر لا تفضي إلى الموت: جريمة الفكر هي الموت نفسه».

حلم التغيير

يدخل الأفراد آمنين ومطمئنين إلى حوش الأحزاب السودانية بمداخل مختلفة، لكنهم يتفقون رغم اختلاف المدارس

الفكرية في أن لديهم حلماً، حلم بتغيير الواقع الراهن لواقع متخيل أفضل؛ دولة الصحابة، دولة قومية من المحيط إلى الخليج، دولة السودان الجديد، أو دولة العدالة الاجتماعية، فكرة ما، فكرة نبيلة ما إن تتنزل من الشعار إلى واقع الناس حتى تشتعل الحقول قمحاً ووعداً وتمنّي، ويرعى الذئب مع الغنم، وتملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن مُلئت جوراً وظلماً.

الفكرة + التنظيم + أخرى = التغيير

ولتنزيل هذه الفكرة (البرنامج/النص الأساس) إلى الواقع يأتي التنظيم، وهو توجيه طاقات الأفراد للعمل المشترك من خلال لائحة منظمة (نص ثانوي للنص الأساس ومكمل له). التنظيم هدفه صهر طاقات أفراد مؤمنين بحلم ما للتغيير في (فرن) بهدف إنتاج التغيير أو الاقتراب من تحقيقه. بالطبع هنالك عوامل أخرى رئيسية وثانوية تؤثر في المعادلة، لكن الحديث هنا عن الصورة في شكلها الأكبر.

عندما يبدأ التفكير

تبدأ مشاكل العضو مع التنظيم عندما يفكر العضو، مع ضرورة التذكير أن ليس كل الأعضاء لديهم مشاكل لا قدر الله! عندما يبدأ العضو يقارن بين الفكرة والواقع وبين الواقع والأهداف المعلنة، بين التضحيات المقدمة وضآلة النتائج المتحققة. ولأن الذي يجمع بين العضو والتنظيم هو النص لذا يكون من المنطقي أن ينظر العضو أولاً وبعمق في النص بشكله النظري والعملي، ويعيد النظر فيهما مرتين فقد تكون المشكلة في النص أو فهم النص أو تطبيق النص.

النص

النص سواء كان برنامجاً أو لائحةً أو تطبيقاً عملياً أو غيرها هو في النهاية نص مثله مثل كل النصوص يخضع لتفسير أو تأويل الأفراد من مواقع مختلفة، منها حسن النية ومنها غير ذلك، ومنها أيضاً المصالح الخاصة والأفهام والعلوم المختلفة للأفراد وظروف المكان والزمان، كل تلك العوامل وغيرها تؤثر في تفسير وتطبيق النص ليأتي النص مبيناً أو مترجحاً بين التفسير الضيق للنص أو توسيع النص للحصول على أفضل ما فيه عن طريق التأويل أو تجارب الواقع. وهنا يمكن النظر لخلاف القراء مع سيدنا عليّ- القراء حفظة القرآن الذين أسماهم خصومهم ظلماً بالخوارج- عندما رفضوا التحكيم ثم خروجهم لاحقاً عليه وتكفيره، وحجتهم في ذلك أن نص حكم القرآن في البغاة واضح وضوح الشمس وهو عين التفسير الضيق للنص.

من يفسر النصوص؟

ولأن هنالك نصاً غير مكتوب في لوائح أي تنظيم سوداني يحدد بوضوح لا يحتمل اللبس أن «الأعضاء جميعهم متساوون لكن أعضاء القيادة أكثر تساوياً من غيرهم»، لذلك تُؤوَّل مهمة وضع النص أحياناً أو تفسير النص أو تطبيقه إلى القيادة أو بعض منها، وهنا ينشأ ما يسمى بالنص الرسمي للتنظيم، ويتم منع أي محاولة (جريمة) من آخرين لنقد النص الأصلي، أو تطويره، أو تقديم نص بديل داخل نفس الفكرة. وهنا دوماً يتم تذكير الأعضاء بعدة طرق بأن الاجتهاد مطلوب ومحبب و(كويس جداً) فيما ليس فيه نص (النص الرسمي)، ويتم النسيان عن عمد أن النص هدفه خدمة الإنسان وليس العكس؛ لأن الإنسان لم يُخلق لخدمة النص.

وحدة الفكر والعمل

ولأن التنظيم ليس «نادياً ثقافياً» أو «منتدى فلسفياً للجدل»، فالتنظيم يطالب أفراده بوحدة الفكر والعمل ولا يسمح بوجود «تيارات مختلفة متصارعة» تحت ذريعة إنتاج الأفضل فكرياً وتنظيمياً ومن أجل تحقيق الحلم الأكبر؛ فوحدة الفكر والعمل ضرورة وليست ترفاً فكرياً، لذلك يظل «الأخ الأكبر دوماً يراقبك» ويذكرك بأن «الذي ينبع من فكتوريا لابد أن يصب في المتوسط»، وإلا على المختلف أن يترك لهم صافي نيلهم الحالي ويبحث عن نيل جديد يستطيع به شق صحراء العتمور، لو استطاع إليها سبيلاً أو استطاع إليه سبيلاً.

الاجتهاد فيما فيه نص

خلص المحبوب عبد السلام، في مراجعاته للتجربة الفكرية والمشروع العملي للحركة الإسلامية السودانية «دولة الإنقاذ»، إلى أن «الإسلام السياسي قد استنفد أغراضه»، ويرى ضرورة تقديم مشروع جديد يرتكز على

الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع اعتبار قيم الإسلام العامة مرجعية هادية للمجتمع.

أما صديق الزيلعي، فيرى من خلال مراجعاته لتجربة الحزب الشيوعي السوداني الحالية القائمة على الماركسية اللينينية، أن «هذه النسخة من الماركسية ليست الأفضل ضمن ما أنتجه الفكر الماركسي»، ويدعو إلى تجديد الحزب عبر الانفتاح على الأفضل من قراءات أخرى للماركسية وللفكر الإنساني عموماً، مع العمل على استقطاب قوى ديمقراطية جديدة، والسماح بوجود التيارات داخل الحزب الشيوعي مع الإقرار بوحدة المركز، مع ضرورة إصلاح مفهوم «المركزية الديمقراطية» فكراً وممارسة.

بينما تركز اجتهادات عبد الله النعيم على علمانية الإسلام ورفضه للدولة الدينية، وإنكار تطبيق الحدود كمعتقد مع إقراره بإمكانية تطبيقها من خلال قبول العقل العام للمواطنين، وأهمية تطوير شريعة الأحوال الشخصية والفقه الإسلامي، مع التركيز على دولة المواطنة بغض النظر عن المعتقد والعرق.

هذه الاجتهادات لكل من الزيلعي والمحبوب والنعيم متاحة في مصادرها الأصلية من كتب ومقالات؛ فليس الهدف من هذه السطور الاتفاق أو الاختلاف معهم، أو الترويج لأفكارهم أو نقدها أو الدفاع عنها أو تلخيصها أو تفسيرها، بل الغاية -إلى جانب التضامن مع أصحابها في مواجهة النقد غير البناء والاحتفاء بالاختلاف- هي محاولة أولية لتأمل ظاهرة الاختلاف داخل المدرسة الفكرية الواحدة وكيفية التعامل معه.

الأخ الأكبر يراقبك

رغم الاختلافات الفكرية بين هذه المدارس، لكنها تتفق - للدقة بعض أعضائها - في مواجهة المختلف بعدة أساليب يمكن تسميتها بمطاردة الاختلاف «شرطة الفكر»، من خلال الحصار، التشويه أو التجاهل، وغيرها أمثلة ليست للحصر:

التأكيد دوماً أن حق تقديم أفكار جديدة أو أي اجتهادات يتم داخل النص الرسمي وليس خارجه

وصم أفكار واجتهادات المختلف بالانحراف عن الأفكار الأساسية للتنظيم (النص الرسمي) وأنه كافر بما أنزل إليه من محكمات آيات التنظيم البينات

الهجوم الشديد على المختلف من جماعته، وهذا الهجوم تزيد حدته مع أي إنتاج جديد للمختلف، مقال، حلقة تلفزيونية، ورقة في مؤتمر، دراسة أو كتاب جديد

في مقابل الهجوم الداخلي للمختلف يتم العكس بالاحتفاء الخارجي من مدارس فكرية أخرى باعتبار أنه «شهد شاهد من أهلها» الفكري وهي حالة هلاريخا بامتياز في واقعنا الفكري والسياسي

الاختلاف لا يتطور إلى أعلى بمناقشة الأفكار أو الوصول إلى خلاصات من خلال أدوات الحوار ما عدا استثناءات قليلة تمثل نقاطاً صغيرة مضيئة في ظل ظلام دامس

ولأن الاختلاف لا يناقش الأفكار، فهو يلجأ في معظم الأحوال إلى الاستسهال والاتكال على نظرية المؤامرة واستخدام الوسائل المجربة في اغتيال الشخصية؛ مثل أن نتاج أفكار المختلف الجديدة «أنه باع نفسه وتاريخه لجهة ما وقبض الثمن المادي»، أو أن المختلف "أساساً كان لا يؤمن بأفكار التنظيم بل كان مجرد غواصة لتنظيم آخر معادٍ».

التدمير الذاتي بدعوة المختلف إلى الخروج من التنظيم، إذا ما زال عضواً به، وحثه على تكوين تنظيمه الجديد ليستوعب أفكاره بدل أن «يعدي الآخرين بفيروس التفكير» ومن «أجل الحفاظ على نقاء التنظيم». من جريمة التفكير.

خاتمة

هنالك أسئلة كثيرة خاصة بهذا الموضوع، لكن من الصعب إحاطتها في مقال واحد، أو من شخص واحد، لكني في النهاية أضيف سؤالاً واحداً قد تضيف الإجابة عليه في فهم هذا الموضوع وقد لا تفيد، لا أدري.

لماذا هذه الظاهرة - لو ادعينا أنها ظاهرة - هذه الظاهرة تتواجد فقط في الأحزاب الأيديولوجية بخلاف الأحزاب الطائفية؟ وحتى لو وجدت في الأحزاب الطائفية تتواجد بشكل أقل حدة.

هل للأمر علاقة بتسامح التصوف؟ أم أن الأمر مجرد مياعة فكرية وتنظيمية هنا مقابل صرامة فكرية وتنظيمية هنالك؟ لا أدري.

هذه محاولة لا تدعي أنها أكثر من محاولة، ربما تفتح نقاشات بعضها سيكون جاداً ومفيداً من أجل يوم باكر، وبعضها الآخر في ظل «ضيق النفس وتعثر مختلف المشاريع الفكرية والحرب» سيواصل التفكير التأمري في قراءة التاريخ والحاضر والمستقبل.

وقف الحرب ليس صناعة السلام.....

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن وقف الحرب في السودان لا يعني صناعة السلام، فالهدنة قد توقف إطلاق النار، لكنها لا تنهي أسباب الصراع ولا تعالج جذوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يشير إلى أن الحرب غيّرت موازين القوة، وفككت مؤسسات الدولة، وأعادت تشكيل المجتمع وعلاقة المركز بالأقاليم، ما يجعل العودة إلى النظام السابق للحرب عبر أشخاص أو تحالفات جديدة مجرد تأجيل للأزمة.

يطرح الكاتب الحاجة إلى عقد سياسي جديد يقوم على إعادة بناء الدولة، وتوزيع السلطة والثروة، وإصلاح المؤسسات، والعدالة الانتقالية، وعودة النازحين واللاجئين، وإعادة الإعمار، مع بقاء العملية سودانية في جوهرها.

يخلص إلى أن الاختبار الحقيقي ليس عدد المبادرات أو الاتفاقات، بل القدرة على الانتقال من إدارة الحرب إلى صناعة السلام؛ فإدارة الحرب تبحث عن إيقاف القتال، بينما صناعة السلام تعمل على منع عودته وإنهاء أسبابه.

أي حديث عن وقف الحرب في السودان بمعزل عن صناعة السلام ليس سوى استهلاك سياسي، لا ينسجم مع طبيعة التحولات التي أحدثتها الحرب، ولا مع واقع السودان الذي يتشكل الآن.

فالحرب لم تعد مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين يمكن إنهاؤها بقرار أو اتفاق لوقف إطلاق النار. خلال سنواتها تغيرت خرائط السيطرة، وتبدلت موازين القوة، وتفككت المؤسسات، وظهرت مراكز نفوذ جديدة، وتعمقت الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وانتقلت أجزاء واسعة من الاقتصاد إلى منطق الحرب، بينما أصبح العامل الإقليمي والدولي جزءًا من معادلة الصراع.

لهذا فإن السؤال الحقيقي لم يعد: كيف نوقف إطلاق النار؟

بل: كيف نحول نهاية القتال إلى بداية للسلام؟

فالهدنة يمكن أن توقف المدافع، لكنها لا توقف أسباب الحرب. ويمكن للأطراف أن تتفق على تجميد القتال بينما يبقى السلاح خارج مؤسسات الدولة، وتظل الموارد موزعة بين مراكز القوة، وتبقى قضايا العدالة والمواطنة والعلاقة بين المركز والأقاليم بلا حل.

عندها نكون قد نقلنا الحرب من الميدان إلى السياسة، لا أننا أنهيناها.

السودان يحتاج إلى عملية سلام حقيقية، لا إلى عملية تفاوض هدفها الوحيد الوصول إلى وقف إطلاق النار. السلام ليس ورقة توقعها القيادات ثم تعود إلى مواقعها، وإنما عملية طويلة لإعادة بناء الدولة والمجتمع والثقة.

وهذه العملية تبدأ من الاعتراف بأن السودان الذي سيخرج من الحرب لن يكون السودان الذي دخلها.

لقد تغير المجتمع، وتغيرت موازين القوة، وتغيرت علاقة الأقاليم بالمركز، وظهرت قوى اجتماعية وسياسية جديدة، وتراكمت مظالم وفواجع لا يمكن تجاوزها بخطاب المصالحة وحده. كما أن ملايين النازحين واللاجئين لن يعودوا إلى واقعهم القديم وكأن شيئًا لم يحدث.

لذلك فإن إعادة إنتاج النظام السياسي السابق للحرب، بأشخاص أو تحالفات أو شعارات جديدة، لن تكون سلامًا؛ ستكون تأجيلًا للأزمة.

المطلوب هو عقد سياسي جديد يعيد تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم، وبين الدولة والمجتمع، ويضع أسسًا واضحة لتوزيع السلطة والثروة، وإصلاح المؤسسات وأهمية العدالة الانتقالية، وعودة النازحين واللاجئين، وإعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات العامة.

والأهم أن تكون هذه العملية سودانية في جوهرها، حتى وإن احتاجت إلى ضمانات ودعم إقليمي ودولي.

فالتدخل الخارجي يمكن أن يساعد في صناعة السلام، لكنه لا يستطيع أن يصنع دولة نيابة عن السودانيين.

وهنا تكمن خطورة اختزال الأزمة في سؤال: من يحكم السودان بعد الحرب؟

السؤال الأعمق هو: كيف سيُحكم السودان بعد الحرب؟

فإذا انتهت الحرب وبقي السلاح وسيلة لتحديد النفوذ، وبقيت الموارد مصدرًا لتمويل القوى المسلحة، وبقيت الدولة عاجزة عن فرض مؤسساتها، فلن يكون ما حدث سلامًا مهما كانت أسماء الحكومة أو الموقعون على الاتفاق.

وقد تكون أخطر حرب هي تلك التي تأتي بعد وقف الحرب؛ لأنها تبدأ حرب المصالح والنفوذ والموارد والشرعية، وربما حربًا سياسية تستخدم أدوات السلاح نفسها التي لم تُفكك.

لهذا فإن أي تسوية لا تضع قضية الدولة في قلبها ستكون تسوية هشة.

والسلام الحقيقي لا يعني أن ينتصر طرف على آخر، ولا أن يحصل كل طرف على حصته من السلطة. السلام يعني أن تصبح الدولة أكبر من أطراف الحرب، والمواطنة أقوى من السلاح، والسياسة أقوى من القوة العسكرية.

كما يعني أن يشعر السوداني في دارفور وكردفان والشرق والجزيرة والخرطوم والشمال بأن الدولة ملك له، وليست امتيازًا لمركز أو جماعة أو مؤسسة.

ومن هنا فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى الانتقال من إدارة الحرب إلى صناعة السلام.

إدارة الحرب تبحث عن كيفية إيقاف القتال.

أما صناعة السلام فتبحث عن كيفية منع عودته.

إدارة الحرب تتعامل مع أطراف الصراع.

أما صناعة السلام فتتعامل مع أسباب الصراع.

إدارة الحرب تنتهي عند توقيع الاتفاق.

أما صناعة السلام فتبدأ من اليوم التالي للتوقيع.

وهذا هو الاختبار الحقيقي لكل المبادرات المطروحة أو التي ستأتي.

فليس مهمًا كم مبادرة ستظهر، ولا كم لجنة ستتشكل، ولا كم مؤتمر سيُعقد، وإنما: هل نحن أمام مشروع لإنهاء الحرب، أم مشروع لبناء السلام؟

السودان لا يحتمل المزيد من التسويات المؤقتة.

بعد كل هذا الدمار والنزوح وفقدان الأرواح وانهيار المؤسسات، لن يكون من المقبول أن تتوقف المدافع فقط لكي يبدأ العد التنازلي لحرب جديدة.

إن اللحظة التاريخية التي يقف أمامها السودان أكبر من مجرد البحث عن هدنة.

إنها لحظة تقرير: هل نعيد بناء الدولة التي انهارت، أم نعيد إنتاج الشروط التي أسقطتها؟

ولهذا فإن وقف الحرب ليس نهاية الطريق؛ بل هو أول اختبار لصناعة السلام.

والسودان لا يحتاج إلى صمت المدافع لفترة، بل إلى سلام يجعل عودتها أصعب من أن تكون خيارًا سياسيًا.

فالهدنة قد توقف الحرب، لكن السلام وحده ينهيها.

الشهادة السودانية.. خلف النتيجة أسئلة أخرى

ملخص

أُعلنت نتيجة الشهادة السودانية 2026 وسط فرحة واسعة، لكنها كشفت أسئلة تتجاوز النجاح، أبرزها ارتباط التفوق بالقدرة المادية، وحضور التعليم الخاص بقوة في قائمة الأوائل.

الحرب جعلت الوصول إلى قاعة الامتحان تحدياً بحد ذاته؛ فبينما جلس أكثر من نصف مليون طالب، حُرم أضعافهم من الامتحان بسبب النزوح والظروف الأمنية.

أثارت سيطرة المدارس الخاصة على قائمة المتفوقين، مقابل غياب المدارس الحكومية، تساؤلات حول تكافؤ الفرص وتراجع التعليم الحكومي لصالح التعليم الخاص.

بين الزغاريد ودموع الأمهات، يظل السؤال الأهم: من نجح فعلاً في امتحان التعليم؛ الطلاب، أم المدارس الخاصة، أم الدولة التي تركت مدارسها تنهار؟

في أجواء غلب عليها الفرح، أعلنت الخرطوم نتيجة امتحانات الشهادة السودانية للعام 2026، في مشهد لم يكن خالياً من الدلالات التي تتجاوز فرحة النجاح وأسماء المتفوقين. وعلى لوحة خلفية اصطفت أمامها قيادات التعليم، برز شعار «بنك الخرطوم» بوصفه راعياً لإعلان النتيجة، وكأن الشعار في حضوره اللافت يفسر، في الوقت ذاته، أحد معايير التفوق والنجاح في واقع التعليم اليوم: فمن يملك المال يستطيع العبور والانتصار، ومن لا يملكه، ليس أمامه سوى أن يعيد التجربة مرة أخرى.

وفي مؤتمر إعلان النتيجة، جاءت الإجابة الأولى باسم «تقى النور محمد النور»، التي أُعلن اسمها متصدراً للشهادة السودانية بنسبة بلغت 97,7%. غير أن الإجابة لم تكن مكتملة؛ إذ سرعان ما فتحت نتيجة الأولى على الشهادة السودانية الباب أمام أسئلة أخرى. ففارسة الشهادة والمتوجة بتاج التفوق لم تتمكن من اقتسام فرحة نجاحها مع والدها، بعدما حالت الحرب بينها وبين واحدة من أبسط حقوق الفرح: أن يكون الأب حاضراً حين تنجح ابنته.

والحرب التي حالت بين الأولى على الشهادة وفرحة نجاحها، كانت أيضاً العائق الأبرز أمام آلاف الراغبين في الجلوس للامتحان، حتى إن الوصول إلى قاعة الامتحان نفسها صار امتحاناً سابقاً على ورقة الأسئلة. وبحسب الأرقام الرسمية، تجاوز عدد الجالسين لامتحانات الشهادة السودانية نصف مليون طالب وطالبة، بينما غاب ضعف هذا العدد بعدما أعجزتهم ظروف الحرب عن الوصول إلى مراكز الامتحان.

ولعل النتيجة المعلنة هي التي دفعت أحدهم، على سبيل السخرية، إلى اقتراح أن نطلق عليها «امتحانات مؤسسة أبوذر الكودة». فمن بين المائة الذين أُعلن عن تفوقهم في امتحانات الشهادة السودانية، كان هناك 51 طالباً وطالبة من مؤسسة الكودة للتعليم الخاص؛ وهو رقم كبير بما يكفي لأن يتجاوز حدود الإحصائية في كشف النتائج، ويتحول إلى سؤال عام عن طبيعة التعليم نفسه: عن تسليعه وتخصيصه، وعن مدى التكافؤ في الفرص بين الممتحنين.

وفي الطريق إلى قاعات الامتحان، كانت لغة الدولة الرسمية ترى في امتحان الشهادة السودانية مرادفاً للسيادة الوطنية، وهي الدولة نفسها التي لم تجد، في مواجهة دلالة حضور مدارس بعينها في قائمة المتفوقين، سوى أن تسحب أسماء المدارس حين تعلن عن الأوائل.

ولعل الوزارة، وهي تتجنب الإشارة إلى المدارس التي ينتمي إليها المتفوقون، كانت تحاول تفادي إظهار سيطرة مدرسة بعينها على قائمة الأوائل، لكنها، في المقابل، تركت سؤالاً أكبر بلا إجابة: أين مدارس الحكومة؟

أين الخرطوم النموذجية وأسماء عبد الرحيم؟ أين مدارس مصطفى الشيخ الأمين؟ أين مدني وعطبرة وبورتسودان؟ أين الأبيض؟ وأين مدارس نيالا والفاشر وزالنجي والجنينة؟

مديرة مدرسة ثانوية ظلت لأكثر من ربع قرن تتابع لحظة إعلان النتيجة باعتبارها «يوم العيد والحصاد»، بدت هذه المرة غير مبالية بالنتيجة الأخيرة. وقالت في حديثها لـ«أفق جديد»: «هذا شهر لا نفقة للمدارس الحكومية فيه». وأضافت: «نحن نعيش سطوة «الخاص». في وقت سابق كنا نتابع المؤتمر سابقاً وفي البال أنه سيتم إذاعة طالب من مدرستنا، وهو الأمر الغائب في ظل الأوضاع السائدة الآن، وما يحدث الآن هو تتويج لمبالاة الحكومة في التعاطي مع المدارس الحكومية».

وبالنسبة إليها، عبّرت النتيجة المعلنة عن ظاهرة تكديس المتفوقين في مدارس محددة، وهي فكرة تظل موضع انتقاد، لأنها تمنح المدرسة ميزة يصعب قياسها بمعزل عن البيئة التي جُمعت فيها هذه النخبة من الطلاب، بما يؤثر، بالتالي، على تكافؤ الفرص، ويفتح الباب أمام تحويل التعليم من حق عام إلى سلعة.

وفي النسخة الأخيرة من الشهادة السودانية، لم يكن الامتحان الحقيقي هو ما جاء في ورقة الأسئلة وحدها، وإنما كان الامتحان الأصعب هو الوصول إلى الورقة نفسها. فقد تجاوز عدد الجالسين للامتحانات نصف مليون طالب وطالبة، بحسب الإحصاءات الرسمية، بينما ظل أضعاف هذا العدد خارج قاعات الامتحان، بعدما حرمتهم الحرب من مجرد فرصة الجلوس

«من بين المائة الذين أُعلن عن تفوقهم... كان هناك 51 طالباً وطالبة من مؤسسة الكودة للتعليم الخاص.»

«الوصول إلى قاعة الامتحان نفسها صار امتحاناً سابقاً على ورقة الأسئلة.»

للشهادة. وفي بلد أصبح فيه التعليم نفسه ساحة للصراع والاستخدام السياسي، لم يكن غريباً أن تحضر في المؤتمر الصحفي سيرة أبناء قيادات الدعم السريع الذين جلسوا للامتحانات، في سياق توظيف المواقف السياسية في امتحانات الشهادة السودانية، باعتبارها حقاً لكل السودانيين.

غير أن التفاوت هنا لا يبدو متعلقاً فقط بالمدارس الخاصة في مقابل المدارس الحكومية التي حولتها الحرب إلى أطلال مبان، بل يتخذ التفاوت شكلاً جغرافياً أيضاً؛ فثمّة فارق لا يمكن تجاهله بين نتائج من جلسوا لامتحانات الشهادة السودانية داخل السودان، وأولئك الذين جلسوا للامتحان ذاته في المراكز الخارجية، حيث يتوفر الأمان، وبالطبع الكهرباء والظروف المواتية للتحصيل.

وهي أوضاع تجعل الآباء في كامل الرضا عن تحصيل أبنائهم الممتحنين داخل السودان، حيث تمثل نسبة 60% عبوراً وكامل الانتصار على الأوضاع التي عاشوها، وإن لم تكن كافية للعبور نحو الجامعة.

لذلك، فإن الزغاريد والسجود ودموع الأمهات التي صاحبت إعلان أسماء الناجحين ليست هي القصة كلها. خلف لحظة الفرح تقف قصة أخرى عن بلد أصبح النجاح فيه امتيازاً، والوصول إلى الامتحان نفسه إنجازاً، بينما يتراجع التعليم الحكومي خطوة بعد أخرى، وتتقدم مؤسسات التعليم الخاص لاحتلال المساحة التي تركتها الدولة.

وهكذا يصبح المشهد أكثر وضوحاً: تسليع التعليم وتخصيصه لم يحدثا من فراغ، وإنما في مساحة تركتها الدولة بانهيار مدارسها الحكومية، وتراجع مؤسساتها التعليمية، وتدمير مدارسها النموذجية، ثم جاء التعليم الخاص ليملأ ذلك الفراغ.

وبينما يحتفل السودان بنجاح أبنائه في الشهادة السودانية، يظل الامتحان الأكبر بلا نتيجة معلنة: من الذي نجح فعلاً في امتحان التعليم؟

الطلاب الذين جلسوا للامتحان؟ أم المؤسسات التي تكدّس المتفوقين ثم تعلنهم على الملأ؟ أم دولة تركت مدارسها تنهار، ثم اكتفت بإعلان النتيجة؟

ربما لهذا لم يعد السؤال الساخر عن «امتحانات التفاوت الطبقي والجغرافي» مجرد نكتة عابرة. فحين يقفز عدد المتفوقين من طالب واحد في مدرسة خاصة إلى 51 في سنوات قليلة، وحين تغيب مدارس الدولة عن المشهد، يصبح السؤال مشروعاً، ويصبح الصمت عن الإجابة جزءاً من الإجابة نفسها.

«ما يحدث الآن هو تتويج لمبالاة الحكومة في التعاطي مع المدارس الحكومية.»

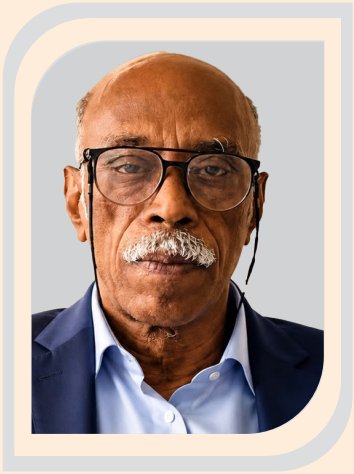

حين تنقسم الشهادة وينكسر المستقبل

عاطف خليل

ملخص

يكشف الكاتب عن سابقة خطيرة في تاريخ السودان، تتمثل في صدور نتيجتين للشهادة الثانوية من سلطتين مختلفتين، مع إعلان إحداهما عدم الاعتراف بنتيجة الأخرى، بما يهدد وحدة المناهج والمعايير والشهادات والقبول الجامعي.

يحذر من أن هذا الانقسام يضاعف معاناة الطلاب الذين عاشوا الحرب والنزوح وفقدان الأحبة، ثم وجدوا مستقبلهم الدراسي نفسه موضع شك، ما قد يضرب ثقتهم في العدالة والانتماء ويجعل الجغرافيا العسكرية عاملًا في تحديد مستقبلهم.

يرى أن معالجة الأزمة تتجاوز التعليم إلى أبعاد سياسية واجتماعية وتربوية، تبدأ بتوحيد مؤسسات الدولة وإعادة بناء نظام تعليمي وطني يضمن لكل طالب تعليمًا عادلًا وشهادة معترفًا بها وفرصًا متكافئة.

ويؤكد أن الطلاب ليسوا طرفًا في الحرب، داعيًا إلى إخراج التعليم من منطق السيطرة العسكرية، وجعل السلام مدخلًا لتوحيد الشهادة وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، وصون كرامة المعلمين، واستعادة السودان لمستقبله.

عشنا وشفنا .... لأول مرة في تاريخ السودان، فيما أعلم، يجد أبناؤنا وبناتنا أنفسهم أمام نتيجتين للشهادة الثانوية، نتيجة أصدرتها سلطة في نيالا تسمي نفسها تأسيس، وأخرى أصدرتها سلطة الأمر الواقع في الخرطوم وتطلق على نفسها حكومة الأمل... والمضحك المبكي أن حكومة تأسيس نوهت أنها لا تعترف بنتيجة امتحانات الخرطوم، وهذا تطور تربوي بالغ الخطورة، لأن وجود سلطتين تعليميتين في وطن واحد يعني بالضرورة بداية انقسام في المناهج، والمعايير، والامتحانات، والشهادات، والقبول الجامعي، وربما في مفهوم الطالب نفسه عن وطنه ومستقبله.

ينبغي أن نسأل تربويًا قبل أن نسأل سياسيًا.. ماذا يحدث لطالب عاش الحرب والنزوح واللجوء بالإضافة إلى فقد الأحباب، ثم وجد شهادته موضع شك أو اختلاف؟ كيف ستتأثر ثقته في العدالة، وانتماؤه، وعلاقاته بزملائه، وطموحه الجامعي والمهني؟ وماذا عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي قد تصنع جيلًا يشعر بأن مستقبله تحدده الجغرافيا العسكرية لا قدراته واجتهاده؟

المعالجة لا يمكن أن تكون تعليمية وحدها. نحتاج إلى معالجة سياسية تعيد توحيد مؤسسات الدولة، واجتماعية تداوي آثار الانقسام، وتربوية تعيد بناء نظام تعليمي وطني موحد، يحفظ حق كل طفل في تعليم عادل، وشهادة معترف بها، وفرصة متكافئة.

لقد اختلفنا سياسيًا، لكن أبناءنا ليسوا طرفًا في الحرب. فلنخرج التعليم من منطق السيطرة العسكرية، ولنجعل السلام مدخلًا لإعادة بناء المدرسة والجامعة والشهادة والوطن. فالسلام الحقيقي أن يتوقف الرصاص، وتتوحد الشهادة، ويعود الطفل إلى مدرسته، ويستعيد المعلم كرامته، ويستعيد السودان مستقبله.

حوار حول وطن.. الإطار العام والمحاور

أ. د. أبوبكر حمد

ملخص

يتناول المقال تجارب الحوار الوطني في السودان، ويقترح تشكيل لجنة مركزية لإدارة الحوار، تتولى وضع اللوائح، وتحديد المحاور والمواعيد والأماكن، وتهيئة المناخ، والإعلام، والكوادر والميزانية.

يحدد الكاتب ستة محاور رئيسية للحوار: حماية الدستور والنظام الديمقراطي الاتحادي، وحرية التنظيم، والسلام والتعايش السلمي، والعدالة، والخطة الاقتصادية وإعادة الإعمار، ثم صياغة دستور دائم.

يرى أن نجاح الحوار يتطلب الاتفاق مسبقًا على قواعده ومخرجاته، وتوفير بيئة آمنة، وضمان استقلال المؤسسات، والفصل بين أدوار الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب رؤية اقتصادية للإسعاف وإعادة الإعمار والتنمية الزراعية.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح الحوار مرهون بالشفافية والممارسة الديمقراطية والاستحقاق المؤسسي، مع ضرورة التمييز بين القوى الداعمة للعملية الديمقراطية وتلك التي تعرقلها، لضمان انتقال سياسي مستدام.

عند التأريخ لمسيرة الحوار الوطني في السودان منذ استقلاله وعلى مدى العقود السبعة الماضية، نجد أنه قد شهد محطات متعددة تمثلت في حوارات، ومفاوضات، وتشاورات، وجلسات مطولة لمناقشة أوجه الاختلاف، والتي أسفرت في كثير من الأحيان عن مخرجات وحصاد ملموس. ولعل أبرز هذه المحطات تمثلت في الحوارات التي أُجريت مع حاملي السلاح، والتي أفضت إلى تفاهمات أسفرت عن جمع السلاح ودمجه، فضلًا عن إيقاف إطلاق النار.

كما تم عقد مسارات حوارية أخرى مع الأحزاب السياسية عبر مراحل مختلفة، تضمنت اجتماعات تشاورية معها في الداخل والخارج، بهدف التوصل إلى تسويات وتفاهمات مشتركة تتيح لها الاندماج في العملية السياسية وإدارة الدولة عبر المشاركة في الحكومة القائمة وفق اشتراطات وضوابط متفق عليها مسبقًا. وإلى جانب ذلك، انعقد الحوار المجتمعي الشامل الذي ضم قطاعات واسعة شملت الشباب، والمرأة، والإدارات الأهلية للقبائل، وممثلي حقوق الأطفال وكبار السن، والطرق الصوفية، والأندية الرياضية، والثقافية، والاجتماعية. وقد أتى هذا الحوار المجتمعي أُكله، وأسفر عن صياغة رؤى، وطموحات، وأحلام، وتوقعات تم توثيقها في مسودات تفصيلية لترفع إلى الجهات المختصة.

لجنة الحوار.. طبيعتها ومهامها الرئيسية

في المرحلة الراهنة، يبرز أمامنا استحقاق تشكيل لجنة جديدة معنية بإدارة الحوار المنشود. وتتجسد الطبيعة الوظيفية لهذه اللجنة في كونها أمانة عامة أو سكرتارية مركزية، تكمن مهامها الأساسية والجوهرية في إدارة جلسات الحوار، وصياغة التوصيات، واستخلاص مخرجات ذات صفة إلزامية وقابلة للتنفيذ.

أما بالنسبة لمهام اللجنة، فعلى الرغم من وجود مهام كثيرة إضافية، يمكن حصر المهام الرئيسية في سبع نقاط -حسب رؤية كاتب المقال- وهي كالتالي:

1. إعداد اللوائح.
2. تحديد المحاور.
3. تحديد أماكن وأزمنة انعقاد الجلسات.
4. تهيئة المناخ للمشاركين.
5. الإعلام المصاحب لعملية الحوار.
6. الكادر البشري المساهم في إدارة الحوار.
7. الميزانية التقديرية الأولية الخاصة بعملية الحوار.

ولضمان فعالية مهام هذه اللجنة، يتعين عليها -قبل الشروع الفعلي في جلسات الحوار- وضع وتنفيذ حزمة من الترتيبات الواقعية لهذه المهام وطرحها على كافة الأطراف المعنية بهدف التوافق عليها مسبقًا قبل الجلوس على طاولة الحوار. وذلك على النحو التالي:

اللوائح المنظمة لعملية الحوار: تطوير القواعد والأطر اللائحية لعملية الحوار، بوضع لائحة تنظيمية أو خارطة طريق دقيقة تحدد آليات إدارة الجلسات، وطبيعة التوصيات، ومدى إلزاميتها (سواء تطلبت توافقًا، أو إجماعًا، أو غير ذلك من التفاصيل الإجرائية).

تحديد المحاور

الأساسية: ضبط نطاق الموضوعات المطروحة للحوار، حيث حصر المحاور التي تشكل جدول أعمال الحوار، لأن ترك تحديدها للشعب بصورة مطلقة يخلق تعقيدات واسعة، مما يستدعي قيام اللجنة بوضع إطار استراتيجي يتم ترك تفاصيله لاحقًا للمجالس التشريعية المنتخبة لتحقيق استدامة الديمقراطية. لكن في الوقت نفسه هناك محاور مصيرية لا بد أن تضعها اللجنة والاتفاق والإجماع عليها في الحوار عبر الإجراءات المتبعة، لأنها تشكل المخرجات التي سيتم البناء عليها في المرحلة التالية للحوار.

تهيئة المناخ للمشاركين والمحاورين: بتوفير بيئة آمنة وملائمة وتوفير الأمن والأمان لهم.

الخطاب الإعلامي: إدارة الحملات والتغطية الإعلامية المرافقة، بوضع استراتيجية إعلامية واضحة لتوعية المجتمع بمسارات الحوار وتفاصيله، فضلًا عن تهيئة المناخ العام الملائم.

الإطار الزمني والمكاني: تحديد الأماكن والأزمنة الدقيقة لافتتاح واختتام جلسات الحوار.

تحديد الكوادر البشرية اللازمة: تنظيم أدوار الطواقم البشرية في الإدارة لدعم السكرتارية وتسيير أعمالها بكفاءة في العمليات المساندة.

رصد ميزانية تقديرية أولية: رصد ميزانية أولية تقريبية تغطي كافة المتطلبات اللوجستية والمالية المرتبطة بهذه الفعاليات.

المحاور الجوهرية للحوار

تمثل المحاور بشكل عام المخرجات المتوقع الوصول إليها بعد اكتمال الحوار، وانعكاسها على أرض الواقع في تحقيق الاستقرار المستدام. ومن أبرز هذه المحاور:

المحور الأول: الحفاظ على الدستور والنظام الديمقراطي الاتحادي:

يتطلب الأمر تأسيس مجلس يختص بحماية الدستور الاتحادي الفيدرالي الديمقراطي، وكيفية حمايته وآلية تأمينه ضد الانتهاكات، مع بيان آليات تشكيله وعضويته، وتحديد الآليات القانونية الفاعلة للتدخل بغية حماية النظام من أي اعتداءات محتملة، سواء صدرت عن المؤسسة العسكرية أو المكونات المدنية، استنادًا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة في تقويض النظام الديمقراطي.

المحور الثاني: حرية التنظيم:

يرتكز مفهوم الحرية في هذا السياق على «حرية التنظيم» -تنظيم العمل العام في شكل أحزاب، ونقابات، ومنظمات- حيث إن هذا المحور تحديدًا كان سببًا في إحداث مشكلات كثيرة. ويتفرع هذا المحور إلى ثلاثة مسارات رئيسية:

أ- التنظيمات السياسية أو الأحزاب: بما أن الدستور والحريات ووثيقة الحقوق تعطيك الحق في أن تقوم بتأسيس التنظيمات والأحزاب وفقًا لـ«قانون تنظيم الأحزاب»، هنا تبرز الحاجة الملحة لمراجعة وتطوير «قانون تنظيم الأحزاب» القائم، لتقويته وتجويده، لمعرفة كيف يتم تأسيس الأحزاب والأسس والبرامج التي يُبنى عليها التنظيم أو الحزب، ومعرفة معايير تقييم مدة رؤساء الأحزاب ومجالسها للحد من التمسك المطلق بالسلطة الحزبية.

ب- النقابات والاتحادات العمالية: تنظيم العمل النقابي والاتحادي، وهنا لا بد أولًا من تحديد طبيعة هذه الاتحادات والنقابات: هل هي نقابة عامة، أم نقابة منشأة، أم نقابة مهنية تهتم بأمور المنتسبين إليها في رعاية مصالحهم مهنيًا واجتماعيًا، أم تتعدى ذلك وتوسع نطاقها لتبني قضايا السياسات العامة؟ هل هي نقابة تهتم بظروف بيئة العمل أم لها مطالبات سياسية كالحد الأدنى للأجور وخلافه؟ كل هذه الجوانب يجب تحديدها ليتم حسمها في النقابة أو في الاتحاد.

ج- منظمات المجتمع المدني: تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات معنية بالضغط للوصول إلى حقوق ومطالبات معينة. وهذه المنظمات يتم إنشاؤها أيضًا وفقًا لقانون التنظيمات (قوانين قائمة تتطلب المعالجة والمراعاة). وهنا يجب إعادة النظر في طبيعة عملها، لأنها أصبحت تتدخل في جوانب تتعدى الضغط على الحكومة أو على السلطة التشريعية، لتدخل في مرحلة أعلى من المنوط بها.

هذه النقاط الثلاث توضح ضرورة الفصل المؤسسي فيما بينها وعدم الخلط أو تداخل الصلاحيات والاختصاصات، فلا يتداخل الحزب السياسي مع أعمال النقابة أو أعمال المنظمة، حتى تؤدي أدوارها بفاعلية، وكل هذا يتم مناقشته في محور الحرية.

المحور الثالث: السلام (التعايش السلمي):

يُعنى هذا المحور بتحقيق التعايش السلمي المستدام على مختلف المستويات؛ بدءًا من المستوى المحلي (أدنى درجات السلطة والحكم في السودان)، مرورًا بالولايات، والدولة ككل،

وصولًا إلى دول الجوار، والإقليم، والمجتمع الدولي (من المحلية إلى العالمية): كيف نتعايش سلميًا مع بعضنا البعض ومع الآخرين؟ وهو ما يتطلب الجلوس لتحديد أسس التعايش السلمي، وتحديد مهداته، ونقوم بعدها بتوضيحها وصياغتها، ونقوم بوضع اللوائح والعقوبات الصارمة ونصوص الدستور، بهدف منع هذه المهددات، بغية أن يصبح التعايش السلمي جزءًا من النسيج الاجتماعي ومكونات الدولة، فضلًا عن تعزيز الممسكات والممارسات الإيجابية للتعايش السلمي، والبناء عليها وتقويتها لتكون جسرًا متينًا للعبور إلى التعايش السلمي المنشود.

المحور الرابع: العدالة:

تكتسي العدالة أهمية بالغة وتتطلب تعزيز وترتيب المنظومة العدلية بالكامل، وطريقة تأسيسها ومعايير اختيار كوادرها لضمان استقلاليتها المالية وقدرتها على اتخاذ القرارات، لتصبح قادرة وراغبة في الفصل بالنزاعات والقضايا الناشئة، وتقييم ومراجعة المنظومة العدلية برمتها، والعلاقة فيما بين أجهزتها، والمحاكمة العادلة، والعلاقة بين السلطة القضائية وبقية أجهزة الدولة، حيث إن الإشكالات السابقة تمثلت في عدم الاستقلالية وغياب الالتزام بقراراتها، مما أدى إلى تقويض الاستقرار الديمقراطي، حيث سلطة قضائية تصدر عنها أحكام، وسلطة تنفيذية ترفض التنفيذ، وهو ما انعكس في شكل انقلابات وتغول السلطات بعضها على بعض. ويتطلب هذا المحور الخاص بالعدالة إجراء مراجعة شاملة لآليات المحاسبة والتقييم والتقويم العدلي.

المحور الخامس: الخطة الاقتصادية والنظرة التنموية:

تنقسم الرؤية الاقتصادية إلى ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة:

أ- خطة إسعافية: تدابير عاجلة ومقترحات جاهزة للتعامل مع الأزمات الملحة.

ب- خطة إعادة الإعمار: وضع استراتيجية لمعالجة وتضميد آثار ما دمرته الحروب والنزاعات برؤية ومعايير حديثة.

ج- الخطة الخمسية القادمة: وترتكز بالدرجة الأولى على طبيعة النظرة إلى السودان كدولة زراعية، عبر تشجيع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وعدم الاكتفاء بمجرد ترميم ما هدمته الحرب، بل بناء اقتصاد زراعي متكامل يعوض خسائر الماضي.

المحور السادس: الدستور:

يتم تخصيص هذا المحور لصياغة ومناقشة الدستور وآليات إجازته، وضرورة وجود تصور لدستور السودان بدون تحديد تاريخ زمني (فلا نقول دستور 1956، أو 1973، أو 2005)، بل يكون دستور السودان مجردًا من الزمن، بحيث لا يتكرر الاشتباك والنقاش العقيم حوله من جديد، بل يتم الاعتماد على مقترح دستوري جاهز ومدروس يتم عرضه وفق آليات إجازة محددة واضحة المعالم. غياب الدستور يعد السبب الجذري والأساسي لمشاكل السودان، وحين يوجد دستور جامع يضم كافة هذه المحاور، سيتمكن الناس من التعايش والعمل من خلاله.

بعد الحوار والنقاش حول هذه المحاور الستة السابقة نصل إلى «المخرجات»، ويبدأ بعدها البحث عن آليات تنفيذ وإجازة هذه المخرجات.

في الختام، والخلاصة نقول: هنا في تلك الحالة توجد قوة صديقة وحميدة ومواكبة وموائمة لك في الحوار.. لكن طبيعة البشر في السودان أنهم يريدون السلطة والثروة، الآن من يملك السلطة والثروة لا يريد التخلي عنها وإفساح مساحة للآخرين، وهذا من حقه. في نفس اللحظة نجد القادم يبحث عن نفس السلطة والثروة، بأن يأخذ جزءًا منها بأي طريقة.. والسبيل الأمثل لضمان نجاح هذه العملية يكمن في إرساء مبادئ الشفافية، والممارسة الديمقراطية، والاستحقاق المؤسسي لها.

الأهم من ذلك كله هو القدرة على الفرز الاستراتيجي بين «الصديق» و«العدو»؛ فالعدو غالبًا ما يتخفى في بنية مجتمعية مأزومة كـ«خميرة عكننة» تعمل على استمرار حالة الفشل وعدم الاستقرار ومواصلة الإخفاق. ومن ثم، يتطلب الأمر أن تعرف صديقك الذي يساعدك في إنفاذ المخرجات وهو من المانحين والداعمين الحقيقيين للعملية الديمقراطية، وأيضًا تعرف عدوك، وتقوم بتحصين المجتمع في مواجهة تلك القوى العدائية التي تعيق المرحلة ومسيرة التوافق، لضمان الانتقال السلس والمستدام.

- في المقال المقبل: النقاش حول خارطة ولوائح اللجنة، وتحديد الأماكن والأزمنة الخاصة بانعقاد الحوار، ودور الإعلام كأداة بالغة الأهمية في إنجاح الحوار.

إعادة إنتاج السلطوية في السودان
تشريح أدوات الهيمنة.. من التفكيك إلى صناعة الحواضن

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن سقوط الأنظمة السلطوية لا يعني بالضرورة سقوط شبكاتها ونفوذها، إذ يمكن إعادة إنتاج السلطوية بأسماء ووجوه جديدة، مستفيدًة من بقاء «الدولة العميقة» وشبكات المصالح والولاءات.

يشير إلى أن النظام السابق اعتمد على تفكيك القوى المنافسة، وتشجيع الانقسامات والانشقاقات، وصناعة أجسام وقيادات موازية، إلى جانب توظيف الإدارات الأهلية والمؤسسات المجتمعية لصالح النفوذ السياسي.

يحذر من صناعة الحواضن السياسية وإدارة الفوضى كأدوات لإدامة السلطة، مؤكدًا أن إضعاف مؤسسات الدولة والانقسامات المجتمعية قد يخلق حاجة مصطنعة إلى سلطة قوية.

يطرح الكاتب مواجهة إعادة إنتاج السلطوية عبر بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، واستقلال المجتمع المدني والنقابات، وترسيخ المواطنة وسيادة القانون، مؤكدًا أن المؤسسات يجب أن تكون أقوى من الأشخاص والولاءات.

ليست المشكلة الكبرى في الأنظمة السلطوية أنها تحكم لفترات طويلة لوحدها وإنما في أنها تنجح في تحويل بقائها إلى بنية متكاملة تتغلغل في مؤسسات الدولة والمجتمع معاً، وعندما تسقط هذه الأنظمة لا تسقط معها بالضرورة أدواتها أو شبكاتها أو ثقافتها السياسية ولكن من المؤسف أنها تبدأ مرحلة أكثر تعقيداً هي مرحلة إعادة إنتاج السلطوية في صور جديدة وبأسماء مختلفة وبوجوه قد تبدو متعارضة مع الماضي لكنها في الواقع تسجد ذات المفاهيم السلطوية ربما في ثوب يبدو جديدًا ولكنه سرعان ما يبان على حقيقته ويعبر عن نفسه بشكل فاضح ومكشوف.

والسودان يمثل نموذجًا واضحًا لهذه الظاهرة في أقصى تجلياتها فقد أفرزت العقود الثلاثة الماضية من حكم النظام الساقط شبكة واسعة من المصالح والعلاقات والولاءات، جعلت السلطة لا تقوم فقط على أجهزة الدولة وإنما على تحالف اجتماعي وسياسي واقتصادي وأمني شديد التعقيد، ولهذا فإن سقوط رأس النظام لم يكن يعني بالضرورة انهيار بنيته العميقة لأن ما يسمى في علم السياسة بـ«الدولة العميقة» لا يرتبط بالأشخاص فقط وإنما بشبكات النفوذ وآليات التأثير والثقافة السياسية التي أنتجها النظام عبر سنوات طويلة من المكين والسيطرة على كل مفاصل الدولة العسكرية والمدنية والاقتصادية.

فلسفة البقاء في السلطة:

لم يكن بقاء النظام السابق أكثر من ثلاثين عاماً نتيجة قوة برنامجه السياسي أو الاقتصادي ولا لما قدمه من خدمات اجتماعية وتنموية أو لمساهمته في تطوير البلاد وإنما نتيجة امتلاكه واستخدامه استراتيجية دقيقة لإدارة الصراعات وتفكيل وإضعاف الخصوم والمؤامرات والدسائس التي تعكس أسوأ ما أنتجه العقل السياسي من ممارسات لا أخلاقية ولا قانونية ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في قاعدة واحدة «لا تسمح بقيام قوة اجتماعية أو سياسية موحدة يمكن أن تنافس السلطة».

ولذلك أصبحت إدارة الانقسام أهم من إدارة الدولة وأصبح إنتاج الخصومات أهم من إنتاج التنمية وتحولت السياسة إلى عملية مستمرة من إنتاج القبح والشر وتوزيع الولاءات وإعادة تشكيل موازين القوى داخل المجتمع، ولهذا كان النظام يتحرك في اتجاهين متوازيين

يعكسان ذروة توجهه وأقصى صور مؤامراته وهي تفكيك وإضعاف الخصوم ومنع تحالفهم وتماسكهم وهذه هي القاعدة الذهبية التي حافظت على بقائه لعقود وما زال.

تفكيك البنية الصلبة للقوى الديمقراطية:

تعلمت الأنظمة السلطوية أن أخطر خصومها ليس الحزب الأكبر وإنما التحالف الواسع الذي يعبر عن أوسع الجماهير والذي يمكن أن يتحول إلى كتلة حرجة صلبة، ولهذا دائمًا يصبح الهدف والتفكير ليس في القضاء على القوى السياسية وإنما تحويلها إلى مجموعات صغيرة متنازعة، وقد ظهرت هذه السياسة في السودان عبر وسائل متعددة منها.. تشجيع ودعم الانشقاقات وصناعة واجهات ومظلات بديلة تحمل ذات الأسماء كأنما انعدمت المسميات بالإضافة إلى خلق قيادات بديلة وخلق أجسام موازية وشراء الزمزم وتغذية الصراعات الشخصية وتحويل الخلافات التنظيمية إلى صراعات وجودية.

وعندما تصل القوى الديمقراطية إلى مرحلة الشك المتبادل وتبادل الاتهامات والانشغال بصرعاتها الداخلية والبينية تكون السلطة في المقابل قد حققت أهم أهدافها دون أن تطلق رصاصة واحدة أو تبذل مجهودًا خارقًا.

المجتمع باعتباره ساحة للهيمنة:

من أخطر ما أنتجه النظام السابق أنه لم يكتف بالسيطرة على الدولة ونفاصلها ولكنه سعى وبشكل حسيس إلى السيطرة على المجتمع نفسه عبر استغلاله لضعف بنية وعي المجتمع في بعض مفاصله، فأعاد

تشكيل علاقة السلطة بالإدارات الأهلية والطرق الصوفية من خلال تقسيم وصناعة قيادات جديدة ووسع نفوذ وسلطات اللجان الشعبية واستثمر في الروابط القبلية والجهوية حتى أصبحت كثير من العلاقات الاجتماعية مرتبطة بمراكز النفوذ السياسي، وهنا ينبغي التمييز بين أمرين.. الإدارات الأهلية والطرق الصوفية والمؤسسات المجتمعية مكونات أصيلة في التاريخ السوداني ولها أدوار مهمة في الإصلاح الاجتماعي وحل النزاعات المحلية، لكن الخطر يظهر عندما تتحول هذه المؤسسات إلى أدوات للصراع السياسي أو إلى بدائل لمؤسسات الدولة أو عندما تستخدم لتوزيع الشرعية السياسية خارج الأطر الدستورية.

فالدولة الحديثة تقوم على المواطنة المتساوية دون تمييز والعدالة وسيادة حكم القانون بينما تقوم البنى التقليدية على الروابط الاجتماعية ولكل منهما مجاله وخلط المجالين يفتح الباب أمام تسييس المجتمع وإضعاف الدولة معًا.

صناعة الحواضن السياسية:

من أهم خصائص السلطوية أنها لا تعتمد على القوة وحدها ولكنها تحرص كل الحرص على صناعة حواضن اجتماعية مزيفة تمنحها مظهرًا من القبول الاجتماعي، ولهذا تسعى الأنظمة إلى توسيع دوائر التأييد عبر مؤسسات أو كيانات أو تحالفات اجتماعية ومدنية مختلفة من خلال توظيف الضعف وإعادة تشكل وهندسة الواقع على أسس تخدم توجهات وسياسات الأنظمة السلطوية.

وفي أي مرحلة انتقالية يصبح من الطبيعي أن تتنافس القوى السياسية على كسب التأييد داخل المجتمع غير أن التحدي يكمن في ضمان أن يتم ذلك عبر الوسائل الديمقراطية والشفافة لا عبر استغلال مؤسسات المجتمع أو إضعاف استقلالها أو تحويلها إلى أدوات للنفوذ السياسي.

إدارة الفوضى بوصفها أداة للحكم:

من المفارقات أن بعض الأنظمة السلطوية لا تخشى الفوضى بل أحيانًا تخلق الفوضى لتوظفها وتستفيد منها في إعادة ترتيب المشهد، فكلما ضعفت مؤسسات الدولة وازدادت الانقسامات أصبح المجتمع أكثر احتياجًا إلى سلطة قوية تعيد النظام، ولهذا يرى عدد من الباحثين أن بعض الأنظمة تميل إلى إدارة الأزمات بدلًا من حلها لأن استمرار الأزمة قد يمنحها مبررات إضافية للبقاء.

ولا يعني ذلك أن كل أزمة أو صراع هو نتيجة تخطيط مقصود ولكن التجربة التاريخية توضح أن بعض الفاعلين السياسيين قد يستثمرون الأزمات والانقسامات لتعزيز مواقعهم.

كيف تُواجه إعادة إنتاج السلطوية؟:

التجارب الديمقراطية الناجحة لا تنتصر بالشعارات وحدها وإنما ببناء مؤسسات قوية وفاعلة.. لذلك فإن حماية المستقبل السوداني تتطلب.. بناء أحزاب ديمقراطية قوية ومؤسسية وقادرة على تجديد قياداتها وبرامجها وتعزيز استقلال النقابات ومنظمات المجتمع المدني وحماية الإدارات الأهلية والمؤسسات الدينية وتحصينها من الاستقطاب الحزبي.

بالإضافة إلى ذلك ترسيخ مبدأ العدالة والمواطنة دون تمييز وسيادة حكم القانون وضمان احتكار الدولة الشرعية لاستخدام القوة عبر قوات نظامية موحدة ومهنية ووفق القانون والاهتمام بتطوير التربية والتعليم وكذلك تطوير إعلام مهني قادر على كشف التضليل دون الانجرار إلى خطاب الكراهية وأضف إلى ذلك تشجيع ثقافة الحوار وإدارة الاختلاف سلميًا.

وفي الختام نقول إن أخطر ما يمكن أن تواجهه الأمم بعد الثورات ليس عودة الأشخاص فحسب بل عودة الأساليب وإعادة إنتاج ذات الأفكار، فالسلطوية لا تعيش بالأسماء وحدها وإنما بمنهجها في إدارة المجتمع القائم على الانقسام والتفكيك وإضعاف المؤسسات والخصوم وتغليب الولاءات على المواطنة.

ومن هنا فإن المعركة الحقيقية ليست فقط مع أي سلطة أو تيار سياسي بعينه ولكن يجب أيضًا الانتباه والتركيز مع الثقافة السياسية التي تسمح بإعادة إنتاج الاستبداد مرة بعد أخرى، ولن يتحقق الانتقال الديمقراطي المستدام إلا عندما تصبح المؤسسات أقوى من الأشخاص والقانون أعلى من الولاءات والمواطنة أسبق من كل الانتماءات الأخرى، وهذا هو التحدي التاريخي الذي يواجه السودانيين اليوم وهو ليس فقط كيف نطوي صفحة الماضي ولكن كيف نستفيد منها في أن نمنع كتابة الصفحة نفسها من جديد بعناوين مختلفة.

النيل الأزرق.. أكثر من 35 ألف أسرة تهرب من القتال وسط تحذيرات من المجاعة

ملخص

شهد ولاية النيل الأزرق موجة نزوح واسعة، إذ فرت أكثر من 35 ألف أسرة، يُقدّر عدد أفرادها بنحو 175 ألف شخص، من مناطق القتال، وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والأدوية ومستلزمات الإيواء، وتحذيرات من تفاقم الجوع وسوء التغذية.

تتركز أعداد كبيرة من النازحين في الدمازين والروصيرص وود الماحي وباو، بينما تستضيف منازل المواطنين آلاف الأسر النازحة بإمكانات محدودة. ويزيد استمرار القتال، خصوصًا في قيسان والمناطق المحيطة، من صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

تحذر مبادرة المجتمع المدني من ارتفاع معدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، في ظل فقدان الأسر مصادر دخلها وتعطل الحركة التجارية والزراعية. كما تواجه المجتمعات المضيفة ضغوطًا متزايدة بسبب ارتفاع الأسعار ونقص الموارد والخدمات الأساسية.

تطالب المبادرة بوقف القتال وحماية المدنيين وفتح ممرات آمنة أمام المساعدات، محذرة من أن استمرار النزوح وضعف الاستجابة الإنسانية قد يحول الأزمة إلى كارثة غذائية وصحية، مع بقاء المدنيين عالقين بين جبهات القتال ومحدودية خيارات الفرار.

«خرجنا من منطقتنا بعدما أصبح البقاء فيها خطرًا. لم نتمكن من حمل سوى الملابس التي نرتديها، وبعض الطعام الذي نفد خلال أيام».

لم تعد الحرب في إقليم النيل الأزرق تترك للمدنيين مساحة آمنة للفرار. فمع اتساع رقعة القتال وتكرار موجات النزوح، وجدت أكثر من 35 ألف أسرة، يُقدّر عدد أفرادها بنحو 175 ألف شخص، نفسها موزعة بين مراكز حضرية ومناطق ريفية ومنازل تستضيف نازحين بإمكانات محدودة، بينما تتزايد المخاوف من تفاقم الجوع وسوء التغذية وانهيار القدرة على الاستجابة الإنسانية.

وتتصاعد حدة المعارك في الإقليم منذ أشهر بين الجيش السوداني من جهة، وتحالف يضم قوات الدعم السريع والحركة الشعبية من جهة أخرى، في وقت أعلن فيه التحالف الأسبوع الماضي أن عاصمة الإقليم الدمازين باتت مكشوفة أمام قواته، ما يزيد مخاوف السكان من اتساع نطاق المواجهات واقترابها من المناطق المأهولة.

وبحسب معلومات ميدانية أوردتها مبادرة المجتمع المدني بإقليم النيل الأزرق، فإن أعداد الأسر المتأثرة بالنزاع تتوزع على عدد من المناطق، بينها أكثر من 20 ألف أسرة في الدمازين، ونحو 7 آلاف أسرة في الروصيرص، وأكثر من 5 آلاف أسرة في ود الماحي، إلى جانب نحو 3 آلاف أسرة في باو، فضلًا عن آلاف الأسر التي لجأت إلى منازل المواطنين داخل المجتمعات المضيفة.

ولا تعكس هذه الأرقام، وفق المبادرة، حجم النزوح فحسب، بل تكشف اتساع الضغط الواقع على المجتمعات المحلية التي باتت تستضيف أعدادًا متزايدة من الفارين من مناطق القتال، في ظل محدودية الغذاء والمياه والأدوية ومستلزمات الإيواء.

نزوح تحت النار

وفي محلية قيسان والقرى المحيطة بها، تبدو الأوضاع أكثر هشاشة، مع استمرار الأعمال العدائية وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان والنازحين.

وتحذر المبادرة من أن آلاف المدنيين باتوا محاصرين في ظروف بالغة القسوة، وسط ارتفاع مقلق في معدلات سوء التغذية، خصوصًا بين الأطفال، في وقت لا تزال فيه الاستجابة الإنسانية أقل بكثير من الاحتياجات المتزايدة.

يقول نازح من ود الماحي لـ«أفق جديد»: «خرجنا من منطقتنا بعدما أصبح البقاء فيها خطرًا. لم نتمكن من حمل سوى الملابس التي نرتديها، وبعض الطعام الذي نفد خلال أيام. الآن نعتمد على ما يقدمه لنا الناس، لكن الأسر هنا نفسها تعاني من الغلاء ونقص الغذاء».

بينما تقول امرأة نازحة من الروصيرص لـ«أفق جديد»: «أصعب شيء هو الأطفال. بعضهم لا يأكل إلا وجبة واحدة في اليوم، وعندما يمرض الطفل لا نعرف أين نذهب به أو من أين نشتري الدواء. نحن نريد مكانًا آمنًا فقط، ونريد أن تتوقف الحرب».

مجتمعات تحت الضغط

ومع استمرار تدفق النازحين، تتحول المجتمعات المضيفة نفسها إلى خط دفاع إنساني أول، إذ تستقبل الأسر الفارة داخل المنازل أو في أماكن مؤقتة، غالبًا من دون دعم كافٍ من المنظمات الإنسانية.

ويزيد ذلك من هشاشة السكان المحليين، الذين يواجهون بدورهم ارتفاع أسعار السلع وتراجع مصادر الدخل وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية.

ويقول المواطن الفاضل عبد الرحمن لـ«أفق جديد»: «نستضيف أقارب وأسرًا نزحت من مناطق القتال، لكن إمكانياتنا محدودة. كنا بالكاد نوفر احتياجات أسرنا، والآن أصبح الطعام الذي يكفي لأسبوع ينتهي في أيام. نحن لا نرفض استقبالهم، لكننا نحتاج إلى مساعدة».

ويرى عاملون في المجال الإنساني أن استمرار النزوح من دون توفير الغذاء والمياه والرعاية الصحية ومستلزمات الإيواء قد يحول موجة النزوح الحالية إلى أزمة أطول أمدًا، خصوصًا إذا استمرت المعارك ومنعت السكان من العودة إلى مناطقهم أو الوصول إلى مصادر رزقهم.

وتتزامن موجات النزوح مع مخاطر متزايدة مرتبطة بالأمن الغذائي، إذ يفقد النازحون مصادر دخلهم ومخزونهم الغذائي، بينما تؤدي الأعمال العدائية إلى تعطيل الحركة التجارية

«الآن نعتمد على ما يقدمه لنا الناس، لكن الأسر هنا نفسها تعاني من الغلاء ونقص الغذاء.»

«أصعب شيء هو الأطفال. بعضهم لا يأكل إلا وجبة واحدة في اليوم، وعندما يمرض الطفل لا نعرف أين نذهب به أو من أين نشتري الدواء.»

والزراعية وتزيد صعوبة وصول السلع الأساسية إلى المناطق المتضررة.

حالات خطرة

وتحذر مبادرة المجتمع المدني من أن استمرار القتال في قيسان والمناطق المحيطة بها يفاقم مستويات سوء التغذية، في وقت لا تزال فيه الاستجابة الإنسانية عاجزة عن مواكبة حجم الاحتياجات.

ويقول عامل صحي في مستشفى الدمازين لـ«أفق جديد»: «نستقبل أطفالًا يعانون من ضعف واضح في الوزن وإرهاق وأعراض مرتبطة بسوء التغذية. المشكلة ليست في العلاج وحده؛ فالطفل يحتاج إلى غذاء منتظم ومياه آمنة ومتابعة مستمرة، وهذه الأشياء ليست متوفرة للجميع».

ويضيف: «إذا استمر النزوح وتوقفت الأسر عن الحصول على الغذاء بصورة منتظمة، فإن الحالات البسيطة يمكن أن تتحول سريعًا إلى حالات خطرة، خصوصًا بين الأطفال والنساء الحوامل».

وأمام هذا الوضع، تطالب المبادرة الأطراف المتحاربة والمجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف القتال وحماية المدنيين، إلى جانب فتح ممرات آمنة تتيح وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من دون عوائق.

وترى المبادرة أن التأخر في الاستجابة لا يعني فقط استمرار النزوح، وإنما يضاعف المخاطر الصحية والغذائية التي تواجه الأسر الفارة من القتال، ويزيد الضغط على المجتمعات التي تستضيفها .

ويؤكد متطوع إغاثي لـ«أفق جديد» أن «الاحتياجات أكبر من قدرة المبادرات المحلية. الناس يحتاجون إلى الغذاء والدواء والمياه ومستلزمات الإيواء. لكن ما يصل لا يغطي سوى جزء صغير من الاحتياج. كل يوم يتأخر فيه الدعم يعني أسرًا جديدة تحتاج إلى المساعدة».

وبينما تتسع خريطة النزوح في النيل الأزرق، يجد المدنيون أنفسهم عالقين بين جبهات القتال ومحدودية خيارات الفرار. أسر تركت منازلها ومصادر رزقها، وأطفال يواجهون خطر الجوع والمرض، ومجتمعات محلية تستنزف مواردها في محاولة لاستيعاب موجات جديدة من النازحين.

وفي ظل استمرار المعارك، لا يبدو أن الأزمة مرشحة للانحسار قريبًا؛ فكلما طال أمد الحرب، اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والقدرة على تلبيتها، فيما يبقى المدنيون الحلقة الأضعف في نزاع يدفعون ثمنه بالنزوح والجوع وفقدان المأوى والأمان.

«كنا بالكاد نوفر احتياجات أسرنا، والآن أصبح الطعام الذي يكفي لأسبوع ينتهي في أيام.»

بين الحرب والكوليرا.. سكان غرب كردفان يواجهون الموت بلا دواء

ملخص

تتسع رقعة تفشي الكوليرا في مناطق أم جاك وحمير وأم رقيل وشق الكداد بغرب كردفان، وسط انهيار الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إلى العلاج. وأفاد «مرصد كردفان» بوفاة 10 أشخاص وإصابة نحو 40 آخرين خلال أسبوع.

فاقم موسم الأمطار انتشار المياه الراكدة والذباب والبعوض، بينما تعاني المناطق من نقص حاد في المحاليل الوريدية والأدوية والمستلزمات الطبية، ما يزيد خطر وفاة المصابين بالجفاف.

يواجه النازحون ظروفًا أشد قسوة، مع شح المياه النظيفة وصعوبة الوصول إلى المراكز الصحية بسبب الحرب وتدهور الطرق والوضع الأمني، وسط تحذيرات من اتساع رقعة الوباء.

تطالب جهات إنسانية بتدخل عاجل لتوفير العلاج والمياه الآمنة والإمدادات الطبية والفرق الصحية، فيما تكثف الأمم المتحدة وشركاؤها جهود مكافحة الكوليرا رغم استمرار الحرب ونقص التمويل.

في قرى وبلدات ولاية غرب كردفان، لا يجد المصابون بالكوليرا وقتًا كافيًا لانتظار العلاج، ولا يجد كثيرون أصلًا مركزًا صحيًا مفتوحًا أو دواءً ينقذ حياتهم. مياه الأمطار الراكدة تنتشر حولهم، والذباب والبعوض يتكاثران، بينما تتراجع الخدمات الصحية إلى حد يجعل مواجهة وباء سريع الانتشار مهمة شاقة للسكان المحاصرين بالحرب.

في مناطق أم جاك وحمير وأم رقيل وشق الكداد، التابعة لمحلية الأضية بولاية غرب كردفان، تتسع رقعة تفشي الكوليرا، وسط أوضاع إنسانية وصحية بالغة الصعوبة.

وقال «مرصد كردفان»، استنادًا إلى متابعات ميدانية، إن تفشي الوباء أسفر عن وفاة 10 أشخاص وإصابة نحو 40 آخرين على الأقل خلال الأسبوع الماضي، محذرًا من استمرار ارتفاع حصيلة الضحايا.

ولا تتوقف المخاوف عند أعداد الإصابات والوفيات، إذ يواجه سكان تلك المناطق نقصًا حادًا في الرعاية الصحية والأدوية المنقذة للحياة، بما في ذلك المحاليل الوريدية التي تُعد عنصرًا أساسيًا في إنقاذ مرضى الإسهالات المائية الحادة.

ويقول المرصد إن موسم الأمطار فاقم الأوضاع البيئية، مع انتشار المياه الراكدة والنواقل الحشرية، في وقت تكاد فيه التدخلات الإنسانية تغيب عن المنطقة التي أصبحت شبه مغلقة بفعل الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وأمام هذا الوضع، أطلق «مرصد كردفان» نداءً إنسانيًا عاجلًا إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، مطالبًا بالتدخل لمواجهة تفشي الكوليرا وتوفير الرعاية الصحية والأدوية والإمدادات الضرورية للسكان.

وقال شهود عيان لـ«أفق جديد»: «المرض انتشر بسرعة، وفي كل يوم نسمع عن إصابات جديدة ووفيات. الناس هنا خائفون، خاصة مع عدم وجود مركز صحي قادر على استقبال كل الحالات».

وحسب الشهود، فإن «أغلب الناس لا يستطيعون الوصول إلى العلاج، ومن تظهر عليه أعراض الإسهال والقيء نحاول إسعافه بما يتوفر لدينا، لكن الإمكانيات محدودة جدًا».

كما أفاد خضر مصطفى، وهو عامل في الحقل الإنساني، «أفق جديد»، بأن «أخطر شيء هو نقص المحاليل والأدوية. المريض المصاب بالجفاف يحتاج إلى تدخل سريع، لكن أحيانًا لا نجد حتى المحلول الذي يمكن أن ينقذ حياته».

وأكد «أن مياه الأمطار الراكدة موجودة في كل مكان، والذباب والبعوض منتشران بصورة كبيرة. والخشية أن تزداد الإصابات إذا لم تتدخل الجهات الصحية».

وأشار إلى أن «الحرب جعلت الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية صعبًا. حتى إذا وجدنا علاجًا في منطقة أخرى، الوصول إليه ليس سهلًا بسبب الوضع الأمني والطرق».

وأضاف: «هناك أسر فقدت أكثر من شخص بسبب المرض، والناس لا يعرفون إلى أين يذهبون. نحتاج إلى مركز صحي وأدوية ومياه نظيفة قبل أن تتفاقم الكارثة».

وتابع: «النازحون هم الأكثر تضررًا؛ ليست لديهم مياه كافية ولا إمكانيات للعلاج، وبعضهم يعيش في ظروف صحية صعبة جدًا».

وتأتي هذه التطورات في وقت تتسع فيه المخاطر الصحية والإنسانية في مناطق أخرى من السودان. فقد قالت منظمة الصحة العالمية إنه تم الإبلاغ عن أكثر من 2600 حالة إصابة بالكوليرا حتى أوائل أغسطس في ولايات متعددة، مشيرة إلى أن مناطق كردفان باتت بؤرة للتفشي الأخير.

كما أفاد كادر طبي من منطقة الأضية «أفق جديد»، قائلًا: «معظم الحالات التي تصل إلينا تعاني من إسهالات مائية وقيء وجفاف، وبعض المرضى يصلون في مراحل متقدمة بسبب تأخر الحصول على العلاج».

وأوضح أن «المشكلة الأساسية هي نقص المحاليل الوريدية والأدوية والمستلزمات الطبية. علاج الكوليرا يحتاج إلى تدخل سريع، وأي تأخير قد يؤدي إلى تدهور حالة المريض. القدرة الاستيعابية محدودة جدًا مقارنة بعدد الحالات، كما أن الكوادر الصحية تعمل في ظروف صعبة ونقص كبير في الإمكانيات».

لافتًا إلى أن «موسم الأمطار ساهم في تهيئة

شاهد عيان: «أغلب الناس لا يستطيعون الوصول إلى العلاج، والإمكانيات محدودة جدًا.»

خضر مصطفى، عامل إنساني: «أخطر شيء هو نقص المحاليل والأدوية.»

ظروف مناسبة لانتشار المرض، خصوصًا مع وجود المياه الراكدة وضعف خدمات الإصحاح البيئي وانتشار الذباب».

وأضاف: «نحتاج بصورة عاجلة إلى محاليل وريدية، أدوية، مستلزمات مكافحة العدوى، ومياه آمنة، إضافة إلى فرق طبية تستطيع الوصول إلى القرى المتضررة».

وتابع: «الوضع الأمني يمثل عائقًا كبيرًا أمام الاستجابة؛ فهناك مناطق لا تستطيع الفرق الصحية الوصول إليها بسهولة، كما أن نقل المرضى والإمدادات الطبية أصبح أكثر صعوبة».

ومع تفشي المرض، تتواصل أيضًا حركة النزوح الناجمة عن الحرب. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن 730 شخصًا فروا من عدة قرى في جنوب كردفان خلال الأسبوع الماضي، بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا، في مشهد يضيف أعباء جديدة إلى مجتمعات تعاني أصلًا من نقص الخدمات الأساسية.

وفي مواجهة هذا الوضع، تقول الأمم المتحدة إن المنظمات الإنسانية تواصل تقديم المساعدات المنقذة للحياة، رغم استمرار النزاع ونقص التمويل.

وأكد المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أن الأمم المتحدة وشركاءها يكثفون جهود مكافحة الكوليرا، عبر تقديم العلاج وتنفيذ حملات التطعيم وتوزيع الإمدادات الطبية، إلى جانب توسيع نطاق توفير المياه النظيفة في مناطق كردفان.

وأشار دوجاريك إلى إعادة تأهيل شبكة مياه بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في منطقة أبو جبيهة، توفر مياهًا آمنة لنحو 25 ألف شخص يوميًا، بينهم 5 آلاف نازح.

لكن في مناطق أخرى من كردفان، تبدو الصورة أكثر قتامة؛ فالسكان لا يواجهون وباءً يمكن أن يفتك بالمصاب خلال وقت قصير فحسب، بل يواجهون أيضًا حربًا قطعت طرق الوصول إلى العلاج والمساعدات.

وبين النزوح وتفشي الكوليرا وشح المياه النظيفة وانهيار الخدمات الصحية، يجد المدنيون أنفسهم أمام معركة أخرى لا تقل قسوة عن المعارك الدائرة من حولهم؛ معركة من أجل البقاء، في بيئة تزداد فيها فرص انتشار المرض بينما تتضاءل فرص الحصول على العلاج.

خضر مصطفى: «الخشية أن تزداد الإصابات إذا لم تتدخل الجهات الصحية.»
كادر طبي: «معظم الحالات التي تصل إلينا تعاني من إسهالات مائية وقيء وجفاف.»

الكلور يخنق حلم البرهان

إبراهيم هباني

ملخص

ليس كل ما يحدث في الحرب ينتهي بانتهائها؛ فجرائم السلاح الكيميائي تبقى مفتوحة على المحاسبة. واتهمت الولايات المتحدة في مايو 2025 الجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية خلال 2024، وفرضت عقوبات على السودان، فيما تحدثت تحقيقات

نفت قيادة الجيش الاتهامات وشكلت لجنة للتحقيق، لكن ذلك لا يحسم القضية. فالكلور يتحول إلى سلاح كيميائي عندما يُستخدم عمدًا لإيذاء البشر، وحسم الاتهام يتطلب تحقيقًا مستقلًا يشمل العينات والسجلات والشهادات وسلسلة القيادة.

كما أن جرائم الدعم السريع لا تمنح الجيش حصانة؛ فجرائم طرف لا تمحو جرائم الآخر. وإذا ثبت استخدام الكلور، فإن التحقيق لن يتوقف بالضرورة عند المنفذين، بل قد يصعد إلى من أمر أو علم أو تستر، وصولًا إلى القيادة العليا..

وقد تتأخر المحاسبة، لكن مثل هذه الملفات لا تختفي بسهولة. وإذا ثبتت مسؤولية قيادة الجيش، فقد يصبح السؤال عن البرهان ليس فقط كيف وصل إلى القصر، بل بأي صورة سيذكره التاريخ؟.

ليس كل ما يحدث في الحرب ينتهي بانتهائها. هناك جرائم تبقى حية بعد صمت المدافع، وتطارد أصحابها حين تتغير الحكومات، ويسقط الحلفاء، وتُفتح الأرشيفات. واستخدام السلاح الكيميائي واحد من تلك الملفات التي لا يطويها اتفاق سياسي، ولا تمحوها بيانات النصر.

لهذا، لا يصح التعامل مع الاتهامات الموجهة إلى الجيش السوداني باستخدام غاز الكلور باعتبارها مجرد فصل في الحرب الإعلامية بين طرفين. الاتهام جدي، والجهات التي تبنته ليست صفحات مجهولة على مواقع التواصل.

أعلنت الولايات المتحدة، في مايو 2025، أنها خلصت إلى استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية خلال عام 2024، وفرضت على السودان عقوبات مرتبطة بذلك. كما ظهرت تحقيقات صحافية تحدثت عن قرائن على استخدام غاز الكلور قرب مصفاة الجيلي، شمال الخرطوم.

وفي المقابل، نفت سلطة الجيش الاتهامات، وأعلنت تشكيل لجنة وطنية للتحقيق فيها.

هذه المعطيات لا تمثل حكمًا قضائيًا نهائيًا، لكنها لا تسمح أيضًا بتبرئة الجيش أو إغلاق القضية بوصفها مؤامرة خارجية. فالبراءة لا تصدر ببيان من المؤسسة المتهمة، والتحقيق الذي تجريه السلطة مع نفسها لن يكون كافيًا لحسم ملف بهذه الخطورة.

لم يعد السؤال: هل صدرت اتهامات؟ لقد صدرت بالفعل، وترتبت عليها عقوبات. السؤال الآن: هل استُخدم الكلور؟ ومن نقله وخزنه؟ ومن أصدر الأمر؟ ومن كان يعلم؟

الكلور مادة مدنية تُستخدم في تنقية المياه والصناعة، لكنه يتحول قانونيًا إلى سلاح كيميائي عندما يُستخدم عمدًا لإيذاء البشر بخصائصه السامة. ولا يغير من ذلك أن تكون العبوة قد خرجت من مصنع مدني، أو أن المادة لم تُنتج أصلًا داخل مختبر عسكري. القانون ينظر إلى الغرض من استخدامها، لا إلى الاسم المكتوب على أسطوانتها.

وتلك هي النقطة التي أسقطت دفاعات حكومات وجيوش من قبل. فقد حاولت أنظمة متهمة باستخدام المواد السامة الاختباء خلف طبيعتها الصناعية، أو التشكيك في العينات، أو اتهام خصومها بفبركة الوقائع. لكنها اكتشفت أن ملف السلاح الكيميائي يختلف عن غيره من ملفات الحرب؛ لأنه يُبنى من شظايا المقذوفات، وعينات التربة، والملابس، والسجلات الطبية، وحركة الطائرات، ومسارات التخزين، وشهادات الجنود والناجين.

لذلك، لا يكفي أن تقول قيادة الجيش السوداني إنها لم تستخدم أسلحة كيميائية. والطريق الأقصر إلى نفي الاتهام هو فتح المواقع والسجلات أمام تحقيق دولي مستقل، والسماح للخبراء بجمع العينات، وضمان حماية الشهود، والتحقيق في الوحدات التي كانت تعمل في المناطق المشتبه بها.

أما تشكيل لجنة وطنية تخضع، بصورة أو أخرى، للسلطة العسكرية نفسها، فقد يكون إجراءً إداريًا مطلوبًا، لكنه لن يقنع العالم وحده. فالمتهم لا يختار المحقق، ويحدد له حدود البحث، ثم يعلن النتيجة ويطالب الجميع بتصديقها.

الإدانة الأخلاقية تسبق هنا الحساب السياسي والعسكري. فالجيش الذي يقول إنه يقاتل من أجل الدولة لا يستطيع استخدام وسيلة تهدم معنى الدولة. والمؤسسة التي يُفترض أن تحمي شعبها تفقد مبرر وجودها إذا تحول الهواء نفسه إلى سلاح ضد ذلك الشعب.

ولا تمنح جرائم قوات الدعم السريع الجيش رخصة لارتكاب جريمة أخرى. فما ارتكبته قوات الدعم السريع من قتل واغتصاب ونهب وتهجير لا يحتاج إلى تخفيف أو تبرير، لكن جرائم طرف لا تمحو جرائم الطرف الآخر. العدالة ليست عملية مقايضة، ولا تصبح مقبرة دليلًا على براءة مقبرة أخرى.

السودانيون ليسوا مضطرين للاختيار بين من يقتلهم بالرصاص ومن يخنقهم بالغاز.

يبقى السؤال الأصعب: هل يمكن أن يصل ملف الكلور إلى عبد الفتاح البرهان شخصيًا؟

التجارب الدولية تقول إن المسؤولية لا تتوقف بالضرورة عند الجندي الذي أطلق المقذوف، ولا عند الضابط الذي أشرف على العملية. يبدأ التحقيق من المنفذ، ثم يصعد نحو من خطط وأجاز وعلم وسكت. ويمكن أن يتحمل القائد المسؤولية إذا ثبت أنه أصدر الأمر، أو عرف بالجريمة، أو كان ينبغي له أن يعرف بها، ثم لم يمنعها ولم يحاسب مرتكبيها.

والبرهان ليس قائدًا لوحدة بعيدة يمكنه الادعاء بسهولة بأنه لا يعرف ما يجري فيها. إنه القائد العام للجيش، ورئيس مجلس السيادة، وصاحب السلطة الأعلى داخل المؤسسة العسكرية. لذلك فإن أي تحقيق جدي لن يتوقف عند مخازن الكلور أو أطقم الطائرات، بل سيبحث في سلسلة القيادة

حتى نهايتها.

قد لا توجد ورقة تحمل توقيع القائد، لكن الجرائم الكبرى لا تُدار دائمًا بالأوراق. قد تكشفها الاتصالات والاجتماعات وحركة المواد وتوقيت العمليات وإفادات الشهود. وقد تتحول أي محاولة لإخفاء الأدلة أو إرهاب الشهود من وسيلة للحماية إلى جزء من ملف الاتهام.

هذا ما تقوله التجارب الدولية. قد تتأخر المحاسبة، وقد تحمي التحالفات السياسية قائدًا لسنوات، وقد تعطل المصالح الدولية الوصول إلى المحكمة، لكن تهمة السلاح الكيميائي لا تموت بسهولة. تبقى في تقارير الدول والمنظمات، وفي ملفات العقوبات ومنع السفر، ثم تظهر مجددًا عندما تتغير موازين القوى.

وقد ينجو المسؤول من المحكمة اليوم، لكنه يخسر شرعيته غدًا. وقد يبقى في القصر، لكنه يصبح عاجزًا عن تمثيل بلاده، أو التفاوض باسمها، أو نيل الاعتراف الذي ظل يبحث عنه.

وهنا يلتقي ملف الكلور بحلم قديم.

في بداية صعوده، روى عبد الفتاح البرهان أن والده كان يحلم بأن يصبح ابنه رئيسًا للسودان. وقد تحقق من الحلم ما أوصله إلى القصر، لكنه لم يمنحه الشرعية، ولم يضمن له الطريقة التي سيخرج بها منه.

إذا ثبت أن الجيش استخدم الكلور، وأن قيادته أمرت أو علمت أو تسترت، فلن يكون السؤال: هل أصبح البرهان رئيسًا؟ بل: بأي صفة سيذكره التاريخ، وأمام أي جهة سيقف؟

كان الأب يحلم بأن يصبح ابنه رئيسًا للسودان. لم يحلم، بالتأكيد، بأن يصبح الكلور هو العنوان الأخير لرئاسته.

الاتجاه الخامس

.. جرد ... وتصفية البنوك

د. كمال الشريف

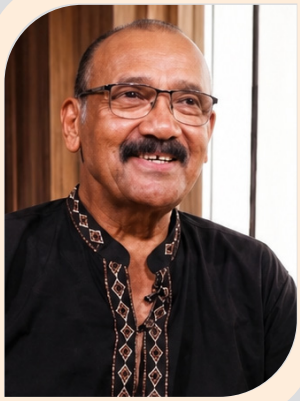

ملخص

ينتقد الكاتب السياسات الاقتصادية والمصرفية التي اتُّبعت منذ عهد الإنقاذ، معتبرًا أنها ساهمت في إضعاف الاقتصاد ونهب أموال المواطنين، وصولًا إلى الوضع الحالي الذي يواجه فيه القطاع المصرفي أزمة كبيرة.

يشير إلى أن نحو 38 يواجه مصرفًا سودانيًا اختبارًا حاسمًا بنهاية 2026، بعد رفع البنك المركزي الحد الأدنى لرأس المال، مع إتاحة خيارات زيادة رأس المال أو استقطاب مساهمين جدد أو الاندماج، وسط احتمال خروج بعض المصارف من السوق.

وأوضح أن أوضاع البنوك تفاقمت بسبب الحرب منذ أبريل 2023، وما صاحبها من نهب وتدمير وتعطل للفروع، وانكماش اقتصادي وتضخم وتراجع العملة وارتفاع الديون المتعثرة، ما زاد الضغوط على قدرتها المالية.

يرى الكاتب أن إعادة الهيكلة قد تقود إلى قطاع مصرفي أقل عددًا وأكثر قدرة على الصمود، لكنه يحذر من مخاطر التصفية على المودعين، مؤكدًا أن نجاح الإصلاح لا يتوقف على زيادة رأس المال، بل على حماية الودائع وإعادة بناء الثقة وتمويل التعافي وإعادة الإعمار.

هذا زمن آخر من زمن صرافات الإنقاذ أو محاولة دخول الإسلاميين في السودان في نظريات اقتصادية جديدة.

أعددت على قوالب كان مقصوداً بها النهب وليست مقصوداً بها تعديل أو انتعاش الاقتصاد السوداني أو تحسين مستوى الدخل الفردي أو رفاهية المواطن.

اقتصاد بدأ من يومه بالتضليل والنفاق، وكانت مسيرته التي بدأت بالسيطرة على أموال الناس وتغيير اسم العملة من جنيه لدينار وتغيير العملة نفسها، وصولاً للتحرير الاقتصادي، وصولاً أخيراً ببيع كل مصارف الدولة والسماح للأفراد أو القطاع الخاص بفتح مصارف، وكلها تحت حماية البنك المركزي.

حتى أصبح المركزي نفسه في يوم من الأيام يشارك المصارف الخاصة في الاتجار بالمحاصيل والنفط والذهب.

وسمح لها بالاتجار في العملات، وأصبحت من أكبر تجار العملة في السودان.

وكان استثماراً فاشلاً للوطن والمواطنين ومدمراً للاقتصاد السوداني بأكمله.

وردت لي دراسة شاركت في تعديلها بقراءة مصرفية خاصة، أن بنك السودان بدأ يتحسس مسيرة المصارف، وأن فشلها ونهبت الأموال فيها بعيداً عن المصلحة المركزية للصيرفة أو الاقتصاد بصورة عامة.

وقال إنه أعطى ضوءاً أحمر للمصارف بالتصفيه أو الاندماج، وهذا نوع من الاستحياء من سياسات فاشلة.

وطالب المركزي المصارف:

زيادة رأس المال أو الاندماج.. 38 مصرفاً سودانياً أمام غربال نهاية 2026

زيادة رؤوس الأموال أو الاندماج تضع البنوك أمام مرحلة مفصلية.. وتقرير يشير إلى احتمال التصفية الإدارية للمصارف غير القادرة على استيفاء المتطلبات

يدخل القطاع المصرفي السوداني الأشهر الأخيرة من عام 2026 أمام واحد من أصعب اختبارات بقائه منذ اندلاع الحرب، بعدما رفعت السلطات النقدية بصورة كبيرة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وفتحت الباب أمام اندماج المصارف غير القادرة على استيفائها، وسط معلومات عن مهلة تمتد حتى نهاية العام واحتمال وصول الإجراءات إلى التصفية الإدارية لبعض البنوك.

ويضم القطاع المصرفي السوداني نحو 38 مصرفاً، ما يجعل تطبيق متطلبات الرسملة الجديدة مرشحاً لإعادة رسم خريطة البنوك

العاملة في البلاد، سواء عبر زيادة رؤوس الأموال أو دخول مساهمين جدد أو الاندماج بين مؤسسات قائمة.

أما السيناريو الأكثر حساسية فهو خروج بعض المصارف من السوق إذا عجزت عن توفيق أوضاعها.

وبحسب تقرير اقتصادي نشرته، فإن البنك المركزي أعطى غالبية المصارف فرصة حتى نهاية العام لتوفيق أوضاعها، مع احتمال اللجوء إلى التصفية الإدارية بالنسبة إلى المؤسسات غير القادرة على الامتثال.

لكن هذه الجزئية تحتاج إلى الفصل بينها وبين ما أعلنه البنك المركزي رسمياً.

فمتطلبات رأس المال الجديدة وإتاحة خيار الاندماج مثبتتان في منشور بنك السودان المركزي رقم 2026/4 الصادر في 17 فبراير 2026، بينما لم يصدر، وفق المعلومات المنشورة حتى الآن، تعميم عام من البنك يحدد أسماء المصارف المهددة بالتصفية أو يؤكد بصورة علنية أن 31 ديسمبر هو الموعد النهائي لجميع البنوك.

من 35 إلى 230 مليار جنيه.. اختبار الرسملة الجديد

تبدأ عملية إعادة الهيكلة من أرقام رأس المال.

فقد حدد بنك السودان المركزي حداً أدنى جديداً لرأس المال المدفوع يبلغ 140 مليار جنيه سوداني للمصارف التجارية والرقمية.

أما المصارف التنموية والمتخصصة، فارتفع الحد الأدنى المطلوب منها إلى 230 مليار جنيه.

وتتراوح المتطلبات بالنسبة إلى مؤسسات التمويل الأصغر والاستثمار بين 35 و55 مليار جنيه، وفق نوع المؤسسة وتصنيفها.

ولا تعني هذه الأرقام مجرد تغيير محاسبي.

فرأس المال يمثل أحد خطوط الدفاع الأساسية التي تسمح للمصرف بامتصاص الخسائر وحماية استمراريته، ولذلك فإن ارتفاع المتطلبات في اقتصاد يعاني تداعيات حرب ممتدة يضع المؤسسات الأضعف أمام اختبار صعب.

ويتيح المنشور الرسمي للمصارف أكثر من مسار لتوفيق أوضاعها، من بينها زيادة رأس المال، واستقطاب مساهمات جديدة، أو الاتجاه إلى الاندماج.

وهنا قد تبدأ الخريطة المصرفية السودانية في التغير.

فالمصرف الذي لا يستطيع مساهموه ضخ عشرات المليارات من الجنيهات الإضافية قد يجد أن الاندماج مع بنك آخر أقل كلفة وأكثر واقعية من محاولة البقاء منفرداً.

الحرب أضعفت البنوك قبل اختبار المركزي

تأتي متطلبات الرسملة الجديدة في بيئة مصرفية مختلفة جذرياً عن تلك التي كانت قائمة قبل اندلاع الحرب في أبريل 2023.

فقد تعرضت فروع ومقار مصرفية في مناطق القتال للنهب والتخريب، وتعطلت خدمات وعمليات لفترات طويلة، بينما انتقلت إدارات عدد من المؤسسات إلى مناطق أكثر أمناً.

وفي الوقت نفسه، أدى الانكماش الاقتصادي والتضخم وتراجع قيمة العملة واضطراب النشاط التجاري إلى زيادة الضغوط على ميزانيات البنوك.

وتضاف إلى ذلك مشكلة الديون المتعثرة، إذ تصبح قدرة الشركات والأفراد على الوفاء بالتزاماتهم أضعف عندما تتوقف الأنشطة الاقتصادية أو تتضرر الأصول أو تنقطع سلاسل الإمداد.

وبذلك تواجه المصارف ضغوطاً من اتجاهين في الوقت نفسه: خسائر وتراجع في قيمة الأصول من جهة، ومتطلبات رأسمالية أعلى من جهة أخرى.

ومن منظور البنك المركزي، يمكن أن يؤدي رفع رأس المال إلى بناء قطاع أقل عدداً لكنه أكثر قدرة على تحمل الصدمات.

لكن الوصول إلى هذه النتيجة قد يمر بمرحلة مؤلمة من الاندماجات وإعادة الهيكلة وربما خروج مؤسسات من السوق.

هل تبدأ موجة اندماجات مصرفية؟

خيار الاندماج هو أحد أكثر السيناريوهات واقعية إذا عجز عدد كبير من المصارف عن الوصول منفرداً إلى الحدود الجديدة.

فبدلاً من وجود مصرفين يعاني كل منهما نقصاً في رأس المال، يمكن نظرياً دمج الأصول والودائع وشبكات الفروع وقواعد العملاء ورؤوس الأموال في مؤسسة واحدة أكبر.

لكن الاندماج المصرفي أكثر تعقيداً من مجرد جمع رأس مال بنكين.

فأي عملية من هذا النوع تتطلب تقييم جودة الأصول والالتزامات والديون المتعثرة والمراكز القانونية والعقود، إضافة إلى تحديد نسب ملكية المساهمين وإدارة الفروع والموظفين والأنظمة التقنية.

وتصبح هذه العملية أكثر صعوبة في السودان بسبب آثار الحرب وصعوبة تقييم بعض الأصول الموجودة في مناطق شهدت قتالاً أو دماراً واسعاً.

ولهذا فإن عدد البنوك القادرة على استيفاء

متطلبات المركزي دون إعادة هيكلة سيكون مؤشراً مهماً إلى الحجم الحقيقي للأضرار التي أصابت النظام المصرفي.

التصفية.. السيناريو الأكثر حساسية للمودعين

الجزء الأكثر إثارة للقلق في تقرير 7 سبتمبر يتعلق باحتمال التصفية الإدارية للمصارف التي تفشل في زيادة رأس المال أو الاندماج.

لكن من الضروري التعامل مع هذه المعلومة بحذر.

فخيار التصفية والمهلة المحددة حتى نهاية 2026 وردا، بحسب التقرير، نقلاً عن مسؤول في البنك المركزي طلب عدم نشر اسمه، بينما لا يتوافر حتى الآن إعلان عام يحدد البنوك التي يمكن أن تخضع لهذا الإجراء.

ولا يعني إخفاق مصرف في استيفاء متطلبات رأس المال تلقائياً ضياع ودائع عملائه.

لكن أي تصفية مصرفية تثير بصورة طبيعية أسئلة تتعلق بكيفية حماية المودعين، وتسوية الالتزامات، والتعامل مع القروض والحسابات والتحويلات، والجهة التي ستتولى إدارة الأصول.

ولهذا سيكون على بنك السودان، إذا انتقل بالفعل إلى مرحلة تصفية أي مؤسسة، توضيح الآليات والإجراءات التي تحكم مصير أموال العملاء قبل التنفيذ.

وبالنسبة إلى المواطن، هذه هي القضية الأكثر أهمية.

فالمودع لا ينظر إلى عملية إعادة الهيكلة باعتبارها إصلاحاً لمؤشرات كفاية رأس المال، وإنما يسأل ببساطة: ماذا سيحدث لأموالي إذا اندمج البنك الذي أتعامل معه أو خرج من السوق؟

38 مصرفاً.. هل يحتاج السودان إلى هذا العدد؟

تفتح عملية إعادة الرسملة نقاشاً أوسع بشأن حجم القطاع المصرفي نفسه.

فوجود نحو 38 مصرفاً في اقتصاد تعرض لانكماش حاد ودمار واسع يطرح سؤالاً حول قدرة السوق على دعم هذا العدد من المؤسسات بكفاءة.

وقد تؤدي عملية إعادة الهيكلة إلى قطاع أصغر عدداً وأكثر تركيزاً، مع مصارف أكبر من حيث رأس المال والأصول وقاعدة العملاء.

لكن تقليص العدد يحمل بدوره مخاطر.

فالاندماجات المفرطة قد تقلل المنافسة، بينما قد يؤدي إغلاق بعض المصارف أو الفروع إلى تراجع الوصول إلى الخدمات المالية في الولايات والمناطق الريفية.

كما أن السودان يحتاج، في مرحلة إعادة الإعمار، إلى نظام مصرفي قادر على تمويل الشركات والمشروعات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، وليس فقط إلى بنوك تستوفي الحد الأدنى التنظيمي لرأس المال.

وهنا يصبح نجاح خطة المركزي مرتبطاً بما سيأتي بعد الرسملة: معالجة الديون المتعثرة، واستعادة الأصول، وتطوير أنظمة الدفع، وتعزيز الرقابة، وإعادة بناء الثقة بين الجمهور والمصارف.

اختبار نهاية 2026.. الأسئلة أكبر من رأس المال

الأشهر المقبلة ستكشف مدى قدرة المصارف السودانية على الاستجابة للمتطلبات الجديدة.

بعض المؤسسات قد تتمكن من زيادة رأسمالها.

وأخرى قد تتجه إلى شركاء أو مساهمين جدد.

وقد تظهر تحالفات واندماجات تعيد تشكيل أسماء وأحجام البنوك الموجودة حالياً.

أما احتمال التصفية، فيظل حتى الآن سيناريو ورد في تقرير صحفي نقلاً عن مسؤول غير مسمى، ويحتاج إلى قرار أو تعميم رسمي قبل التعامل معه باعتباره إجراءً مؤكداً.

لكن الاتجاه العام أصبح واضحاً بالفعل من منشور البنك المركزي: مرحلة استمرار المصارف بهياكلها الرأسمالية السابقة تقترب من نهايتها.

وبذلك لا يتعلق اختبار 2026 فقط بقدرة كل بنك على جمع 140 أو 230 مليار جنيه.

إنه اختبار لقدرة النظام المصرفي السوداني بأكمله على الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد يحتاج إلى تمويل إعادة الإعمار واستعادة النشاط والاستثمار.

ويبقى أمام بنك السودان عدد من الأسئلة التي ستصبح أكثر إلحاحاً كلما اقتربت نهاية العام:

كم مصرفاً استوفى بالفعل الحد الأدنى الجديد لرأس المال؟

وكم مصرفاً يحتاج إلى الاندماج؟

وهل توجد مؤسسات وصلت إلى مرحلة يصبح فيها استمرارها غير ممكن؟

وإذا بدأت عمليات التصفية، فما الضمانات التي ستُمنح للمودعين؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ستحدد ما إذا كانت الإجراءات الحالية مجرد عملية لرفع رؤوس الأموال، أم بداية أكبر إعادة رسم لخريطة القطاع المصرفي السوداني منذ سنوات.

جيل الصمود

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال صمود الطلاب السودانيين في زمن الحرب، وتمسكهم بالتعليم رغم القصف والدمار وتحول المدارس إلى مراكز إيواء، مؤكدًا أن الحرب قد تهدم الحجر لكنها لا تهزم الفكر.

يشيد بدور المعلمين الذين واصلوا أداء رسالتهم وسط انقطاع الرواتب وشح الموارد، مقدمين ما يستطيعون من أجل استمرار التعليم وزرع الأمل في نفوس الطلاب.

يبرز كذلك دور الأمهات والآباء في دعم أبنائهم، وتحويل البيوت المهدمة والظروف القاسية إلى ملاذات آمنة تساعدهم على مواصلة الدراسة رغم الخوف والجوع وانعدام الخدمات.

يختتم الكاتب بتحية «جيل الصمود» الذي جعل من نجاحه في التعليم شعلة أمل وسط الحرب، معتبرًا أن شهاداته أوسمة شرف، وأن مستقبل السودان سيُبنى على سواعد هؤلاء الشباب.

حين اشتدّت العاصفة، وامتطت الحرب صهوة الأيام، وقفَ صغار السودان كالجبال، لم تلنهم ريح ولم تطفئهم دماء، ثم قالوا الشهادة يا وطنُ... وما الشهادةُ إلا باب للنجاة، فمضوا على درب العلم، ولو كان الدرب مفروشاً بالرمادِ والموت.

جلسوا إلى مقاعد الامتحان وقلوبُهم على نار، وأعينهم على الأفق الحزين.

بيوت هُدّت، ومدارس صارت ثكناتٍ ومراكزَ إيواء، شموعٌ ذابت وهي تحرس صفحة في كتاب مع غياب الكهرباء، وموت الضوءُ...

لقد حاصرتهم المدافعُ فما ركعوا، ونزفوا الألمَ صبراً فما جزعوا.

كتبوا بأقلامِهم أن الحربَ تغتالُ الحجر، لكنها لن تغتالَ الفكر. وأن العاصفةَ تقتلعُ الشجر، لكنها لن تقتلعَ الجذور.

تحية للمعلم الذي حملَ الرسالةَ في يده، ومشى بين الركامِ يزرعُ النورَ في كلِّ واد. رواتبُه انقطعت، وموارِدُه جفّت، فتبرّع من كسرةِ خبزه، وسقى طلابَه من روحِه، فالعلمُ أمانة، والعطاءُ في المحنِ شهادةٌ أخرى...

وفي الظلِّ الذي لا يراه التاريخُ كثيراً، وقفت الأمُّ... تلك الشمعةُ التي لا تنطفئ. وهي التي أيقظت ابنَها قبل الفجر، وناولته الكتابَ بيدٍ ترتجفُ من الجوع لا من الخوف. وهي التي سهرت تحرسُ نومَه، وتدعو في السرِّ أن يحفظَه اللهُ من رصاصةٍ طائشةٍ أو حزنٍ قادم.

لقد كانت تصنعُ من العدمِ وطناً صغيراً، ومن صوتِها الحنونِ درعاً واقياً.

إن الأمُّ في هذه الحربِ لم تكن حاضنة فقط، بل كانت مدرسة ومستشفىً ونبعاً من الحبِّ في جسدِ امرأة.

وإلى جانبها أبٌ جاد بكل ما يملك، فصنعا من العدمِ ملاذاً آمناً، فالفجرُ قادم لا محال وإن طالَ الطريق.

مباركٌ لكم يا جيلَ الصمود، يا من اخترتم أن تكونوا فجراً وسطَ هذا الليل الأسود. شهاداتُكم ليست أوراقاً... بل أوسمةُ شرفٍ من نور. فسودانُ الغدِ يُبنى على سواعدِكم، ويقِفُ على أكتافِكم.

يا شموعاً أبت أن تنطفئَ في وجه العاصفة، فالريحُ مهما عتت، سيبقى الضوءُ ثابتاً ما دام فيكم نفسٌ يتنفسُ الوطن.....

دمتم ذخراً للوطن...

حكاية من بيئتي (40)

السُّدانيـــون

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يطرح المقال مأساة السودانيين الذين شردتهم الحرب، ويقارن حالهم بـ«السُّدى»؛ أي من تُرك بلا حماية أو هدف، يتنقل بين الحدود والمطارات بحثًا عن الأمان، بينما يظل الحنين إلى الوطن خيطًا يشدهم إلى أرضهم.

يروي الكاتب لقاءه بمعلمة معاشية في أحد المعابر، عادت إلى السودان رغم قسوة ما ينتظرها، وتحكي عن مرارة اللجوء والانتظار وفقدان الاستقرار، مؤكدة أن المآسي الكبرى قد تبدأ من مرارات صغيرة تتراكم داخل الإنسان.

تتأمل المعلمة الفرق بين حياة الأجداد البسيطة المليئة بدهشة التفاصيل، وحياة الحاضر التي أثقلها الروتين والفراغ والماديات، معتبرة أن فقدان المحبة والاحترام والسلام جعل الحياة تفقد معناها.

يختتم الكاتب بتساؤلات موجعة عن الوطن والأمان، وهل فرّط السودانيون في وطنهم حتى أصبح فقدانه ممكنًا، فيما تؤكد المعلمة، رغم تجاوزها الستين، أنها ليست «سُدى»؛ فما زالت تحمل الأسئلة والأمل واليقين بالعودة.

نظرت في وجهي ملياً، وقالت بين المزاح والقهر الظاهر..

كنا بنعرف نملا الدلو من البير، ونملا الجردل من الكرجاكة، ونملا الزير، ونملا يومنا من تصبح لما تمسى بالمراوحة، وبالخدمة والحكايات. كنا قادرين نملا قلوبنا بالمحبة والمطايبة، ونملا ذاكرات تلاميذنا بالمعرفة، ونشعل مخيلاتهم بالأفكار. وبعد طارت أفكارنا بقينا علينا نملا الاستمارات الما بتكمل بالبيانات، ونملا يومنا بالانتظار في الصفوف.

كان المعبر يعج باللاجئين السودانيين بين ذاهب وآيب. وهذه المعلمة المعاشية تقول إنها ستعود ولو لم تجد شيئاً مما قيل إنها ستجد.

انشغلنا بمساعدة من تحلقوا حولنا في تعبئة الفورمات التي جاء بها الموظف المتجهم. وما أن فرغنا حتى انتحيت جانباً لأكتب.. عنا.. السُّدانيون..

ليست خطأً كتابياً، ولم تسقط الواو سهواً، ولا هي من تلك الحِيَل التي تمارسها علينا الأجهزة الذكية حين تعبث بكلماتنا، فتخرج رسائلنا المكتوبة على عجل مشوّهة ومحرجة في أحايين كثيرة. أعني الكلمة كما هي، وأعني السؤال الذي ظلّ يطاردني مثل ظلٍّ لا يريد أن ينفصل عن صاحبه..

هل يجوز لنا أن نقول إن السودانيين قد صاروا سُدًى؟

السُّدى في اللغة هي الناقة التي تنقطع منافعها، فلا يُرجى منها حليب ولا حبل ولا حمل، ولا يُؤكل لحمها، يقودها العرب إلى الصحراء، ويوثقونها وثاقًا غير مُحكم، ثم يرحلون عنها. وبعد حين تفك وثاقها، وتظلّ تهيم في الفلاة إلى آخر عمرها، لا هي مُلك أحد، ولا هي في حماية أحد، ولا تعرف إلى أين تمضي.

والسُّدى تعني الإهمال والترك بلا فائدة أو هدف. ومنها جاء القول الشهير «ذهب عمله سُدى»، أي بلا جدوى. وورد في القرآن الكريم: «أيحسب الإنسان أن يُترك سُدى» سورة القيامة- الآية (36)، أي مهملاً بلا أمر ولا نهي، بلا حساب ولا غاية. لكنني حين أنظر إلى حال السودانيين في السنوات الأخيرة، أرى أن السُّدى لم يعد مجرّد كلمة في كتب اللغة، بل صار حالةً جماعية. ملايين الناس الذين تُركوا بلا حماية، يهيمون على وجوههم في بلاد الآخرين، تتقاذفهم المطارات والحدود، وتضيع أعمارهم بين الانتظار والنجاة، حتى كأن حياتهم نفسها قد ضاعت سُدى.

أسأل.. أينه ذلك الطفل الذي كان يجري خلف الطيور؟

فأجده قد صار يجري خلف فرصة عبور.

وذلك الشيخ الذي كان يجلس تحت شجرة النيم، أو في ظل حائط ينتظر أبناء السبيل فيدعوهم لتناول لقمة أو جرعة ماء، فأجده متكوماً تحت إطارات سيارة نقل ضخمة، أو تحت الشمس في مكان لا يعرف اسمه، ينتظر من يجود عليه بجرعة يقين أو معرفة، أو حتى أن يلقي عليه السلام.. السلام الذي ضاع، كما ضاعت حياة الملايين سدى.

السدانيون أو السودانيون، وبكل ما عرف عنهم من طيبةٍ وصلابةٍ وابتسامةٍ لا تموت، صاروا مثل تلك الناقة السُّدى مُطلقين في الصحراء الكبرى للعالم، بلا وثاقٍ يحميهم، وبلا يدٍ تُمسك بهم، وبلا طريقٍ واضحٍ يعودون إليه. لكنّ الفرق الوحيد، أن الناقة السُّدى تهيم حتى تموت، أما السودانيون، فمهما طال التيه، يظلّ في قلوبهم خيطٌ من حكاية يشدّهم إلى الأرض الأولى، إلى البيوت التي تهدمت، وإلى القرى التي تنتظرهم، وإلى اليقين الذي لم يتركهم سُدى، مهما بدا الأمر كذلك، وأنهم سيفكون عقالهم ويعودون.

ماذا تكتب؟

فاجأتني بالسؤال.. والعيون المليئة بدفء افتقدته زمناً.

أكتب عنا.

لم تكن تنتظر إجابة عن سؤالها، فقد كانت تدرك أنه ما أحد يجلس جلستي تلك ويكتب، إلا في ذات الشأن الذي يشغلها. ومن كراسة كانت في حجرها نزعت عدة أوراق مدّتها لي..

هاك.

أدهشتني الكلمات التي لا تكاد تلامس الخطوط الأفقية للورقة.. وكأني بها تسبح.. حروف منمّقة.. تذكر بطبشورة المعلمين المبدعين حين ترقد على السطح الأسود في ثقة واعتزاز..

وقرأت..

«ثمة فخٌّ خفيّ لا يُصدر ضجيجاً، فخٌّ لا يبدو قبيحاً من الخارج، بل يتنكّر في زيّ الاستقرار، خمول نفسي يتسلل إلى الروح حين تكفُّ الأيام عن إدهاشنا وتتحول إلى نسخ باهتة. هذا هو اليوم السابع في هذا المعبر اللعين.. وهي تجربتي الثانية. في المرة الأولى كنت خائفة مما أجبرني على أن أترك ورائي كل ما أعرف وأعشق. وفي هذه المرة، وأنا أعي أني لن أجد ما تركته قبل عامين.. لكني سأعود بعد أن أحسست مذلة لم تحدثنا عنها كتب التاريخ والاجتماع، ولم ترد بين سطور الاتفاقيات الدولية الباردة

الكلمات.

يقتلك الشعور بأن الحياة فقدت بريقها، وأنك بين جدران الغير، تحس أن الأيام باتت تتشابه، وأن الإنسان لم يعد يملك شيئاً من مقومات الحياة المستقرة، ومع شعوره الدائم بمرارة خفية، يحاول أن يتماسك، وأن يجد حبلاً يعلق عليه أسمال أحلامه، والتي تمحورت في العودة.. فقط العودة. نحن لا نعاني دائماً من مآسٍ كبرى، بل نعاني أحياناً من مرارات صغرى تصنع مآسٍ كبرى».

من هذه؟

اختلست النظر إليها، فوجدتها قد غفت في جلستها تلك بين متاعها القليل. وعدت لأقرأ..

«هل كان أسلافنا يدركون، وهم يطحنون الأيام في حقولهم وتحت أسقف بيوتهم الطينية، أنهم لا يملكون سوى حياة واحدة؟ فقد عاشوا دون أن يصابوا بشيء من الكدر، وما عرفوا متلازمة الروتين الحاد التي تنهشنا الآن. لم تكن حياتهم باذخة، ولم تحاصرهم خيارات الترفيه، بل كانت أيامهم نسخاً متشابهة من الفصول والمواسم، ولم يكن لديهم ترف التحديق في حيوات الآخرين عبر الشاشات. لكن كانت لديهم دهشتهم التي تقيهم شر الإحساس بـ(الروتينولوجيا)».

ومجدداً استرقت النظر إليها، كانت قد فارقت غفوتها، وأبقت على عيونها مغلقة، وشفاهها تتمتم بما توقعه أناملها على المسبحة الصغيرة في يدها. فعدت للقراءة..

« كانت دهشتهم تنبع من التفاصيل الصغيرة، قطرة مطر، نضوج ثمرة، ولادة حيوان أليف، أو من حديث دافئ حول موقد نار. لم يطلبوا من الحياة بهرجة وبهجة مستمرة، لقد تصالحوا مع إيقاع الطبيعة الرتيب، فرأوا في التكرار طمأنينة لا قيداً، وفي الرتابة سكينة للروح ومرساة تثبّت وجودهم.

إن كان لهم من الألم نصيب، فقد يكون ألماً خفياً، ألم بقاء وجسد، أما ألمنا فهو عطب في الروح، لكأن البشرية هربت من قسوة الطبيعة لتقع في أسر الفراغ والملل. لقد بتنا لا ندرك المعنى الحقيقي للحياة ونختصرها فقط في الماديات، وهو ما جعل من سنين عمرنا تمر بدون أن نشعر، فالحياة هي محبة واحترام وسلام. وبفقدان أي من هذه المعاني، تفقد الحياة طعمها».

خلسة قمت بتصوير الأوراق في هاتفي، وقمت لأعيدها لها.. وإذا بها تباغتني..

صورتها؟-

نعم.. إنها كتابة مغايرة.. أعجبتني، وفتحت لي مسالك كتابة جديدة. من أين جئت بمصطلح (الروتينولوجيا)؟

حدثتني عن كتاب قرأته ضمن كتب كثيرة كانت تلتقطها من الأرصفة لتقطع بها ساعات الوحدة والاستيحاش. ورغم أن الكتاب واسمه (حياتك الثانية تبدأ حين تدرك أن لديك حياة واحدة) لم يعجبها، لكنها وجدت فيه -كما قالت - المصطلح الذي يساعد على تفكيك العادي، ويجعلك تنظر بشجاعة في دواخلك، وتحاول أن تجد الإجابة عن سؤال متى كانت آخر مرة فعلت فيها شيئاً جديداً للمرة الأولى؟ الأمر الذي عنى لها كما قالت خلع نظارة المألوف الرمادية وإعادة الألوان إلى الحياة. الحياة التي تستحق أن نعيشها بكامل دهشتها لا بكامل تكرارها.

من الذي سرق منا الأمان؟-

هو من سرق الوطن؟

ألم نفرط في وطننا بالقدر الذي جعل من السهولة أن يسرق منا؟

صمت، وأنا أنظر في هذه المرأة التي وضعها القدر في طريقي.

من المؤكد أنها تخطت الستين، لكنها ليست (سدى)، إذ ما زالت تحبل بالأسئلة، وتحمل هموم الآخر، وها قد أرضعتني (يقيناً)، حتى بات هذا المعبر، ليس عبوراً بين بلدين، بل بيني قبل ساعة من الزمن، وبيني الآن..

يوسف عيدابي.. حين يصبح المسرح ذاكرةً لـ«عموم أهل السودان»

د. شمس الدين يونس نجم الدين

ملخص

يقول الكاتب إن يوسف عيدابي مثقف متواضع، رأى الثقافة رسالةً والمسرح مساحةً للحوار حول الإنسان والمجتمع والهوية، وظل قريبًا من الناس ومنحازًا إلى قضاياهم وتنوعهم الثقافي.

ويوضح أنه أسهم في تطوير المسرح أكاديميًا، وربط المناهج بالتراث السوداني مع الانفتاح على التجارب الحديثة، كما دعا إلى دمج أصحاب الخبرات الشعبية بالفنون الأكاديمية، مؤكدًا أن المعرفة لا تنحصر داخل المؤسسات.

وفي كتابه «الوافي في تاريخ المسرح السوداني»، يشير إلى أن الدكتور يوسف عيدابي سعى إلى حفظ الذاكرة المسرحية من التشتت والنسيان، كما أسس مركز عيدابي للثقافة والفنون، وأسهم في نشر وتوثيق التراث المسرحي والثقافي.

وتقوم تجربته على مفهوم «عموم أهل السودان». ويختم الكاتب بأنه يرى السودان فسيفساء من الثقافات واللغات والذاكرات، والمسرح جسرًا بينها. فكان التراث عنده طريقًا لفهم الحاضر وصناعة المستقبل، والمعرفة أمانة، والمسرح سؤالًا، والثقافة جسرًا إلى الإنسان..

ليس الدكتور يوسف عيدابي من أولئك المثقفين الذين يحملون الفكر على رؤوسهم تباهيًا، بل يسكنونه تواضعًا، وكأن مقولة «التواضع زينة العلماء» قد قيلت فيه. ذلك التواضع الذي لا يأتي من قلة المعرفة، وإنما من إدراك عميق لقيمتها ورسالتها، ومن إيمان بأن الثقافة لا تكتمل إلا حين تعود إلى الناس الذين خرجت منهم.

لم يكن الدكتور يوسف عيدابي من أصحاب الأبراج العاجية، بل ظل ابنًا لـ«عموم أهل السودان»، قريبًا من الناس، منحازًا إلى قضاياهم، يرى في المعرفة رسالة لا سلطة، وفي الثقافة مسؤولية لا امتيازًا، وفي المسرح مساحة مفتوحة لطرح أسئلة الإنسان وهمومه وقضاياه. فالمسرح الذي لا يحمل هموم الناس، في رؤيته، يتحول إلى ترف غير مقبول، ولا يعول عليه، كما يقول ابن عربي، بينما المسرح الحقيقي هو الذي يجعل من الخشبة منصةً للحوار حول المجتمع والإنسان والهوية.

وهكذا ظل الدكتور عيدابي مسرحيًا ملتزمًا، وشاعرًا وهب روحه للكلمة، وصوته للحق، وخطاه للمسرح الذي يريد أن يرى فيه عموم أهل السودان، حاضرين بتنوعهم وثقافاتهم وذاكراتهم ولهجاتهم، حيث تلتقي «الغابة والصحراء» لا بوصفهما ثنائية مغلقة، وإنما باعتبارهما جزءًا من فضاء سوداني أوسع.

تشكل حضوره بهذه الصورة: والدكتور عيدابي ظل أنيقًا ككلماته، بسيطًا كملامحه، وعميقًا كقضيته.

وحين تولى رئاسة قسم المسرح بمعهد الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية، ونائبًا للعميد، كان يحمل معه خبرة الفنون الشعبية وتجارب الفنون الأدائية في مظانها، ويحمل في الوقت نفسه هم التراث بوصفه معرفة حية لا مجرد ذاكرة محفوظة. ومن هذا المنطلق جاء اقتراحه باستيعاب أصحاب الخبرات الحياتية والفنية في الفنون الأدائية داخل المؤسسة الأكاديمية، في خطوة فتحت أفقًا جديدًا في التفكير، خارج الصندوق، لأنها لم تنظر إلى المعرفة الأكاديمية باعتبارها المصدر الوحيد للخبرة، ولم تتعامل مع الفنان الشعبي بوصفه خارج المؤسسة الأكاديمية، بل حاولت أن تخلق مساحة لتبادل المعرفة بين صاحب التجربة الحياتية والأكاديمي المتخصص.

كان يريد أن يمتد الفن من جذور الإنسان في بيئته إلى قاعات العلم والدرس الأكاديمي، في عملية تبادل تتسع فيها النظرة إلى المعرفة، ويتراجع فيها الحاجز بين «الصانع الشعبي» و«الأكاديمي المتمرس»، ليكون كل منهما مرآة للآخر لا ظلًا ثقيلًا عليه.

وليس هذا غريبًا على أكاديمي جبل على التجديد، كالدكتور عيدابي. فمنذ أن تولى عمادة معهد الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية، خلفًا للأستاذ الماحي إسماعيل، صنوه في تأسيس المعهد، ظل مشغولًا بإعادة النظر في المناهج، وربطها بتراث المسرح السوداني، مع الانفتاح على أحدث ما توصلت إليه المعارف المسرحية في مجالات التمثيل والإخراج والسينوغرافيا، والعلوم المساعدة مثل علم الجمال والفلسفة وتاريخ المسرح وغيرها، فاستقطب لها خيرة أساتذة جامعات الخرطوم والقاهرة فرع الخرطوم.

كان يرى أن التطوير والتجديد في المسرح لا يعني القطيعة مع الماضي، كما لا يعني الوقوف عنده. فاستفاد من تجارب بخت الرضا في المسرح المدرسي، والإذاعة السودانية في الدراما الإذاعية، فالتراث بالنسبة له يمكن أن يكون مادة لإعادة اكتشاف الحاضر وصناعة المستقبل، والمسرح لا يتقدم إلا حين يملك القدرة على الجمع بين ذاكرته وأسئلته الجديدة. وعندما جاء الدكتور نبيل الألفي لتقييم تجربة المعهد وجد مؤسسة مكتملة البنيان المعرفي، فانعكس ذلك في تقريره ثناءً.

وحين يكتب د. يوسف عيدابي «الوافي في تاريخ المسرح السوداني»، فإنه لا يكتفي بتسجيل تاريخ، وإنما يحاول استعادة أجزاء من ذاكرة الفعل المسرحي السوداني من التبعثر والنسيان. فالتاريخ المسرحي، مثل جوانب كثيرة من الذاكرة الثقافية السودانية، ظل موزعًا بين النصوص والعروض والشهادات والتجارب الشخصية والوثائق المتناثرة.

ومن هنا يصبح التوثيق عنده فعلًا ثقافيًا في حد ذاته؛ نورًا يتسلل إلى الزوايا المنسية من تاريخ المسرح السوداني، ليستعيد أسماء وتجارب وأحلامًا، ويوقظ الإيمان بأن المسرح السوداني قادر على العطاء، ما دام يجعل من الإنسان محورًا للفعل.

الدكتور يوسف عيدابي فنان مشبع بتراث أمته وثقافتها الشعبية، لكنه لم ير في هذا التراث زينةً ثقافية أو مادة للاحتفاء الموسمي، بل رأى فيه مسؤولية. ولذلك امتد اهتمامه من الكتابة المسرحية إلى التوثيق والنشر وتأسيس المراكز الثقافية.

وأسهم في تجارب ومؤسسات ثقافية عربية عديدة، من بينها معرض الشارقة للكتاب وإدارة النشر بالهيئة العربية للمسرح ودارة الشيخ سلطان القاسمي للنشر، في سياق اهتمامه بالتوثيق للفعل الثقافي العربي وإتاحة المعرفة للأجيال الجديدة. كما أسس مركز عيدابي للثقافة والفنون، ليضطلع بمهام النشر والتوثيق للمسرح السوداني، فطبع عشرات العناوين، وجعل من فعل

الطباعة منبرًا للوعي، ومن الكتاب جسرًا يصل الأجيال الجديدة بتراثها الثقافي.

فحين يُطبع الكتاب، لا تُحفظ الكلمات وحدها، بل تُحفظ معها تجارب أصحابها وأسئلتهم وطرائق نظرهم إلى الحياة.

ولعل عبارة «عموم أهل السودان» في تجربة الدكتور عيدابي تحمل أكثر مما يبدو في ظاهرها. فهي ليست مجرد تعبير لغوي، وإنما رؤية إلى الثقافة السودانية باعتبارها مجموعة من الثقافات المتعددة والمتنوعة التي تفاعلت وتداخلت وأسهمت جميعها في تكوين الإنسان السوداني.

السودان، في هذا التصور، ليس ثقافة أحادية، ولا هوية مغلقة يمكن اختزالها في صوت واحد أو منطقة واحدة أو لغة واحدة. إنها فسيفساء واسعة من الثقافات واللغات واللهجات والذاكرات وأنماط الحياة.

ولهذا كان السؤال بالنسبة إلى د. عيدابي: كيف يمكن أن يكون المسرح السوداني مسرحًا لـ«عموم أهل السودان»؟

السؤال في ذاته كان مشروعًا للتجريب.

ومن هنا جاءت تجربته في الكتابة المسرحية، التي استمدت مادتها من الإرث السوداني والحكايات الشعبية والتاريخ الاجتماعي، دون أن تجعل من التراث نصًا مغلقًا، وإنما مادة لإنتاج أسئلة جديدة.

فكانت مسرحية «حصان البياحة»، المأخوذة عن كتاب «طبقات ود ضيف الله» لمحمد النور بن ضيف الله، إحدى أبرز محطات هذا التجريب. فالكتاب الذي يتناول الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء، ويقدم مادة مهمة للتعرف على حركة المجتمع السوداني في فترة الفونج، أصبح عند د. عيدابي مادة مسرحية تدخل إلى فضاء الأسئلة المعاصرة.

وعندما عرضت «حصان البياحة» على المسرح القومي السوداني في موسم 1973-1974، أثارت جدلًا واسعًا، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن مشروع مسرحي يقوم على إعادة قراءة التراث من الداخل، لا على استنساخه.

ففي المسرحية يحضر سؤال الهوية، وعلاقة الإنسان بطبيعته الفطرية والعقل الذي يسعى إلى إعادة تشكيل هذه الطبيعة، لتصبح الخشبة فضاءً آمنًا للحوار الثقافي حول القيم التي تحكم المجتمع.

وهنا تكمن قيمة تجربة الدكتور عيدابي؛ فهو لا يستدعي التراث لكي يهرب من الحاضر، وإنما يعود إليه لكي يفهم الحاضر.

تغذت نصوصه من الشعر والحكاية الشعبية واللغة السودانية وتنوع اللهجات، فكانت سودانوية النفس، لكنها إنسانية الأفق. انتمت بعمق إلى تراب الوطن، لكنها لم تحبس الإنسان السوداني داخله، بل جعلت من تفاصيل حياته الصغيرة طريقًا إلى الأسئلة الإنسانية الكبرى.

ومن «الغابة والصحراء» إلى الحكاية الشعبية، ومن الشعر إلى المسرح، ظل السؤال حاضرًا حول الهوية والتعدد والانتماء: كيف يمكن أن يعبر الفن عن السودان بكل تنوعه، دون أن يحول هذا التنوع إلى صراع، وكيف يمكن للاختلاف أن يصبح مصدرًا للثراء لا سببًا للانقسام؟

وظل د. عيدابي، في زمن المجاعات والحروب، صوتًا للأمل وذاكرةً حية لجراح الوطن والإيمان به. وحين يكتب أو يتحدث، يفعل ذلك بلغة لا تعرف الادعاء والحذلقة، وإنما تعرف كيف تهز الضمير وتثير السؤال.

اختار أن يكون قريبًا من الناس، وأن يعلي صوت البسطاء، وأن يجعل الثقافة متاحة لا متعالية. وفي كل خطوة من حياته ظل يحمل شرف التواضع، وسخاء المعرفة، وجرأة الالتزام، وشغف التجديد.

وربما لهذا تبدو تجربته أوسع من أن تختصر في كونه مسرحيًا أو أكاديميًا أو شاعرًا أو باحثًا أو ناشرًا. فهذه كلها وجوه لمشروع واحد عنوانه الإنسان السوداني؛ بذاكرته وتراثه وأسئلته وتنوعه وأحلامه.

لقد حاول د. عيدابي أن يبني الجسور بين الجامعة والمجتمع، وبين الأكاديمي والفنان الشعبي، وبين الماضي والمستقبل، وبين النص والإنسان، وبين الثقافات السودانية المتعددة. لم يجعل من التراث متحفًا، ولا من المسرح منصة للوعظ، ولا من المعرفة سلطة.

جعلها جميعًا جسورًا.

ولعل هذا هو المعنى الأعمق في تجربة د. يوسف عيدابي: أن المثقف الحقيقي لا يقف فوق المجتمع ليتحدث باسمه، وإنما يقف داخله، يصغي إلى أصواته، ويعيد صياغة أسئلته، ثم يفتح لها طريقًا إلى الكتاب والمسرح والجامعة والذاكرة.

تلك هي فلسفة «عموم أهل السودان» في مشروع عيدابي؛ يجعل من الناس ليسوا جمهورًا يقف خارج الخشبة، وإنما هم مادتها وروحها وذاكرتها.

وإذا كان المسرح قادرًا على البقاء حيًا، فلأن هناك من ظل يرى فيه أكثر من خشبة وأضواء ونصوص؛ يراه مساحةً للإنسان كي يتأمل ذاته، ويستعيد ذاكرته، ويسأل عن مستقبله.

وهكذا ظل يوسف عيدابي، في مسيرته، معلمًا في تواضعه، وقدوةً في التزامه، ومجددًا في فكره، وصوتًا لا يعلو على الناس، بل يخرج من بينهم ويعود إليهم.

فالمعرفة عنده لم تكن تاجًا، بل أمانة.

والمسرح لم يكن ترفًا، بل سؤالًا.

والتراث لم يكن ماضيًا، بل طريقًا إلى المستقبل.

موسوعة الأعمال المسرحية السودانية الشاملة..

قراءة أولى

السر السيد

ملخص

تناول الكاتب «موسوعة الأعمال المسرحية السودانية الشاملة» لعبد الله الميري، الصادرة عن وزارة الثقافة عام 2015، رغم إجازتها من عدد من رموز المسرح السوداني، معتبرًا أن تلك الإجازة منحت العمل مشروعية نشر لا يستحقها.

وأشار إلى أن الموسوعة تزخر بأخطاء في أسماء المسرحيات والمؤلفين والمخرجين والممثلين والفنيين، إضافة إلى أخطاء في تواريخ وأماكن العروض، فضلًا عن إسقاط أعمال ومساهمات لعدد من كبار المسرحيين الذين ذُكر أنهم أسهموا في إعدادها.

يرى الكاتب أن الموسوعة تفتقر إلى المنهجية، ولا تلتزم حتى بالعناصر التي وضعتها لتعريف الأعمال المسرحية، كما تكرر بعض المسرحيات أكثر من مرة، وتنسب أعمالًا وحقوقًا في التأليف والإخراج والديكور إلى غير أصحابها، فضلًا عن اعتمادها على النقل من مصادر سابقة دون الإشارة الواضحة إلى ذلك.

وخلص إلى أن العمل «لم يكن موسوعة» ولا «شاملة»، لعجزه عن تغطية المسرح السوداني بصورة كاملة واحتوائه على مئات الأخطاء، متسائلًا عن مسؤولية المعد والمراجعين والناشر والجهة التي منحت رخصة النشر، وعن القرار المناسب تجاه الموسوعة.

جاء مقتل موسوعة صديقنا الأستاذ عبد الله الميري، ومن ثم مقتله شخصياً، وفي الصميم من اختياره لهذه الفترة الطويلة في مسيرة المسرحيات السودانية (1881–2015م)، ومن أنه تصدى، وبمفرده، لهذه المهمة الجليلة الصعبة.

الموسوعة من إصدارات وزارة الثقافة عام 2015م، وتمت إجازتها من أسماء لامعة في حركة المسرح السوداني، هم الأساتذة: إبراهيم حجازي، وعبد اللطيف الرشيد، وحسبو محمد عبد الله، ود. عبد الحفيظ محمد أحمد، وعمر الخضر، وعبد العظيم أحمد عبد القادر، وحاتم محمد علي. وقدم العون لمعدها، كما أشار هو، الأساتذة: مكي سنادة، وقاسم أبو زيد، ود. صالح عبد القادر، وكتب مقدمتها د. أبو القاسم قور.

كتب عبد الله الميري في الصفحة 13، وهو يمهد لموسوعته:

باطلاعي على كتاب د. علي الراعي الذي يؤرخ للمسرح في الوطن العربي لاحظت العديد من الأخطاء في أسماء رواد الحركة المسرحية وعلى مستوى أسماء بعض المسرحيات، وعلى سبيل المثال يرد اسم «الفكي عبد الحميد» والصحيح هو «الفكي عبد الرحمن»، ويذكر «محمد السراج أبو قبورة»، حتى اسم كاتب المقال الذي اعتمد عليه كمرجع يورده خطأ، حيث يذكر «بدر الدين حسين» ومرة أخرى «بدر الدين حسن»، وعلى مستوى المسرحيات يذكر مسرحية «أبو فراس» للفاضل سعيد والصحيح هو «أبو فانوس»، ويذكر مسرحية «الملك نمر» والصحيح «الملك نمر»... إلخ».

وجاء في كلمة الناشر، التي كتبها وزير الثقافة شخصياً الأستاذ الطيب حسن بدوي:

«.. ويأتي هذا العمل الكبير كتتويج لهذا الجهد المستنير والذي يوثق للأعمال المسرحية، نقف بجانبه اهتماماً من وزارة الثقافة برعاية وحفظ ذاكرة المسرح في السودان .. نأمل أن يفيد الباحثين والمهتمين والدارسين للمسرح في السودان، بخاصة وقد حرصنا أن يراجعه ويصححه شهود العصر من رواد المسرح وأساتذته والمبدعين والأكاديميين».

بهذه الأسماء، وبإفادات الذين أجازوها تحديداً، مهدت الموسوعة لمشروعيتها، فحظيت بما لا تستحق، ونعني هنا حق النشر. فبهذه الإجازة، كما أرى، تم تضليل وزارة الثقافة والجهة المختصة في منح رخصة النشر.

أما من ذكرهم معد الموسوعة بأنهم أعانوه على هذا الجهد، فأمر فيه نظر، خاصة إذا علمنا أنهم من ضمن كثيرين أصابهم الضرر المعنوي

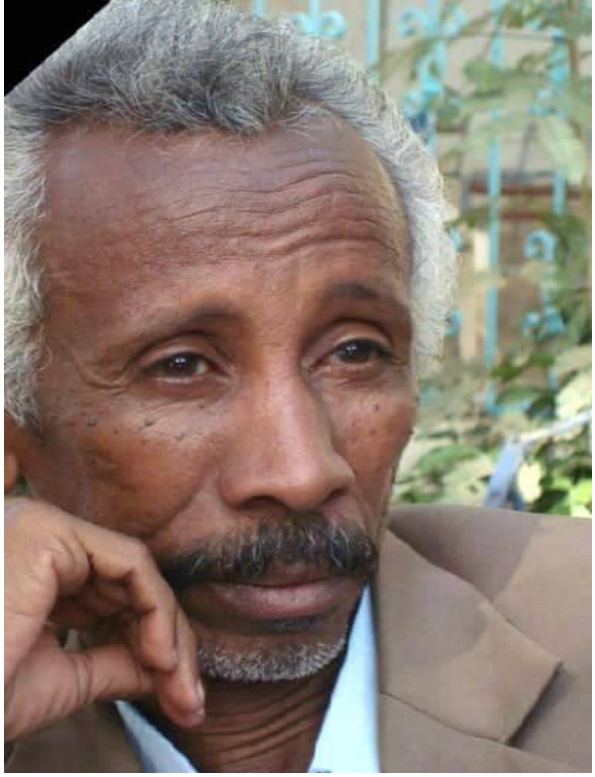

عبد الله الميري

من هذه الموسوعة.

فمكي سنادة لم تُذكر بعض أعماله، لا التي شارك فيها ممثلاً ومخرجاً، ولا التي أُنتجت تحت إدارته وإشرافه، بل حتى الذي تم ذكره لم يسلم من أخطاء التاريخ أو مكان العرض؛ وقاسم أبو زيد نسبت الموسوعة بعض الأعمال التي أخرجها إلى آخرين، كمسرحيتي «السديم» و«حب على الطريقة السودانية»، فقد نسبتهما الموسوعة للمخرج جلال بلال. هذا غير الأخطاء في أسماء مؤلفي وعناوين وتواريخ وأماكن الكثير من المسرحيات التي أخرجها.

فمثلاً نسبت الموسوعة مسرحية «مسافر ليل» للشاعر محمد محيي الدين، بدلاً عن مؤلفها صلاح عبد الصبور.

أما د. صالح عبد القادر، فقد غضت الموسوعة النظر عن الكثير من أعماله ممثلاً ومخرجاً، ويكفي أن نشير إلى مسرحيتي «الجرح والغرنوق» و«بيان هام من عجائز السودان». وحتى مسرحية «أنتجونا» التي أخرجها وذكرتها الموسوعة، جاء اسم مؤلفها خطأ؛ فبدلاً عن سوفوكليس، نسبت إلى إسخيلوس، كما أوردت تاريخاً خاطئاً لعرضها؛ فقد عُرضت المسرحية في 2005م، بينما ذكرت الموسوعة أنها عُرضت في 1996م.

لعل أكثر ما يضعف هذه الموسوعة أنها جاءت مفارقة لأيٍّ من المناهج المتعارف عليها في كتابة الموسوعات، الأمر الذي يجعلك، إذا أردت أن تبحث عن أي مسرحية، تقرأ الموسوعة كلها.

كما أنها، أي الموسوعة، لم تلتزم بالعناصر التي حددتها للتعريف بالمسرحية؛ ففي حالات تذكر مكان العرض، وفي حالات لا تذكره، كما

في حالتي مسرحية «الناس الركبو الطرورة» ومسرحية «الكنداكة». وفي حالات تذكر اسم المعد، وفي حالات لا تذكره، كما في حالتي مسرحية «دومة ود حامد»، فهي تقول: تأليف الطيب صالح، وتنسى المعد، ومسرحية «الرجل النملة»، فهي تقول: تأليف يوسف إدريس، وتنسى المعد.

أيضاً، الموسوعة، في أحيان كثيرة، تورد أسماء بعض المسرحيات خطأً؛ فتسمي مسرحية «حكاية تحت الشمس السخنة»: «حكايات تحت الشمس السخنة»، وتسمي مسرحية «المهدي في ضواحي الخرطوم»: «المهدي في ضواحي المدينة»، وتسمي مسرحية «أصل الأزمة»: «أصل الأزمنة».

ومما نلاحظه أيضاً أن الموسوعة تصادر حقوق البعض في التأليف والإخراج والتمثيل والديكور، وفي الوقت نفسه تمنح آخرين حقوقاً ليست لهم؛ فقد نسبت لعلي البدوي المبارك إخراج مسرحية «تيراب أهلنا»، وهي من إخراج عبد الحليم محمد إبراهيم، ونسبت التأليف في مسرحية «ود ضيف الله يأسف لما حدث» للمخرجة نجوى خيري، والصحيح أن مؤلفها هو إبراهيم سلوم، ونسبت التأليف في مسرحية «ديك الحاجة بهانا» لصلاح حسن أحمد، وهو لعادل محمد خير.

ونسبت لمجذوب عيدروس إخراج مسرحية «هذا يحدث في الخمس الخامس من القرن العشرين»، ومخرجها، كما هو معلوم، يحيى فضل الله؛ وعيدروس هو من أعدها. بل إن هذه الموسوعة جعلت من المخرج التلفزيوني الفاتح البدوي مصمماً للديكور، عندما نسبت له تصميم ديكور مسرحية «يا عبدو روق». والأدهى والأمر في هذا السياق أنها جعلت من منفذ الديكور الفاتح الطيب مصمماً للديكور وصاحب أكبر عدد من المسرحيات، متفوقاً حتى على صالح الأمين وصلاح العبيد.

أما فيما يخص تواريخ العروض، فحدث ولا حرج. فعلى سبيل المثال، تورد الموسوعة مسرحية «أبيض وأسود» دون ذكر تاريخ العرض ودون ذكر مكانه، وتورد أن تاريخ عرض مسرحية «بيت بت المنى بت مساعد» عام 1994، والصحيح أنها عُرضت عام 1987م.

إلا أن الأسوأ في هذه الموسوعة هو أنها نهضت، في معظمها، على النقل المباشر من بعض المصادر، ككتاب «الحركة المسرحية في السودان 1967–1987» للبروفيسور سعد يوسف وعثمان علي الفكي، وكتاب «ذاكرة لا تخبو – مهرجان البقعة المسرحية 2000–2012م» للسر السيد، وكتاب «حصاد العام 2005م» الذي أصدرته الأمانة العامة، ومراجع أخرى لا يسع المجال لذكرها؛ ومما يؤسف له هنا أنها لم تشر إلى هذا النقل، واكتفت فقط بذكر هذه المصادر في نهاية الموسوعة، وهو ما يعد تمويهاً أكثر منه تثبيتاً للمصادر، خاصة أنها أغفلت ذكر كتاب «حصاد العام 2005م» ضمن مصادرها، مع أنها نقلت منه، وبنقصانه في بعض العناصر، وبالتعليقات المصاحبة لكل عرض، حوالي خمسين مسرحية.

إن «موسوعة الأعمال المسرحية السودانية الشاملة» لم تكن موسوعة؛ فهي مفارقة لكل الطرائق المعروفة في كتابة الموسوعات، ولم تكن شاملة؛ لأنها عجزت حتى عن تغطية المسرحيات التي عُرضت في ولاية الخرطوم، فقد أسقطت عشرات المسرحيات، حتى تلك التي عُرضت في المسرح القومي وفي المهرجانات المسرحية. كما عجزت عن تغطية المسرح في ولايات السودان المختلفة، وما أتت به في هذا المجال فقير ومحدود ولا يمثل تجارب تلك الولايات.

هذا إضافة إلى أنها تحتشد بمئات الأخطاء في أسماء المسرحيات، وأسماء المؤلفين، وأسماء المخرجين، وأسماء الممثلين والفنيين، وتواريخ وأماكن العروض.

وتحتشد كذلك بتكرار اسم المسرحية أكثر من مرة؛ فقد وصل بالموسوعة أن تذكر مسرحية «انتصار الأبيض» وحدها في أربعة مواضع، وهذا دليل دامغ على غياب المنهجية، والذي من بعض نتائجه أنه قدم زيادة مزورة في عدد الأعمال المسرحية التي حوتها الموسوعة، وهو فعل لا يليق.

خلاصة القول، إن ما أوردته في هذه القراءة الأولى من ملاحظات يأتي على سبيل المثال لا الحصر، إذ إنني وقفت على عشرات الأخطاء في كل عنصر من العناصر التي حددتها الموسوعة للتعريف بالمسرحية.

وتبقى تساؤلاتي المشروعة: هل قرأها بالفعل الذين أجازوها؟ أولئك الذين وصفهم الأخ الوزير في كلمته بشهود العصر والأساتذة والمبدعين والأكاديميين؟

أنا أشك في ذلك، ودليلي أن بعض مسرحياتهم الواردة في الموسوعة، دعك من مسرحيات الآخرين، لم تسلم من خطأ هنا وهناك.

وهنا أتساءل: من هو المسؤول؟ هل هو الذي أعدها؟ أم الذي أجازها؟ أم الذي نشرها؟ أم الذي منحها رخصة النشر؟ ثم ما هو القرار المناسب حيالها؟؟؟.

الهلال والمريخ يواصلان المشوار في دوري الأبطال..

وهلال بورتسودان والأهلي مدني يودعان الكونفدرالية

ملخص

بين فرحة التأهل ومرارة الوداع، أسدل الدور التمهيدي الأفريقي الستار على مشاركة الأندية السودانية بحصيلة متباينة؛ فالهلال والمريخ واصلا المشوار في دوري أبطال أفريقيا، بينما توقفت رحلة هلال الساحل والأهلي مدني في الكونفدرالية. وجاءت النتائج لتكشف عن قدرة الأندية السودانية على الصمود والمنافسة رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، والتي دفعت الفرق إلى خوض مبارياتها خارج ملاعبها، فيما تبقى مهمة الهلال والمريخ أكثر صعوبة مع دخول المنافسة مراحلها المقبلة.

الهلال.. عبور بثلاثية نظيفة

فرض الهلال نفسه مبكراً على مواجهة إيغل نوار البوروندي، ولم يمنح منافسه فرصة لإعادة فتح المواجهة، بعدما كرر انتصاره في لقاء الإياب بهدف دون مقابل، عقب فوزه ذهاباً بهدفين نظيفين.

وبذلك أنهى الهلال المواجهة بثلاثة أهداف مقابل لا شيء في مجموع المباراتين، محافظاً على شباكه نظيفة خلال المواجهتين، في بداية قارية تمنحه قدراً كبيراً من الثقة قبل الدخول إلى الدور التالي.

وجاء هدف الإياب عن طريق أحمد سالم، ليؤكد الفريق تفوقه على منافسه، بعدما كان قد وضع قدماً في الدور المقبل منذ مباراة الذهاب.

والأهم بالنسبة للهلال لم يكن مجرد التأهل، وإنما الطريقة التي أدار بها المواجهتين؛ ثلاثة أهداف دون استقبال أي هدف، وقدرة على التعامل مع أفضلية مباراة الذهاب من دون الوقوع في الحسابات المعقدة.

وسيواجه الهلال في الدور المقبل فريق سيداما بونا الإثيوبي الذي اقصى فريق نجامينا التشادي.

ونجح المريخ في تجاوز باور دينامو الزامبي بالفوز عليه ذهاباً وإياباً بهدف دون مقابل. وبعدما حسم مباراة الذهاب لمصلحته، عاد الفريق الأحمر وكرر النتيجة نفسها في الإياب، ليخرج من المواجهة بانتصارين متتاليين، وبأفضلية إجمالية بلغت هدفين نظيفين.

وحمل هدف الإياب توقيع المريخ، ليؤكد الفريق تفوقه خارج أرضه ويغلق الباب أمام أي عودة للمنافس الزامبي.

وتكمن أهمية تأهل المريخ في أنه جاء من دون استقبال أهداف أيضاً، وهي نقطة تمنح الفريق دفعة معنوية قبل المرحلة القادمة، خصوصاً أن الحفاظ على التوازن الدفاعي في المباريات الأفريقية يمثل عاملاً مهماً في الأدوار الإقصائية.

وينتظر المريخ في الدور المقبل فريق حوريا الغيني الذي اقصى فريق شبيبة الساورة الجزائري وهورويا الغيني

وفي كأس الكونفدرالية، كانت قصة هلال الساحل مختلفة تماماً.

الفريق الساحلي دخل مباراة الإياب أمام أيلواولا الإثيوبي وهو يحمل أفضلية الفوز في مباراة الذهاب، لكنه لم يتمكن من الحفاظ عليها بعدما انتهى لقاء العودة بالنتيجة ذاتها، بهدفين لكل فريق.

ومع تساوي الفريقين في مجموع المباراتين، لم يكن أمام المواجهة سوى اللجوء إلى ركلات الترجيح، التي ابتسمت للفريق الإثيوبي ومنحته بطاقة العبور إلى الدور التالي.

اما فريق «سيد الأتيام» الذي تعادل على أرضه أمام توسكر الكيني بهدفين لكل فريق، وهي نتيجة أبقت الباب مفتوحاً أمام جميع الاحتمالات قبل مباراة الإياب في نيروبي.

لكن الفريق السوداني لم يتمكن من صناعة المفاجأة خارج ملعبه، وخسر بهدف دون مقابل، ليفقد بطاقة التأهل بنتيجة ثلاثة أهداف مقابل هدفين في مجموع المباراتين.

وسجل كريسبين إرامبو هدف توسكر الحاسم، ليمنح الفريق الكيني فرصة مواصلة المشوار القاري، بينما انتهت رحلة الأهلي مدني عند الدور التمهيدي الأول.

ورغم الخروج، فإن المباراة كشفت جانباً آخر من صعوبة المنافسة الأفريقية بالنسبة للأندية السودانية، التي تخوض مبارياتها في ظروف استثنائية، بعيداً عن ملاعبها وجمهورها وتحدث مدرب الأهلي مدني عليو زبيرو عن الظروف التي واجهها فريقه في نيروبي، وربط جانباً من تراجع الأداء بالطقس والظروف المناخية.

وقال المدرب إن بعض لاعبي خط الوسط لم يتمكنوا من تقديم المستوى المنتظر، مشيراً إلى أن الانتقال إلى أجواء مختلفة كان له تأثير على أداء الفريق.

لكن زبيرو رفض في الوقت نفسه تفسير الخسارة بأنها نتيجة استهانة بالمنافس، مؤكداً أن فريقه حصل على فرص لم يستثمرها، بينما نجح توسكر في استغلال فرصته وتسجيل الهدف الذي حسم المواجهة.